

OPEN ACCESS

Submitted: 18/11/2019

Accepted: 24/12/2019

القاضي ووسائل التواصل الاجتماعي الموازنة بين حرية القاضي في التعبير عن رأيه واستقلاله وحياده

أحمد سيد أحمد محمود

أستاذ قانون المرافعات المشارك، كلية القانون، جامعة قطر

amahmoud@qu.edu.qa

إسلام إبراهيم شيحا

أستاذ القانون العام المساعد، كلية القانون، جامعة قطر

islam.chiha@qu.edu.qa

ملخص

شهد العالم في العقد الأخير إنشاء وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي Social Media، كالفيس بوك Facebook، وتويتر Twitter، ويوتيوب Youtube، ولينكدإن LinkedIn، وغيرها من المنتديات والمدونات الإلكترونية التي أحدثت طفرة في طرق التواصل مع الأفراد على المستوى الشخصي والمهني.

وتتعلق الإشكالية الأساسية التي يدور حولها هذا البحث في مدى إمكانية استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي، شأنه في ذلك شأن أي فرد، سواء للتعبير عن آرائه، أو للتواصل مع العالم الخارجي بشكل عام، وتزداد أهمية البحث في هذه الإشكالية خاصة فيما أشارت إليه بعض الإحصائيات الأمريكية والأوروبية من زيادات ملحوظة في أعداد القضاة المستخدمين لشبكات التواصل الاجتماعي.

والواقع أن مواجهة هذه الإشكالية يتنازعها اتجاهان أساسيان؛ يرفض أولهما الاعتراف للقضاة بمكنة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، استناداً إلى تفتضيه اعتبارات الحياد. أما الاتجاه الثاني، فيعترف للقضاة، كمواطنين، بهذه المكنة بحسبانها إحدى صور ممارسة حرية التعبير عن الرأي، ولكن في ظل قيود تفرضها طبيعة الوظيفة القضائية.

وبناءً عليه، سوف نقسم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين؛ نتناول في أولهما اتجاهي الرضا والتأييد لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ثم نبين رأينا الخاص حول هذه المسألة وفي ثانيهما نتناول قيود وضوابط حق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من خلال استعراض عدد من التطبيقات القضائية ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: حرية التعبير عن الرأي، استقلال القاضي، حياد القاضي، وسائل التواصل الاجتماعي

للاقتباس: محمود، أحمد سيد أحمد وشيحا، إسلام إبراهيم. "القاضي ووسائل التواصل الاجتماعي الموازنة بين حرية القاضي في التعبير عن رأيه واستقلاله وحياده"، المجلة الدولية للقانون، المجلد التاسع، العدد المنتظم الأول، 2020

<https://doi.org/10.29117/irl.2020.0093>

© 2020، محمود وشيحا، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيج حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

The judge and social media: A balance between the judge's freedom of expression and his independence and impartiality

Ahmed Sayed Ahmed Mahmoud

Associate Professor of Civil Procedure Law, College of Law, Qatar University
amahmoud@qu.edu.qa

Islam Ibrahim Abdelaziz Chiha

Assistant Professor of public Law, College of Law, Qatar University
islam.chiha@qu.edu.qa

Abstract:

The world has witnessed in the last decade the creation and dissemination of social media websites, such as Facebook, twitter, YouTube, LinkedIn, and a myriad of other forums and blogs that have revolutionized ways of communication among individuals on personal and professional level.

Given the above, the following paper investigates the extent to which judges could use and interact on social media websites to communicate with the outside world. The importance of this research seems to rise in light of what has been recently revealed by some American and European statistics that have shown a significant increase in the number of judges using social media.

In answering this inquiry, Scholars and Courts have been divided into two main groups; the first of which denies judges the right to join or interact on social media websites to preserve judges' impartiality and independence. The second group acknowledged judges' right to use social media, but subjects this right to a number of limitations and conditions imposed by the nature of the judicial function.

Based on the above, the roadmap of this paper will be divided into two main sections; the first of which will examine arguments of proponents and opponents of judges' right to use social media. The second will be dedicated to address limitations and restrictions on judges' right to use social media by means of analyzing a number of courts' decisions in comparative legal systems.

Keywords: Freedom of expression; Judicial independence; Juridical impartiality; Social media websites

للاقتباس: محمود، أحمد سيد أحمد وشيخا، إسلام إبراهيم. "القاضي ووسائل التواصل الاجتماعي الموازنة بين حرية القاضي في التعبير عن رأيه واستقلاله وحياده"، المجلة الدولية للقانون، المجلد التاسع، العدد المنتظم الأول، 2020

<https://doi.org/10.29117/irl.2020.0093>

© 2020، محمود وشيخا، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

المقدمة

إن وظيفة الدولة، عبر مرفق القضاء، هي ضمان الأمن والأمان، ويعد القاضي هو المحور الرئيس في هذا المرفق ممثلًا لدولة القانون في تطبيق القانون، حامياً لحقوق الأشخاص وحرّياتهم ومراكزهم. فإذا أردنا، وبحق، دولةً عادلةً أقمنا قضاءً عادلاً، وإذا ابتغيينا قضاءً عادلاً اخترنا قاضيً عادلاً. ألا وإن في مرفق القضاء عضواً إذا صلح صلح المرفق كله، وإذا فسد فسد المرفق كله ألا وهو القاضي¹.

لذلك، وفي سبيل تطوير مرفق القضاء، تسعى الدول المتقدمة والحريضة على إقامة العدالة إلى اتخاذ تدابير تخص الموارد البشرية، بجانب التدابير التشريعية والبنية التحتية، ومنها القضاة، بغية تطويرهم المهني خاصةً ليوكبوا تداعيات الثورة التكنولوجية.

تلك الثورة التي تمخض عنها ما يسمى بـ "الإعلام الاجتماعي Social media" عبر منصات إلكترونية أشهرها الفيس بوك Facebook، وتويتر Twitter وغيرهما، التي أحدثت طفرةً في طرق التواصل مع الأشخاص على المستوى الشخصي والمهني؛ لما تتمتع به من خصائص فنية لتكون منصات شعبية وعامة وسريعة.

وعرّفت وسائل التواصل الاجتماعي بأنها خدمات على الإنترنت تهدف إلى إنشاء مجموعات من الأشخاص وإلى الربط بينها حيث يتشارك هؤلاء الأشخاص نشاطات، أو اهتمامات مشتركة، أو يرغبون ببساطة معرفة الأشياء المفضلة، أو نشاطات الأشخاص الآخرين، وتضع هذه الخدمات بتصرف هؤلاء مجموعة من الوظائف تسمح بالتفاعل بينهم²، فهي مواقع، أو تطبيقات تكنولوجية تتيح للمستخدم إنشاء حسابات شخصية، أو رسمية لمتابعة، أو إضافة، أو نشر محتويات بصيغ مكتوبة، أو مسموعة، أو مرئية لتحقيق التواصل والتفاعل مع باقي المستخدمين في حدود الشبكة³. ولهذا على كل مستخدم أن يقوم بالتسجيل على الوسيلة، وأحياناً خلق صفحته الخاصة، والتي تكون مرئية لعديد من الأشخاص، وعلى هذه الصفحة يمكن للمستخدم أن ينشر معلومات وصوراً ويستطيع

1 توضح المادة الأولى في قواعد السلوك القضائي بقرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (15) لسنة 2017: "أن القضاء فريضة مُحكّمة وسنة متبّعة، له منزلة رفيعة ومكانة سامية، فهو من أهم وظائف الدولة ومن الأسس والقواعد التي تقوم عليها، لأن مهمتها سياسة الدنيا وحراسة القيم الدينية والاجتماعية، ودفع الظلم ونصرة المظلوم ومنع الاعتداء على الأمن والحرمات، وبالقضاء تتحقق الأهداف العليا لحماية المجتمع وحفظ أمنه وإيصال الحقوق لأصحابها".

2 انظر: تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية *Le Comité économique et social européen* « Des services en ligne qui ont pour but de créer et de relier entre eux des groupes de personnes partageant des activités ou des intérêts communs ou souhaitant simplement connaître les préférences et les activités d'autres personnes, et qui mettent à leur disposition un ensemble de fonctionnalités permettant une interaction entre les utilisateurs ». Avis du CESE sur « L'impact des réseaux de socialisation et leur interaction dans le domaine du citoyen/consommateur » JO 18 mai 2010 n° C 128, p. 69.

Marine de Montecler, *Le droit @ l'heure des réseaux sociaux*, Paris HEC-2011. P.8. accessed December-2019.
<https://www.lepetitjuriste.fr/wpcontent/uploads/2011/10/droit%20@%20l%20heure%20des%20réseaux%20sociaux%20-%20Marine%20de%20Montecler.pdf>

3 قرار المجلس التنفيذي رقم 1 لسنة 2017، بشأن تنظيم استخدام الجهات الحكومية وموظفيها لوسائل التواصل الاجتماعي، الجريدة الرسمية العدد 1 السنة السابعة والعشرون، بتاريخ 2017/1/30، يعمل به من تاريخ 2017/1/30، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة. وعرفت محكمة المقاطعة الخامسة للاستئناف بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008، بأنها استخدام الشخص لمواقع إلكترونية، أو جهاز إلكتروني، أو حاسب آلي وسيط؛ لنشر أعماله التجارية، أو شبكته الاجتماعية. انظر القضية:

Doe v. MySpace, Inc., 528 F.3d 413, 415 (5th Cir. 2008) <<https://www.eff.org/files/doe-v-myspace.pdf>>.

الاتصال بالصفحات الخاصة بمعارفه (المسار العام). ولدى أغلبية وسائل التواصل الاجتماعي نظام للمراسلات، أو البريد الشخصي يسمح للمستخدم بالتواصل مع معارفه بشكل مغلق وسري (المسار الخاص).

فإذا كان من مقتضيات التطوير المهني المستمر للقاضي ضبط سلوكه القضائي واحترام أخلاقيات مهنته داخل قاعة المحكمة وخارجها تعزيزاً لاستقلاله وحياده، فإن لكفالة القاضي، على الجانب الآخر، حرته في التعبير عن الرأي عبر الوسائل المتاحة، ومنها وسائل التواصل الاجتماعي، وعدم انعزاله عن المجتمع كفرد فيه، لعظيم الأثر في اتخاذه الحكم العادل في حقوق وحرريات الأشخاص ومراكزهم.

فالقاضي المكفول حرته في التعبير عن الرأي، أيًا كانت وسائط التعبير، تقليدية كانت أم إلكترونية، يكون قابلاً للتطوير مع مستجدات العصر الرقمي وتداعياتها في فهم النصوص والقواعد القانونية وبلورتها على الواقع في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، وتطبيقها على القضايا المعروضة أمامه بما يسند ذلك لاتخاذ الحكم العادل، فكما قيل وبحق أنه يتعين على المحاكم أن تتلاءم باستمرار مع تداعيات التكنولوجيا الحديثة وأثرها على نزاهة المحاكمة⁴.

وهدياً بما تقدم، يسعى هذا البحث إلى إقامة الموازنة بين كفالة حرية القاضي كفرد في التعبير عن رأيه عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وعدم انعزاله عن المجتمع من جانب⁵، والتزام القاضي، بصفتها هذه، بالاستقلال والحياد عند استخدام تلك الوسائل الإلكترونية من جانب آخر. وتزداد أهمية البحث في هذه الإشكالية مع التزايد الملحوظ في أعداد القضاة المستخدمين لشبكات التواصل الاجتماعي، كما تؤكد بعض الإحصائيات الأمريكية والأوروبية الحديثة⁶.

الإشكاليات التي يسعى البحث إلى حلها:

يقع على عاتق مرفق القضاء التكيف مع تداعيات التكنولوجيا عمومًا، ومع تكنولوجيا وسائل التواصل الاجتماعي خصوصًا، دون الإخلال في ذات الوقت بالقواعد التي تحكم عمل هذا المرفق، ومنها استقلال القضاة وحيادهم. صحيح أنه توجد قواعد وقوانين وقواعد سلوكية وأخلاقية تقليدية تحكم بصفة عامة استقلال سلطة القاضي عن العالم الخارجي كالسلطات الأخرى في الدولة والإعلام والجمهور، وأخرى تحكم حياد القاضي بين

4 United States v. Juror No. One, No. 10-703, 2011 WL 6412039, at 6 (E.D. Pa. Dec. 21, 2011); Amy J. St. Eve and Michael Zuckerman, *Ensuring an Impartial Jury in the Age of Social Media*, 11 Duke L. & Tech. Rev. 1 (2012).

<<https://scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1228&context=dltr>> accessed October-2019.

5 القاضي يحتاج إلى الحياة الاجتماعية، وعدم انعزاله عن باقي المجتمع القانوني، فالاجتماعيات بجانب الاتصالات الرسمية فيما بين القضاة والمحامين تحسن بالفعل من قدرتهم القانونية على إصدار القرار. انظر القضية:

United States v. Murphy, 768 F.2d at 1537 (7th Cir. 1985).

6 Dimitra Blitsa, Ioannis Papatthanasiou & Maria Salmanli: *Judges and Social Media: Managing the Risks*, prepared for the 2015 Themis Competition of the European Judicial Training Network; Conference of Court Public Information Officers, CCPIO New Media Survey (2012).

<<http://ccpio.org/wp-content/uploads/2012/08/CCOIO-2012-New-Media-ReportFINAL.pdf>> accessed 28 August 2019;

John G. Browning, *Why Can't We Be Friends? Judges' Use of Social Media*, 68 U. Miami L. Rev. 487, 388-89 (2014); European Network of Councils for the Judiciary (ENCJ), *Justice, Society and the Media* (Report 2011-2012) p.8-9; A. Blackham & G. Williams, *Australian Courts and Social Media*, *Alternative Law Journal* Vol.38, Issue 3 (2013).

أطراف القضية للحكم بغير ميل، ولكن مع ظهور هذا النوع الحديث من وسائل التواصل تُثار التساؤلات حول مدى مشروعية استخدام القاضي الإنسان لهذه الوسائل باعتبارها وسائل تُمارس من خلالها حرية التعبير عن الرأي، ونطاق هذا الاستخدام، لو أُجيز، في ظل تمتع القاضي - بصفته الوظيفية - هذه بالاستقلال والحياد.

لذلك سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الهامة الآتية: كيف يكون تصرف المحاكم إزاء استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي؟ هل تكون مانعة له أم متحفظة؟ وهل عدم وجود نصوص تحكم سلوكيات القاضي عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يعني حرته في التعبير عن رأيه وتجاهل أي سلوك يخالف حياده ونزاهته؟

كذلك، ما الاعتبارات المبررة لفرض قيود على حرية القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؟ وإذا كان القاضي يخضع لقيود في حرية التعبير عن الرأي تتضمنها القوانين التي تنظم شئونه ودوره وأعماله في القضية، وكذا القواعد التي تحكم سلوكه داخل وخارج المحكمة، فما هي قيود استخدامه لوسائل التواصل الاجتماعي؟

وإذا وصلنا إلى أن هناك مجموعة من القيود على استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي، فما مدى فعالية هذه القيود، أو ما هو الأثر المترتب على مخالفتها، أو المسؤولية التي يمكن أن تنشأ عندئذ والمقترنة بجزء؟

منهج البحث وخطته:

لما تقدم، سنتبع المنهج التحليلي والمقارن للقواعد القانونية والسلوكية والسوابق القضائية في بعض الدول التي تتبع النظام اللاتيني (كفرنسا وبعض الدول العربية وغيرها)، أو الأنجلوسكسوني (كأمريكا وبريطانيا وغيرها) التي تبين اتجاهات مدى أحقية القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تتناول القيود الضابطة لهذا الاستخدام، والجزاء الذي يمكن أن يترتب على مخالفتها، خاتمين البحث بمدونة سلوك مقترحة لاستخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي.

وبناء عليه، سوف نقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية؛ نتناول في أولها اتجاهي الرضا والتأييد لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ثم نبين رأينا الخاص حول هذه المسألة (مبحث أول)، وفي ثانيها نتناول القيود المفروضة والتي يجب أن تفرض حق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من خلال استعراض عدد من التطبيقات القضائية ذات الصلة (مبحث ثان)، وفي ثالثهم نعرض على فعالية هذه القيود من خلال تبيان المسؤوليتين التأديبية والإجرائية، الناشئتين عن مخالفة تلك القيود (مبحث ثالث).

المبحث الأول: حق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بين الحظر والإباحة

تمهيد وتقسيم:

أثارت نصوص بعض التشريعات الوطنية، والتعليمات القضائية لغطاً كبيراً حول إمكانية استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي، حيث حظر جانب منها على القضاة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، في حين أجازها الجانب الآخر، شريطة التقيد بكامل القيود التي تفرضها طبيعة الوظيفة القضائية⁷.

7 Browning, *supra* note 4.

وبناء عليه، سنتعرض من خلال هذا المبحث لهذين الاتجاهين وأساسهما، وذلك في مطلبين متتاليين على النحو التالي:

المطلب الأول: الاتجاه الرفض لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: الاتجاه المقيّد لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الأول: الاتجاه الرفض لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

اعتنق الاتجاه الرفض لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بعض من دول العالم، ولكنها اختلفت فيما بينها حول نطاق حظر استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي. ففي حين حظر جانب منها استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل مطلق، ضيق الجانب الآخر من الدول المنتمية إلى ذات الاتجاه من نطاق هذا الحظر، حيث أتاح للقضاة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ولكنها حظرت عليهم قبول روابط الصداقة على هذه المواقع مع المحامين، أو ممارسة العمل القانوني أمام المحاكم بوجه عام.

ولما كانت الغالبية العظمى من الدول المنتمية إلى هذا الاتجاه قد أرجعت حظر استخدام القضاة لمواقع التواصل الاجتماعي لأسباب تتعلق باعتبارات الحياد، التي يتعين أن يتحلّى بها القضاة والمحاكم على حد سواء⁸، فقد ارتأينا أن نقسم هذا المطلب إلى فرعين رئيسيين، نعالج في أولهما تحديات استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي، وفي ثانيهما أهم التطبيقات المقارنة على الاتجاه الرفض لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك على النحو التالي:

- الفرع الأول: تحديات استخدام القاضي وسائل التواصل الاجتماعي.

- الفرع الثاني: تطبيقات تشريعية على الاتجاه الرفض لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

الفرع الأول: تحديات استخدام القاضي وسائل التواصل الاجتماعي

أثارت مسألة انضمام القضاة واستخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي تحديات عظيمة لقواعد السلوك القضائي، فأبرزت كثيرًا من الإشكاليات الأخلاقية التي تمس بجوهر مبدأ الحياد القضائي، ومنها على سبيل المثال، وجود روابط صداقة، أو إعجاب على هذه المواقع بين القضاة وأحد الخصوم، أو أحد الشهود، أو أحد الخبراء، أو أحد المحامين المقبولين أمام المحكمة التي يمارس فيها عمله. أيضًا من الإشكاليات الأخرى التي أفرزتها مسألة

8 Samuel Vincent Jones, *Judges, Friends, and Facebook: The Ethics of Prohibition*, 24 Geo. J. Legal Ethics 281, 302 (2011). تجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن هناك من الدول المنتمية إلى هذا الاتجاه ما أعازت حظر استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي لأسباب أمنية، ومن هذه الدول الجزائر، حيث حذرت وزارة العدل الجزائرية في منشور عممته على سائر المحاكم الوطنية القضاة وموظفي المحاكم من استعمال شبكات التواصل الاجتماعي بذريعة خضوع مثل هذه الشبكات لسيطرة أجهزة المخابرات الأجنبية، وهو ما من شأنه تعريض معلومات ووثائق السلطة القضائية لأخطار التجسس. راجع في هذا الخصوص المذكرة الصادرة عن الأمانة العامة لوزارة العدل بالجزائر رقم 411/2015، مشار إليه في: أنس سعدون، مقال بعنوان "تدوينات القضاة على مواقع التواصل الاجتماعي بين حرية التعبير وواجب التحفظ، على موقع المفكرة القانونية"، بتاريخ 2017-7-6، على الرابط التالي:

<http://legal-agenda.com/article.php?id=3772> [last accessed 28 August 2019].

استخدام القضاة لمواقع التواصل الاجتماعي، استغلال القضاة لهذه الوسائل في التعبير عن آرائهم، أو الدفاع عن معتقداتهم من خلال ما يضعونه من مشاركات، أو تعليقات، سواء على صفحاتهم، أو صفحات غيرهم من المستخدمين لهذه الوسائل.

كما تثير مسألة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي احتمالات تعرض الغير للقاضي بالنقد، أو اللوم، أو التوبيخ من خلال هذه الوسائل بسبب أحكامه وقراراته القضائية⁹. كذلك يندرج في إطار هذا الإشكاليات فقدان القاضي لقدرته على التحكم في خصوصية حياته الشخصية وحياته العائلية، بالنظر لانفتاح الغير عليها من خلال هذه الوسائل واطلاعهم على أدق تفاصيله الحياتية¹⁰.

ويرى البعض أن مثل هذه الإشكاليات قد يكون لها تأثير سلبي على عقيدة الخصوم في الدعاوي المنظورة أمامه، وسبباً في تنامي الشكوك لديهم حول حياده، كونهم يعرفون رأيه المسبق حول قضاياهم من تعليق، أو مشاركة على هذه الوسائل، أو لاعتقادهم بوجود من هو في مركز خاص يسمح له بالتأثير على قرارات القاضي، أو لاستنكارهم بعض تصرفاته الشخصية، أو تصرفات عائلته الذين اطلعوا عليها من خلال حسابه على هذه المواقع¹¹.

والحياد في اللغة يعني عدم الميل إلى أي طرف من أطراف الخصومة، ويقال على الحياد، أي غير منحاز لأي من الطرفين¹². أما معنى الحياد في الاصطلاح، فلا يختلف في جوهره عن المعنى اللغوي، حيث يقصد بمبدأ حياد القاضي عدم تحيز القاضي، أو ميله لمصلحة أحد أطراف الخصومة المنظورة أمامه، أو ضد مصلحته، أي أن يقف القاضي من أطراف الخصومة موقف العدل والمساواة والإنصاف، متشبثاً في ذلك بأهداب الموضوعية في الحكم، والاستقامة في السلوك¹³، فينظر دعواهم ويفصل فيها متجرداً عن الميل والهوى¹⁴.

9 Wilkinson, Jr., Judges and Social Media, COZEN 2-3 (Oct. 2013).

10 Ibid, John S. Summers and Maureen P. Smith, *Judges and Online Social Networking*, BNA Insights, Vol. 12, No. 22, (2013).

11 Wilkinson, *Supra* note 33.

12 مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، طبعة خاصة، وزارة التربية والتعليم، مصر، 1995، ص 180-181؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 159-160، دار صادر، بيروت - لبنان، 1388هـ/1968م.

13 تنص قواعد السلوك القضائي في دولة قطر بقرار من المجلس الأعلى للقضاء رقم (15) لسنة 2017، في المادة «17» على أنه: "على القاضي أن يؤكد بسلوكه في حياته الخاصة أمانته واستقامته، وأنه فوق الشبهات بما يؤدي إلى ثقة الشخص العادي بنزاهته وعدالته بشكل ينعكس إيجاباً على احترام السلطة القضائية". كما تنص مدونة السلوك لأخلاقيات العمل القضائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى، سنة 2017، في البند 3 من رابعاً: اللياقة على: "أن يتمتع كسائر المواطنين بحرية التعبير والاعتقاد والاجتماع لكنه يسلك مسلك المحافظ على كرامة واستقلال وحياد القضاء في ممارسته لهذه الحقوق". انظر المدونة على الموقع الإلكتروني الآتي:

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lifts/DigitalLibrary/judicial%20work.pdf>

14 إيهاب عبد المطلب، بطلان إجراءات المحاكمة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى 2008، ص 91؛ وانظر: طلعت دويدار، تطور الحماية التشريعية لمبدأ حياد القضاة، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2009، ص 11.

تدور تعريفات الفقه في مجملها لفكرة الحياد حول هذا المعنى، انظر على سبيل المثال:

- أحمد أبو الوفا، التعليق على نصوص قانون الإثبات، ط 3، منشأة المعارف، 1967، ص 26. حيث يرى أن الحياد يعني "أن يزن القاضي المصالح القانونية للخصوم بالعدل".

- أحمد مسلم، أصول المرافعات، التنظيم القضائي والإجراءات والأحكام في المواد المدنية والتجارية والشخصية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978، ص 387. حيث عرف حياد القاضي "بأن يكون موقفه بين الخصوم، لا مع أحدهم ولا ضده".

- وجدي راغب، مبادئ القضاء المدني، ط 3، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 216. حيث عرفه بأنه "تجرد القاضي في عمله عن أي مصلحة ذاتية له، أو لغيره".

والحياد بالمعنى السابق فضيلة لا يتعين أن يتحلى بها القضاة فرادى فحسب، وإنما يتعين أن تكون سمة أساسية في جميع المحاكم المكونة للنظام القضائي. وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ما تقدم في قضية *Gregory v. United Kingdom*، عندما بينت أن الحياد القضائي له مظهران أساسيان، يتجلى أولهما في الحياد الشخصي *Subjectively Impartial*، ويقصد به عدم تحيز القضاة، أو تحاملهم لأحد طرفي الخصومة على حساب الطرف الآخر. أما المظهر الآخر للحياد، فيتمثل في الحياد الموضوعي *Objectively Impartial*، ويقصد به أن تكون المحكمة حيادية من وجهة نظر موضوعية، أي أنه يتعين على المحكمة أن توفر كامل الضمانات الأساسية لدرء أي شك شرعي في هذا الخصوص حول حياد المحكمة¹⁵.

ويختلف مفهوم حياد القاضي بالمعنى المتقدم عن مفهوم مبدأ الاستقلال¹⁶ الذي يعده الكثيرون، وبحق، حجر الزاوية في التنظيم القضائي¹⁷، فهما وإن ارتبطا ببعضهما البعض برباط عضوي لصيق يجعل من الاستقلال مطلبًا أساسًا للوصول إلى الحيادية، إلا أن لكل منهما مدلولًا مغايرًا ومستقلًا عن الآخر¹⁸؛ فالاستقلال يعني عدم خضوع القاضي لأية مؤثرات، أو ضغوط خارجية، أيًا كان شكلها، أو بأسها، كالإذعان لنزاعات السلطة التنفيذية، أو الرضوخ لرغبات السلطة التشريعية. أما الحياد، فيرتبط أكثر باعتبارات شخصية، ويقصد به عدم خضوع القاضي لأية مؤثرات داخلية، كتتحقيق مصلحة شخصية، أو إرضاء لأهواء نفسية¹⁹.

ويتضح مما سبق أن مبدأ حياد القاضي لا يرتبط فحسب بآليات أداء العمل القضائي، وإنما يرتبط كذلك بمفهوم أوسع وأشمل، وهو أخلاقيات وسلوكيات الوظيفة القضائية. فالحياد لا يتحقق بمجرد غياب التحيز، أو الميل لأحد الأطراف في الخصومة، وإنما يتعين لتحقيقه أن يتجنب القاضي كل سلوك، أو نشاط قد يوحى بتأثر قراراته بأية عوامل خارجية عن الخصومة المنظورة أمامه، اتساقًا مع القاعدة الشهيرة القائلة بأن العدالة لا ينبغي فقط أن تتحقق، وإنما يتعين أن يشعر الجميع بتحققها على نحو جلي *justice must not only be done, but must manifestly be seen to be done*²⁰.

15 *Gregory v. United Kingdom*, European Court of Human Rights [1997]25 E.H.R.R. 577.

16 انظر على سبيل المثال: قواعد السلوك القضائي في دولة قطر بقرار من المجلس الأعلى للقضاء رقم (15) لسنة 2017، حيث نصت المادة «3» منها على أن: "أن استقلال القضاء قاعدة مستقرة وعلى القاضي أن يصون استقلال ذاته، وأن يمارس قضاءه وفق تقديره الدقيق للوقائع الثابتة أمامه وفهمه الواعي والعميق وتطبيقه للتشريعات السارية والاجتهادات القضائية بعيدًا عن أي مؤثرات، أو إغراءات، أو ضغوط، أو تهديد، أو تدخل مباشر، أو غير مباشر من أي جهة كانت، أو لأي سبب كان وما يعزز الثقة في استقلاله".

17 طلعت دويدار، مرجع سابق، ص 11-12.

18 United Nations office on Drugs and Crime, Commentary on the Bangalore Principles of Judicial Conduct, parag. 24 & 51 <https://www.unodc.org/res/ji/import/international_standards/commentary_on_the_bangalore_principles_of_judicial_conduct/bangalore_principles_english.pdf> accessed 28 August 2019.

19 انظر في تمييز مبدأ الحياد عن مبدأ الاستقلال حكم المحكمة الدستورية العليا، الطعن رقم 34، لسنة 16 قضائية، تاريخ الجلسة 15-6-1996، مكتب في 7 ج1، ص 763. حيث بينت جلياً "أن التمييز بين مفهوم استقلال السلطة القضائية وحيادها يتعين أن يكون فاصلاً بين معنيين لا يتداخلان؛ ذلك أن استقلال السلطة القضائية يعني أن تعمل بعيداً عن أشكال التأثير الخارجي التي توهن عزائم رجالها فيميلون معها عن الحق إغواءً، أو إرغاماً ترغيباً، أو ترهيباً، فإذا كان انصرافهم عن إنقاذ الحق تحاملاً من جانبهم على أحد الخصوم وانحيازاً لغيره لمصالح ذاتية، أو لغيرها من العوامل الداخلية التي تثير غرائز ممالأة فريق دون آخر، كان ذلك منهم تغليباً لأهواء النفس، منافعاً لضمانة التجرد عند الفصل في الخصومة القضائية مما يخل بحيادهم". انظر في هذه التفرقة: فتحي والي، قانون التحكيم بين النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، 2007، ص 245، وأيضاً:

Commentary of the Bangalore Principles of Judicial Conduct, *supra* note 13.

20 انظر في تأكيد هذه القاعدة أحكام المحكمة الأوروبية في القضايا التالية:

Delcourt v. Belgium 1970, *Piersack v. Belgium* 1982, *Campbell and Fell v. the United Kingdom* 1984, *Hauschildt v. Denmark* 1989, *Langborger v. Sweden* 1989.

كذلك فإن تداعيات مبدأ الحياد لا تقتصر فقط على الحياة الوظيفية، أو المهنية للقضاة، وإنما تمتد لتشمل كذلك حياة القضاة الشخصية²¹، أي أن مبدأ الحياد لا يحكم سلوكيات القضاة فوق منصة القضاء فحسب، وإنما يحكم كذلك علاقات وأنشطة القضاة خارج قاعات وأروقة المحاكم²². فالظاهر من سلوكيات القضاة، أو تصرفاتهم لها تأثير بالغ على ثقة المواطنين التي تركز عليها سلطة المحاكم²³، ومن ثم فإنه يتعين على القضاة مراعاة قواعد السلوك المتعلقة بالحياد في جميع تصرفاتهم، داخل، أو خارج حدود العمل الوظيفي، من أجل تعزيز وترسيخ ثقة المواطنين في عدالة النظام القضائي.

وفي هذا السياق، أوردت مبادئ بانجلور للسلوك القضائي مجموعة من القيود التي يتعين أن يتقيد بها القاضي طواعية على المستويين المهني والشخصي على حد سواء؛ حفاظاً على حياده²⁴. فحظرت على القاضي الاشتغال بالعمل السياسي، أو حتى مجرد الانتماء إلى أحد الأحزاب السياسية²⁵. وحظرت عليه أيضاً الفصل في الدعاوي التي يكون له، أو لأحد أقاربه، أو معارفه مصلحة شخصية فيها، أو في الدعاوي التي تجمعها بأحد الخصوم ممن يرتبط به بعلاقة صداقة، أو عداوة²⁶. كذلك حظرت عليه الإدلاء بأية تصريحات، أو إصدار أحكاماً مسبقة حول قضايا منظورة بالفعل أمام القضاء²⁷. كما حظرت عليه الترويج لنفسه، أو لعمله لدى الرأي العام، أو الانشغال بالرد على الانتقادات لأحكام كان قد أصدرها²⁸. كذلك حظرت أية اتصالات خاصة بين القضاة، وأي من أطراف النزاع، أو ممثليهم، أو الشهود، أو الخبراء، أو مأموري الضبط القضائي²⁹.

وتجدر الإشارة في نهاية حديثنا عن مفهوم مبدأ الحياد إلى أن هذا المبدأ قد صار واحداً من أهم الضمانات الدستورية الحاكمة لقواعد السلوك المهني للقضاة في الغالبية العظمى من نظم القانون المقارن، حيث حرصت عديد من الدساتير على تكريس هذا المبدأ بنصوص صريحة في صلب نصوصها³⁰.

كذلك حرصت عديد من المواثيق الدولية والإقليمية على تضمين نصوصها لمبدأ الحياد كأحد أهم الضمانات اللازمة لكفالة الحق في محاكمة عادلة، ومن أهم المواثيق الدولية في هذا الخصوص، الإعلان العالمي لحقوق

21 Blitsa, *supra* note 1, at. 2.

22 تنص المادة 24 من قواعد السلوك القضائي في دولة قطر بقرار من المجلس الأعلى للقضاء رقم (15) لسنة 2017 على أنه: "على القاضي أن يحافظ على اللياقة والحياسة والوقار في جميع تصرفاته داخل العمل وخارجه، متجنباً ما هو غير لائق ولا يتناسب ومكانته وهيئته".

23 United States of America, Baker v. Carr, U.S. 186 199 (1962).

24 The bangalore principles of judicial conduct 2002 <https://www.unodc.org/pdf/crime/corruption/judicial_group/Bangalore_principles.pdf> accessed 28 August 2019.

تمثل مبادئ بانجلور للسلوك القضائي مجموعة المبادئ التي اعتمدها المجموعة القضائية المعنية بتعزيز نزاهة القضاء والمعتمدة لدى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالهند في الفترة ما بين 24 و26 فبراير 2001. انظر في تأكيد ذلك: لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قرار رقم 2003/43.

25 Commentary of the Bangalore Principles of Judicial Conduct, *supra* note 13.

26 *Ibid.* at parag. 78 & 90.

27 *Ibid.* at parag. 62.

28 *Ibid.* at parag. 76.

29 *Ibid.* at parag. 64.

30 انظر: على سبيل المثال؛ دستور دولة ألبانيا لعام 1998، والمعدل عام 2016، مادة رقم (2-42)، دستور دولة كندا لعام 1867 والمعدل عام 2011 (مادة رقم 11-د)، دستور دولة كولومبيا لعام 1991 والمعدل عام 2015 (مادة رقم 20)، دستور دولة سويسرا لعام 1999 والمعدل عام 2014 (مادة رقم 1-30).

الإنسان³¹، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية³²، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية³³، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان³⁴، والميثاق الإفريقي لحقوق الأفراد والشعوب³⁵.

كما حرصت عديد من المواثيق الدولية المتعلقة بقواعد وأخلاقيات السلوك القضائي على تكريس مبدأ الحياد بنصوص صريحة، ومنها على سبيل المثال مبادئ بانجلور للسلوك القضائي Bangalore Principles of Judicial Conduct، والتي اشتملت في طياتها على مبدأ الحياد باعتباره عنصرًا أساسيًا لأداء واجبات المنصب القضائي³⁶. وفي ذات السياق، حرص المجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين (CCJE) Consultative Council of European Judges في قراره الصادر عام 2002 على بيان أهمية مبدأ حياد القاضي كأحد أهم المبادئ الحاكمة للسلوك المهني للقضاة، عندما أكد على ضرورة التزام القضاة بأداء وظائفهم دون تحيز، أو ميل، مبررًا ذلك بأن السلوك المهني للقضاة يمثل أحد أهم العوامل لتعزيز مصداقية وعدالة محاكم السلطة القضائية لدى المواطنين³⁷.

علاوة على ذلك، تشارك وسائل التواصل الاجتماعي العديد من الخصائص التي تفرض كل منها استقلالاً، تحديًا حقيقيًا لمبدأ حياد السلطة القضائية³⁸.

فمن ناحية أولى، تتميز مشاركة الفرد على وسائل التواصل الاجتماعي، سواء تمثلت في كتابة تعليقات، أو عرض صور، أو قبول طلبات صداقة، أو الانضمام إلى المجموعات الموجودة على وسائل التواصل الاجتماعي بأنها علنية Public، ومتاحة ليس فقط لدائرة معارفه، أو أصدقائه، وإنما للكافة، وفي غضون ثوان من إتيانها³⁹، الأمر الذي قد يجعل هذه المشاركات عرضة لإخراجها من سياقها الذي عناه أصحابها، أو تفسيرها على نحو مخالف لقصدها واضعها بما من شأنه الإضرار بأصحابها، أو على الأقل إخراجهم⁴⁰.

31 UN General Assembly, Universal Declaration of Human Rights, 10 December 1948, 217 A (III), art. 10 <<https://www.refworld.org/docid/3ae6b3712c.html>> accessed 28 August 2019.

32 UN General Assembly, International Covenant on Civil and Political Rights, 16 December 1966, United Nations, Treaty Series, vol. 999, p. 171, art. 14 <<https://www.refworld.org/docid/3ae6b3aa0.html>> accessed 28 August 2019.

33 Council of Europe, European Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms, as amended by Protocols Nos. 11 and 14, 4 November 1950, ETS 5, art. 6 <<https://www.refworld.org/docid/3ae6b3b04.html>> accessed 28 August 2019.

34 Organization of American States (OAS), American Convention on Human Rights "Pact of San Jose, Costa Rica" (B-32), 22 January 1969, art. 8(1) and 71 <<https://www.refworld.org/docid/50ca189b2.html>> accessed 28 August 2019.

35 Organization of African Unity (OAU), African Charter on Human and Peoples' Rights ("Banjul Charter"), 27 June 1981, CAB/LEG/67/3 rev. 5, 21 I.L.M. 58 (1982), art. 7(1) (d) <<https://www.refworld.org/docid/3ae6b3630.html>> accessed 28 August 2019].

36 THE BANGALORE PRINCIPLES OF JUDICIAL CONDUCT, *supra* note 13, Value 2.

37 CCJE Opinion No (2002) 3 on the Principles and Rules Governing Judges' Professional Conduct, in Particular Ethics, Incompatible Behavior and Impartiality, recitals 22-23.

38 Judge Susan Criss, *The Use of Social Media by Judges*, 60 The Advoc. (Texas) 18, 18 (2012)

39 Kelly Lynn Anders, *Ethical Exists: when lawyers and Judges Must Sever Ties on Social Media*, 7 CHARLESTON L. REV. 187, 188 (2012).

تجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنه وإن كان صحيحًا أن مستخدم بعض مواقع التواصل الاجتماعي يستطيع أن يتحكم في خصوصية المادة التي يقوم بنشرها على هذه المواقع وحجبها بالتالي عن غير أصدقائه، أو التحكم في اختيار الأشخاص الذي يحق لهم رؤيتها، إلا أنه يعجز عن التحكم في خصوصية المادة التي ينشرها الغير وتكون متعلقة به، كالصور، أو تعليقات الغير التي تمس شخصه، أو حياته الشخصية والعائلية.

40 The Bruce M. Stargatt, *Can a Judge and a Lawyer be 'Friends'?* 36-SPG Del. Law. 27, 28 (2018).

من ناحية ثانية، تتميز المشاركات على هذه الوسائل بأنها فورية Immediate، بمعنى أنها تظهر للعلن بدءاً من اللحظة التي يقرر فيها صاحب الشأن التدخل بمشاركته، ونشرها على الموقع، وهو ما يجعل احتمالات الرجوع عن هذه المشاركة، أو محوها، دون أن يطلع عليها الغير، ضئيلة جداً⁴¹.

من ناحية ثالثة وأخيرة، تتميز هذه المشاركات بطابع الديمومة Permanent، بمعنى أنه لو أراد صاحب هذه المشاركات محوها، أو إخفاءها، فليس هناك أية ضمانات على محوها نهائياً من على الموقع، لا سيما إذا كان الغير قد قرر نقلها، أو إعادة نشرها⁴².

وقد ارتأت البعض من الدول في الاعتبار السالفة وغيرها، ما يستدعي التدخل لحظر استخدام القضاة لمواقع التواصل الاجتماعي بشكل مطلق، أو على الأقل التضييق من نطاق هذا الاستخدام قدر الإمكان⁴³.

الفرع الثاني: تطبيقات تشريعية على الاتجاه الرافض لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

كما أشرنا سلفاً اعتنق الاتجاه الرافض لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بعض من دول العالم، ولكنها اختلفت فيما بينها حول نطاق حظر استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي. ففي حين حظر جانب منها استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل مطلق، ضيق الجانب الآخر من الدول المنتمية إلى ذات الاتجاه من نطاق هذا الحظر، حيث أتاحت للقضاة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ولكنها حظرت عليهم الدخول في علاقات صداقة مع المحامين والعاملين أمام المحاكم على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عام.

ومن قبيل التطبيقات الشهيرة للدول التي حظرت على القضاة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، دولة الكويت، حيث حظر المجلس الأعلى للقضاء بموجب القرار رقم 16 لسنة 2015 على القضاة الإدلاء بأية تصريحات صحفية، أو إبداء الآراء من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، مبررة قرارها بأنه لما كان أساس ثقة المواطنين بعدل قضائهم يقوم على تجرد رجاله ونزاهتهم وحيدتهم، ولما يلاحظ مشاركة بعض رجال القضاء بإبداء الآراء العامة السياسية منها والاجتماعية، بعيداً عن مهنية القضاء ودوره كحصن للحريات وملاذاً لكل ذي حق، وذلك عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي على نحو بات يؤثر في تجرد القاضي وحيدته، ويوقعه حتماً في حرج، أو مانع يعيق الفصل في الدعاوي المنظورة أمامه، واستناداً للمادة 27 من قانون تنظيم القضاء التي تحظر على رجال القضاء إبداء الآراء السياسية، والمادة 25 من ذات القانون التي تميز لمجلس القضاء منع رجال القضاء من مباشرة أي عمل يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها، فإن المجلس الأعلى للقضاء يؤكد على قراره السابق بالحظر على كافة رجال القضاء والنيابة العامة تقديم أي برامج في وسائل الإعلام المرئية، أو المسموعة، أو المقروءة، أو المشاركة في فعاليتها من دون إذن مسبق⁴⁴.

41 Anders, *Supra* note 37, at 188; Criss, *Supra* note 36, at 19.

42 Anders, *Supra* note 37, at 188.

43 *Ibid.* at 191; David Ovalle, *Legal Ruling in: Facebook 'friends' aren't necessarily real friends*, Miami Herald, 2019 <<http://www.miamiherald.com/news/local/community/miami-dade/article68865087.html>>.

44 قرار المجلس الأعلى للقضاء في دولة الكويت رقم 16 لعام 2015، مشار إليه في: أنس سعدون، مرجع سابق، ص 2-3. انظر: مدونة السلوك القضائي لأخلاقيات العمل القضائي لدول مجلس التعاون الخليجي التي ينص البند 7 من ثالثاً فيها على أنه: "يحظر على القاضي الإدلاء بالتصريحات والمعلومات لمختلف وسائل الإعلام سواء المتعلقة بالعمل القضائي، أو غيره إلا بموجب تصريح من الجهات ذات الاختصاص".

وقد اعتنقت ذات الاتجاه المملكة العربية السعودية، حيث حظر الأمر الملكي الصادر بتاريخ 2012/4/16 على القضاة الظهور، أو المشاركة، أو الحديث عبر وسائل الإعلام المرئية، أو المسموعة والمقروءة⁴⁵.

كذلك، اعتمدت ذات الاتجاه دولة الجزائر، حيث حذرت وزارة العدل الجزائرية قضاة المحاكم، والنواب العاملين، وغيرهم من موظفي المحاكم من استعمال شبكات التواصل الاجتماعي تفادياً لتعريض أسرار السلطة القضائية لأخطار التجسس⁴⁶. وهو ما يجعل الحظر الوارد في الجزائر، خلافاً لغيرها من الدول، قائماً على أسباب سياسية أكثر من كونها متعلقة باعتبارات حياد القاضي.

ومن الدول التي حذت حذو هذا الاتجاه أيضاً دولة مالطا، وذلك بموجب تعديل كانت قد أدخلته لجنة إدارة العدالة على مدونة قواعد السلوك القضائي في 8 فبراير 2010، وارتأت من خلاله أن اعتبارات اللياقة والملائمة التي يتعين أن يتحلى بها أعضاء السلطة القضائية دوماً، توجب على القضاة عدم إنشاء، أو استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وإلا كانوا عرضة للمساءلة التأديبية⁴⁷.

أما عن الاتجاه الآخر، فقد تبنته بعض من المحاكم العليا في عدد من الولايات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، فلم تحظر على غرار التشريعات السالفة استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل مطلق، وإنما حظرت عليهم فقط الدخول في علاقات، أو الارتباط بأية روابط صداقة، أو إعجاب مع المحامين، أو غيرهم من العاملين بشكل عام أمام المحاكم⁴⁸.

وتعد المحكمة العليا بولاية فلوريدا من أولى المحاكم التي تبنت هذا الاتجاه، حيث حظرت اللجنة الاستشارية القضائية للسلوك التابعة لها *The Florida Professional Ethics Committee* في قرار لها عام 2009 على القضاة قبول طلبات الصداقة من المحامين المقبولين أمام المحاكم التي يعملوا بها، أو التواصل معهم بأي صورة من الصور على موقع الفيس بوك⁴⁹، وأصدرت لاحقاً عام 2012 قراراً آخر، يفرض حظراً مائثلاً على القضاة في موقع لينكد إن، أو أي موقع آخر من مواقع التواصل الاجتماعي المشابهة⁵⁰، بدعوى أن الروابط، أو الصداقات التي تربط القضاة مع آخرين على هذه المواقع من شأنها أن تترك انطباعاتاً لدى الغير بأن هناك من يملك وضعاً خاصاً في الدعاوي المنظورة أمام القاضي يسمح له بالتأثير على عقيدة القاضي، بالمخالفة للمادة 2B من القانون النموذجي لمدونة السلوك القضائي *Florida Model Code of Judicial Conduct Canon*، مؤكدة في هذا الخصوص

45 أمر ملكي سعودي صادر بتاريخ 2012/4/16، مشار إليه في المرجع السابق، ص 2.

46 مذكرة صادرة عن الأمانة العامة لوزارة العدل بالجزائر، تحت عدد 2015/411، مشار إليها في المرجع السابق.

47 John G. Browning, *The lawyer's guide to social networking: understanding social media's impact on the law*, (Eddie Fournier, ed., 2010), p. 170.

في المسؤولية التأديبية الناشئة عن استخدام القاضي وسائل التواصل الاجتماعي انظر لاحقاً: المطلب الأول من المبحث الثالث.

48 Anders, *Supra* note 37, at 195; Browning, *supra* note 4, at 521.

49 Florida Supreme Court Judicial Ethics Advisory Comm., Op. 2009-20 (2009) <<http://www.jud6.org/legalcommunity/legalpractice/opinions/jeacopinions/2009/2009-20.html>> accessed 28 August 2019.

50 Florida Supreme Court Judicial Ethics Advisory Comm., Op. 2012-12 (2012), <<http://www.jud6.org/legalcommunity/legalpractice/opinions/jeacopinions/2012/2012-12.html>> accessed 28 August 2019.

بأن تحقق المخالفة السالفة لا تشترط اتجاه إرادة القاضي، أو نيته إلى نقل هذا الانطباع للغير، وأن مجرد وجود هذه الروابط، أو الصداقات هو الذي يولد مثل هذا الانطباع في نفوس الغير⁵¹.

وقد حذت حذو المحكمة العليا بولاية فلوريدا، كل من المحكمة العليا بولاية ماساشوستس، والمحكمة العليا بولاية أوكلاهوما⁵². إذ انتهت لجنة ماساشوستس للسلوك القضائي في قرارها الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2011 إلى أنه بالرغم من عدم وجود قواعد صريحة تحظر على القضاة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، فإن مبدأ الحياد القضائي يقتضي تفسيره على نحو يحظر على القضاة قبول روابط الصداقة مع المحامين المحتمل ظهورهم بدائرة المحكمة التي يمارس فيها القضاة عملهم، ويوجب عليهم من ثم التنحي عن أية قضايا يتولاها محامون تربطهم بهم روابط صداقة على مواقع التواصل الاجتماعي⁵³. أما في ولاية أوكلاهوما، فقد وسعت اللجنة من نطاق الحظر المفروض على القضاة، فحظرت على القضاة التواصل بشكل عام على مواقع التواصل الاجتماعي مع المحامين، أو قوات إنفاذ القانون، أو الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في نطاق دوائهم بحجة أن هذا الحظر من شأنه تعزيز ثقة الرأي العام في حياد وعدالة السلطة القضائية، وقد فندت اللجنة الاحتجاج على هذا الحظر بدعوى مخالفته لحرية القاضي في التعبير، بـ "أنه يتعين على القضاة قبول القيود التي تفرضها طبيعة وظائفهم على حياتهم الشخصية طواعية، حتى ولو كانت هذه القيود تبدو مرهقة لغيرهم من المواطنين"⁵⁴.

المطلب الثاني: الاتجاه المقيد لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

اعتمد الاتجاه المقيد لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الغالبية العظمى من دول العالم، استناداً إلى ارتباط هذا الحق بحرية القضاة في التعبير عن الرأي. غير أن هذه الدول لم تجعل من هذا الحق حقاً مطلقاً يمارسه القاضي دون قيود، أو حدود، وإنما قيدت ممارسته لهذا الحق بضرورة احترام مقتضيات وواجبات الوظيفة القضائية.

وبناء عليه، سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين أساسيين، نعالج في أولهما، الأساس القانوني لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ونبين في ثانيهما، أهم التطبيقات المقارنة المؤيدة لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك في فرعين متتالين على النحو التالي:

الفرع الأول: الأساس القانوني لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

الفرع الثاني: تطبيقات الاتجاه المقيد لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

51 Model code of judicial conduct Canon 2B (2003) <http://www.americanbar.org/content/dam/aba/migrated/judicialethics/2004_CodeofJudicial_Conduct.authcheckdam.pdf>.

52 Shazia Singh, *Friend Request Denied: Judicial Ethics and Social Media*, 7 Case W. Res. J.L. Tech. & Internet 153 160 (2016).

53 Mass. Comm. on Judicial Ethics, Op. 2011-6 (Dec. 28, 2011).

54 Okla. Judicial Ethics Advisory Panel Op. 2011-3 (July 6, 2011).

الفرع الأول: الأساس القانوني لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

يرتبط الحق في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بحرية الأشخاص في التعبير عن الرأي، إذ إن هذه المواقع لا تعدو أن تكون مجرد وسيلة من الوسائل التي يمكن للأشخاص من خلالها التواصل مع غيرهم، أو التعبير عن آرائهم وأفكارهم.

ولا يختلف الحق في استخدام وسائل التواصل من هذه الوجهة عن باقي الحقوق والحريات الأخرى المرتبطة بحرية التعبير عن الرأي، كحرية الصحافة، وحرية الإعلام، وحرية الاجتماع، والحق في تكوين جمعيات، والحق في التظاهر، فجميع هذه الحقوق والحريات تعد من مظاهر التعبير عن حرية الرأي⁵⁵.

وقد بينت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية في حكم حديث لها عام 2017 في قضية *Packingham v. North Carolina* العلاقة الوثيقة بين الحق في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وحرية التعبير عن الرأي، عندما قضت بمد الحماية الدستورية التي يكفلها التعديل الأول من وثيقة الحقوق الأمريكية، والخاص بحرية الأشخاص في التعبير عن آرائهم، إلى مواقع الإنترنت، ولاسيما مواقع التواصل الاجتماعي، كونها قد صارت أحد أهم الأماكن الافتراضية لتبادل الآراء والأفكار في عالمنا المعاصر⁵⁶، مؤكدة في نهاية حكمها أن منع الأفراد من الولوج إلى، أو استخدام مواقع التواصل الاجتماعي يمثل اعتداءً على أحد الحقوق الدستورية التي كفل التعديل الأول من وثيقة الحقوق وممارستها⁵⁷.

ومما لا شك فيه أن حرية التعبير عن الرأي قد صارت واحدة من أهم الدعائم الأساسية التي يقوم عليها أي مجتمع ديمقراطي، حيث غدت بهذا الوصف واحدة من الأصول الدستورية الثابتة التي تحتمها طبيعة النظام الديمقراطي، فكرستها الغالبية العظمى من الدساتير المعاصرة بوصفها واحدة من أهم الحريات الأساسية⁵⁸، كما كرستها عديد من المواثيق الدولية والإقليمية، فجاءت بها في مقدمة الحقوق والحريات التي يتمتع بها الإنسان على المستوى الدولي.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن البحث عن الأساس القانوني لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يقتضي منا بداية البحث عما إذا كان القضاة يتمتعون، على غرار غيرهم من المواطنين، بحرية التعبير عن آرائهم وأفكارهم خارج نطاق عملهم؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فهل هناك أية قيود تفرضها عليهم طبيعة مناصبهم القضائية أثناء ممارستهم لهذه الحرية؟

55 انظر: هالة السيد الهلالي، "حرية الرأي والتعبير بين المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية: دراسة حالة لبعض التشريعات المصرية في ظل دستور 1971 و2014"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج 19، ع 2، 2018، ص 112.

56 *Packingham v. North Carolina*, 137 S. Ct. 1730 (2017).

تدور وقائع هذه القضية حول قيام أحد المسجلين بارتكاب جرائم جنسية بالطعن في دستورية أحد القوانين الصادرة في ولاية نورث كارولينا، بحظر دخول المسجلين بارتكاب الجرائم الجنسية على مواقع التواصل الاجتماعي، بدعوى حماية المستخدمين الآخرين لهذه المواقع ممن لم يبلغوا السن القانونية.

57 *Ibid*. "In sum, to foreclose access to social media altogether is to prevent the user from engaging in the legitimate exercise of First Amendment rights."

58 انظر: هالة السيد الهلالي، مرجع سابق، ص 112.

وللإجابة عن هذه التساؤلات، فإنه ينبغي توضيح موقف الاتفاقيات والمواثيق الدولية من ناحية أولى، ثم موقف الدساتير المقارنة من ناحية ثانية.

أولاً: موقف الاتفاقيات والمواثيق الدولية من حرية القضاة في التعبير عن الرأي

يجد حق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي سنده الرئيس على المستوى الدولي في نصوص المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي كرست صراحة حرية التعبير عن الرأي لجميع البشر دون أن تستثني منهم أحداً، ومن قبيل النصوص الدالة على ذلك، المادة رقم 19 في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁵⁹، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية⁶⁰، والمادة رقم 10 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية⁶¹، والمادة رقم 13 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان⁶²، والمادة رقم 9 من الميثاق الأفريقي لحقوق الأفراد والشعوب⁶³.

ولا تمثل النصوص السالفة السند الوحيد لحرية القاضي في الرأي أو التعبير وما يرتبط به من حقوق، كحقه في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وإنما تجد هذا الحريات سندها في نصوص بعض من المواثيق الدولية الأخرى التي عنت بتحديد مضمون حرية القضاة في التعبير عن الرأي، وبيان حدودها وضوابطها.

ومن قبيل هذه المواثيق، تلك الوثيقة التي أصدرتها الأمم المتحدة بعنوان المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، حيث نصت المادة الثامنة منها على أحقية القضاة، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من المواطنين في "التمتع بحرية التعبير والاعتقاد وتكوين الجمعيات والتجمع، ومع ذلك يشترط أن يسلك القضاة دائماً، لدى ممارسة حقوقهم، مسلكاً يحفظ هيبته منصبهم ونزاهة واستقلال القضاء"⁶⁴، كما نصت المادة التاسعة على أن "تكون للقضاة الحرية في تكوين جمعيات للقضاة أو غيرها من المنظمات لتمثيل مصالحهم والنهوض بتدريبتهم المهني وحماية استقلالهم القضائي، وفي الانضمام إليها"⁶⁵.

يندرج أيضاً في هذه المواثيق التي تطرقت إلى حرية القاضي في التعبير والرأي مبادئ بانجلور للسلوك القضائي، حيث نصت القيمة رقم 4 فقرة (6) منها على أحقية القاضي - كأى مواطن آخر - في ممارسة حرية التعبير والعقيدة والارتباط والتجمع، شريطة أن يراعي سلوكه رفعة المنصب القضائي وحيادية واستقلال السلطة القضائية⁶⁶.

وقد أكد التعليق الذي أصدره مكتب الأمين العام للأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة على مبادئ بانجلور للسلوك القضائي في معرض تفسيره للفقرة السابقة ما تقدم، حيث بين جلياً أن قبول القاضي تولي منصب القضاء لا يعني أنه تنازل عن حريته في التعبير والرأي، أو حقه في الاعتقاد، أو الارتباط، أو التجمع، وإن كان يتعين

59 Universal Declaration of Human Rights, *supra* note 26, art.19.

60 International Covenant on Civil and Political Rights, *supra* note 27, art.19.

61 European Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms, *supra* note 28, art. 10.

62 American Convention on Human Rights, *supra* note 29, art.13.

63 African Charter on Human and Peoples' Rights, *supra* note 30, art. 9.

64 United Nations Human Rights, Basic Principles on the Independence of the Judiciary (1985), art. 8 <<http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/IndependenceJudiciary.aspx>>.

65 *Ibid.* at art. 9.

66 Bangalore Principles of Judicial Conduct (2002), *supra* note 19, art. 4 (6).

عليه أثناء ممارسة هذه الحقوق والحريات مراعاة بعض القيود التي تقتضيها طبيعة الوظيفة القضائية، حفاظاً على ثقة المجتمع في حياد واستقلال السلطة القضائية⁶⁷.

وعن أحقية القاضي في التواصل اجتماعياً مع ممارسي المهن القانونية، يبين التعليق جلياً، أن مبادئ بانجلور لا تحظر الاتصالات الاجتماعية بين القضاة وغيرهم من العاملين في المجال القانوني، شريطة أن يتوخى القاضي الحذر في هذه الاتصالات وفقاً للظروف، مبررة ذلك بأن قبول مهام المنصب القضائي لا تفرض على القاضي الانعزال عن المجتمع، أو قطع كل اتصالاته مع أفرادها، بل العكس هو الصحيح، فالاحتفاظ بهذه العلاقات واستمراريتها قد يكون مفيداً في كثير من الأحوال، حيث غالباً ما تفضي هذه العلاقات إلى التخفيف من حدة التوتر بين القضاة والمحامين، أو الحد من الشعور بالانعزال عن الأصدقاء والمعارف الذي يعانيه القاضي بمجرد توليه الوظيفة القضائية⁶⁸. كما أكد التعليق، أن وجود مثل هذه الروابط، أو العلاقات بين القضاة وغيرهم من ممارسي العمل القانوني أمام دائرته لا ينهض وحده سبباً كافياً لتنحية القاضي، أو رده عن نظر النزاع، وإنما يتعين أن تقتزن هذه الروابط بسبب جدي، أو تخوف مبرر من ميل القاضي، أو انحيازه لمصلحة أحد الخصوم، أو ضد مصلحته⁶⁹.

ثانياً: موقف الدساتير من حرية القضاة في التعبير عن الرأي

كفلت الغالبية العظمى من الدساتير المقارنة حرية التعبير عن الرأي، بحسبانها واحدة من أهم الحريات الأساسية التي يتمتع بها جميع المواطنين دون استثناء في أي مجتمع ديمقراطي. ومن ثم، فإن القضاة، باعتبارهم من المواطنين في المقام الأول، لهم من حيث الأصل كامل الحق في التمتع بحرية التعبير والرأي، وذلك على غرار غيرهم من المواطنين⁷⁰، ولا مجال للنعي هنا بأن قبول المنصب القضائي يحتم على القاضي إسقاط حقه، أو التنازل عن حرته في التعبير حفاظاً على رفعة وشرف المنصب القضائي، فهذا النعي مردود من ناحية، بأن جميع الدساتير التي كرس هذا الحق قد خلت - على حد علمنا - من أية نصوص، صريحة، أو ضمنية، تنكر على القضاة تمتعهم بهذه الحرية، ومن ثم فلا تملك أي سلطة في الدولة، تشريعية كانت أم تنفيذية، أو حتى قضائية، إنكار هذا الحق على القضاة، أو حتى تقييده بلا ضرورة⁷¹.

67 Commentary of the Bangalore Principles of Judicial Conduct, *supra* note 13.

68 *Ibid.* at para. 81.

69 *Ibid.* at Parag. 81.

70 انظر على سبيل المثال: دستور دولة ألمانيا 1949، والمعدل 2014، مادة 5؛ دستور دولة تونس، 2014، الباب الثاني، الفصل 31؛ دستور دولة بلجيكا، 1831، والمعدل 2014، مادة 19، دستور الولايات المتحدة الأمريكية، 1789، المعدل 1992، التعديل الأول في وثيقة الحقوق

71 انظر: طارق محمد عبد القادر، القيود التي ترد على حرية القاضي في التعبير وإبداء الرأي المخالف، دراسة تطبيقية في القضاء الدستوري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2012، ص 7.

تجدد الإشارة في هذا الخصوص إلى أن المحكمة الدستورية العليا في مصر كانت قد أكدت أهمية وقيمة حرية التعبير في عديد أحكامها، حيث أكدت أن "ضمان الدستور... حرية التعبير عن الآراء والتمكين من عرضها ونشرها سواء بالقول، أو بالتصوير، أو بطاعتها، أو بتدوينها وغير ذلك من وسائل التعبير، قد تقرر بوصفها الحرية الأصل التي لا يتم الحوار المفتوح إلا في نطاقها ذلك ما توخاه الدستور من خلال ضمان حرية التعبير - وعلى ما اطرد عليه قضاء هذه المحكمة - هو أن يكون الناس الآراء والأفكار وتلقيها عن الغير ونقلها غير منحصر في مصادر بذواتها تحد من قنواتها بل قصد أن تتراعى آفاقها وأن تتعدد مواردها وأدواتها سعياً لتعدد الآراء ومحوراً لكل اتجاه؛ بل إن حرية التعبير أبلغ ما تكون أثرًا في مجال اتصالها بالشئون العامة وعرض أوضاعها تبياناً لنواحي التقصير فيها فقد أراد الدستور بضمانها أن تهيمن على مظاهر الحياة في أعماق منابتها بما يحول بين السلطة وفرض وصايتها على العقل العام". حكم المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم 25 لسنة 22 قضائية، تاريخ الجلسة: 2001-5-5 - مكتب فني 9، ج1، ص 907؛ وانظر في هذا الخصوص الأحكام التالية: المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم 153 لسنة 21 قضائية، تاريخ الجلسة: 2000-6-3، مكتب فني 9، ج1، ص 582؛ المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم 42 لسنة 16 قضائية، تاريخ الجلسة: 1995-5-20، مكتب فني 6، ج1، ص 740.

كما أن هناك ارتباطاً عضوياً، وعلاقة تناسب طردي بين حرية القاضي في التعبير عن رأيه خارج نطاق العمل القضائي، وحرية في التعبير أثناء مباشرته لمهام ومتطلبات العمل القضائي. فكلما ضيقت الدولة، أو قيدت من ممارسة القاضي لحرية الأساسية في التعبير عن رأيه، كلما ضاقت حرية في التعبير القضائي على المستوى المهني، بينما إذا كفلت الدولة حرية القاضي في التعبير وصانتهما ضد محاولات العصف بها، انعكس ذلك بالضرورة على عمله القضائي، وكان أكثر قدرة في حماية حقوق الأفراد وحررياتهم⁷².

على أن ما تقدم لا ينبغي حمله على النحو الذي يوحي بأن حرية القاضي في التعبير هي حرية مطلقة لا يحدها قيود، أو حدود، إذ ليس هناك كأصل عام في الحقوق، أو الحريات ما هو مطلق، أو دون حدود، بل يخضع القضاة في ممارستهم لهذه الحرية، لكافة الضوابط التي يخضع لها غيرهم من المواطنين، ضمناً للممارسة هذه الحرية في إطارها المشروع، وبما لا يضر بالغير، أو المجتمع.

وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا في مصر هذا الأصل العام عندما قضت بأن "حرية التعبير عن الرأي لا يقتصر أثرها على صاحب الرأي وحده، بل يتعداه إلى غيره وإلى المجتمع، ومن ثم لم يطلق الدستور هذه الحرية، وإنما، أباح للمشرع تنظيمها بوضع القواعد والضوابط التي تبين كيفية ممارسة الحرية بما يكفل صونها في إطارها المشروع دون أن تتجاوزها إلى الإضرار بالغير، أو بالمجتمع"⁷³.

وعلاوة على هذه القيود، يخضع القضاة لبعض القيود الأخرى التي تقتضيها طبيعة عملهم الوظيفي لضمان حيده واستقلال السلطة القضائية، والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف التقاليد والعادات والثقافات الاجتماعية.

ومن ذلك نخلص إلى أن حق القضاة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، إنما يستند إلى حقهم في ممارسة حرية التعبير عن الرأي، ويخضعون في ممارسته لسائر الضوابط الدستورية، علاوة على القيود الأخرى التي تفرضها طبيعة مناصبهم القضائية.

الفرع الثاني: تطبيقات الاتجاه المقيد لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

تبنى الاتجاه المقيد لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الغالبية العظمى من دول العالم، إيماناً منها بارتباط هذا الحق بحرية القاضي في التعبير عن الرأي الذي كفلته الدساتير المقارنة والمواثيق الدولية⁷⁴.

ومن الدول التي تبنت هذا الاتجاه المملكة المتحدة، حيث أجازت التوجيهات الصادرة من رئيس قضاة المحكمة العليا بشأن التدوين على مواقع التواصل الاجتماعي وتويزر للقضاة إنشاء حسابات على شبكات التواصل الاجتماعي، واستخدامها لأغراض التواصل، وممارسة حرية التعبير عن الرأي، مؤكدة أن ممارسة هذا الحق من

72 انظر: طارق محمد عبد القادر، المرجع السابق، ص 7.

73 انظر: حكم المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم 44 لسنة 7 قضائية، تاريخ الجلسة: 7-5-1988، مكتب فني 4، ج 1، ص 98.

74 Singh, *supra* note 50, at. 160-170.

عدمه هي مما تخضع لتقدير القاضي الشخصي *A Matter of Personal Choice*.⁷⁵ غير أن ذات القواعد حذرت على القضاة التوسع، أو الإفراط في نشر بياناتهم الشخصية، أو المعلومات المتعلقة بحياتهم الخاصة على هذه المواقع، لدواع أمنية تتصل بحماية القاضي وأسرته.⁷⁶ كما حذرت عليهم المشاركة بأية تعليقات على هذه المواقع من شأنها هز ثقة الرأي العام في حياد واستقلال السلطة القضائية.⁷⁷

ومن قبيل الدول المنتمية إلى ذات الاتجاه دولة أستراليا، حيث أكدت التوجيهات الصادرة من المحكمة الفيدرالية في أستراليا حق القضاة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ولكنها أوجبت عليهم عند ممارسة هذا الحق الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية المتعلقة بحياد، واستقلال، ونزاهة السلطة القضائية وتجنب أي تصرف من شأنه التأثير في حياده، أو عدالته.⁷⁸ كما ألزمت ذات التوجيهات القضاة بواجب الإفصاح *Duty of Disclosure* عند وجود أية روابط صداقة، أو إعجاب على مواقع التواصل الاجتماعي بينهم وبين المحامين الذين يمارسون عملهم أمامهم.⁷⁹

كما تبني ذات الاتجاه في الولايات المتحدة الأمريكية نقابة المحامين الأمريكية وغالبية الولايات التابعة لها. حيث شجعت نقابة المحامين الأمريكية في تعليقها لعام 2013، بشأن قواعد المسؤولية الأخلاقية والمهنية، القضاة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، حتى لا يكونوا بمعزل عن مجتمعاتهم، بشرط الالتزام الكامل بما تفرضه مدونة السلوك القضائي من قواعد وأحكام، لاسيما تلك التي تحظر على القضاة إتيان أي سلوك من شأنه تقويض استقلال القاضي، أو نزاهته، أو حياده، أو يظهره بمظهر غير لائق.⁸⁰ بل وبينت النقابة ملياً في تقريرها أن روابط الصداقة، أو الإعجاب على مواقع التواصل الاجتماعي بين القضاة وغيرهم من الأفراد، لا تدل في حد ذاتها على درجة، أو مستوى العلاقة فيما بينهم، ومن ثم لا تنهض وحدها سبباً كافياً لرد القضاة، أو تنحيتهم عن نظر القضايا المعروضة أمامهم.⁸¹ ولكنها حذرت على القاضي في الوقت ذاته الانخراط، أو التواصل مع أطراف النزاع، أو تمثيلهم القانونيين خارج قاعات المحاكم، حتى لا يخلق ذلك انطباعاً لدى الغير بأن هناك من هو في مركز خاص لدى القاضي، أو يملك التأثير على قراراته.⁸²

وقد انتهجت ذات الاتجاه الغالبية العظمى من الولايات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية. ومن قبيل هذه الولايات، ولاية نيويورك، حيث انتهت لجنة السلوك القضائي بولاية نيويورك في قرارها عام 2013 إلى مشروعية

75 Guidance for the judiciary issued by the Senior Presiding Judge and Senior President of Tribunals on blogging and the use of Twitter, Section 8.11 <<https://www.judiciary.uk/wp-content/uploads/JCO/Documents/Guidance/blogging-guidance-august-2012.pdf>> accessed 28 August 2019.

76 *Ibid.*

77 *Ibid* at Sect. 811.3.

78 Allsop CJ, 'Federal Court of Australia: Guidelines for Judges about using electronic social media', 6 December 2013.

79 *Ibid* at parag. 13-15.

80 ABA Comm'n on Ethics & Prof'l Responsibility, Formal Op. 462 (2013).

81 *Ibid.* at 1.

82 *Ibid.* at 2.

استخدام القضاة، شأنهم في ذلك شأن باقي المواطنين، لمواقع التواصل الاجتماعي بشكل عام⁸³. كما أكدت اللجنة في تقريرها على حق القاضي في التواصل مع غيره من العاملين في المجال القانوني، ومن بينهم المحامون، مؤكدة أن تواصل القضاة مع المحامين لا يعد وحده سبباً كافياً لرد القضاة عن الفصل في الدعاوي المنظورة أمامهم⁸⁴. في المقابل، أكدت اللجنة على ضرورة التزام القضاة عند استخدام هذه الشبكات بقواعد السلوك القضائي، لتعزيز ثقة الجمهور في حياد القضاء وعدالته⁸⁵. كما، حظرت اللجنة على القضاة استخدام شبكات التواصل في تقديم الآراء القانونية، أو مناقشة القضايا المنظورة أمام المحاكم من خلال الرسائل الخاصة، أو المشاركات، أو غيرها من صور الاتصال⁸⁶.

كما انتهجت ذات النهج لجنة السلوك القضائي بولاية كنتاكي، حيث أتاحت للقضاة حرية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وتكوين روابط صداقة مع غيرهم من العاملين في المجال القانوني، كالمحامين، والأخصائيين الاجتماعيين، ومأموري الضبط القضائي، مع الاحتفاظ للقاضي بسلطة تقدير ما إذا كانت هذه الروابط ترقى إلى مرتبة العلاقة الاجتماعية الوطيدة "Close Social Relationship" التي توجب تنحيته عن نظر الدعوي الماثلة أمامه من عدمه⁸⁷. ولكنها، كغيرها من لجان السلوك القضائي، بينت اللجنة أن استخدام القاضي لشبكات التواصل الاجتماعي محفوف بالمخاطر، كما أكدت على أن اعترافها للقضاة بممارسة هذا الحق لا ينبغي تفسيره على النحو الذي يتيح للقاضي استخدام هذه المواقع بالطريقة والكيفية التي يستخدمها غيره من الأفراد العاديين، وإنما يقترن هذا الاستخدام لزوماً بكامل القيود والضوابط التي تفرضها قواعد السلوك القضائي في الولاية⁸⁸.

وفي ذات الاتجاه، أصدرت لجنة معايير السلوك القضائي بولاية كارولينا الجنوبية رأياً مقتضياً حول مدى إمكانية وجود روابط صداقة على مواقع التواصل الاجتماعي بين القضاة والمحامين العاملين في نطاق دوائر عملهم⁸⁹. وقد أكدت لجنة في قرارها حق القاضي في قبول روابط الصداقة على هذه المواقع، ليس مع المحامين فحسب، وإنما مع غيرهم من العاملين في المجال القانوني، كموظفي المحاكم ومأموري الضبط القضائي، شريطة ألا تتناول محادثتهم، أو اتصالاتهم على هذه المواقع كل ما يتصل بأعمال القضاء⁹⁰. وقد أرجعت اللجنة رأيها السالف لاعتبارات تتعلق بحماية القاضي من العزلة داخل محيط مجتمعه، كما أكدت أن وجود مثل هذه الروابط تمنح المجتمع فرصة حقيقية لمراقبة سلوكيات القاضي وتصرفاته، بما من شأنه تعزيز ثقة الرأي العام في عدالة ونزاهة النظام القضائي⁹¹.

83 N.Y. Advisory Op. 13-39 (2013) the Committee "cannot discern anything inherently inappropriate about a judge joining and making use of a social network."

84 *Ibid.*

85 *Ibid.*

86 *Ibid.*

87 Ethics Comm. of the Ky. Judiciary, Formal Ethics Op. JE-119, at 1 (2010) <http://courts.ky.gov/commissionscommittees/JEC/JEC_Opinions/JE_119.pdf>.

88 *Ibid.* at 3.

89 S. C. Judicial Dep't Advisory Comm. on Standards of Judicial Conduct, Op. 17-2009 (2009) <<http://www.judicial.state.sc.us/advisoryOpinions/displayadvopin.cfm?advopinNo=17-2009>>.

90 *Ibid.* at 1.

91 *Ibid.* at 5.

تجدر الإشارة إلى أن تبني هذا الاتجاه لم يقتصر على الولايات السالفة فحسب، وإنما اعتمده أيضاً عدد من الولايات الأخرى مثل ميريلاند، وتينيسي، وأوكلاهوما. انظر في هذا الخصوص: Singh, *supra* note 50, at. 160-174.

موقفنا من حق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

يتضح من العرض السالف لموقف كل من الاتجاهين المعارض والمقيد لحق القاضي في استخدام التواصل الاجتماعي، أن الخلاف بينهما، يعكس في حقيقته إشكالية التوفيق بين حق القاضي في التعبير عن الرأي بحسبانه أحد حقوقه الأساسية والدولية من جانب، وبين ما يفرضه واجب الحياد كالتزام مهني يفرضه طبيعة الوظيفة القضائية وضمانة أساسية لكفالة الحق في محاكمة عادلة من قيود على تصرفاته على المستوى المهني والشخصي على حد سواء من جانب آخر⁹².

ونعتقد أن الاتجاه الثاني، والذي اعتنقته الغالبية العظمى من دول العالم، وأكدته الميثاق الدولية سواء المتعلقة بحقوق الإنسان بوجه عام، أو قواعد السلوك القضائي بوجه خاص، هو الاتجاه الأصوب والأكثر منطقية لعدد من الأسباب، نوجزها فيما يلي:

أولاً: حق القاضي في استخدام وسائل التواصل يعد جزءاً لا يتجزأ من حريته في التعبير عن الرأي

إن حق القاضي في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي يعد جزءاً لا ينفصم من حريته في التعبير عن الرأي، التي كفلتها الغالبية العظمى من الدساتير المقارنة والميثاق الدولية، بوصفها واحدة من أهم الأصول الدستورية والدعامات الأساسية لإقامة مجتمع ديمقراطي.

ومن هذا المنطلق، فإن هذا الحق، وعلى نحو ما بينت المحكمة العليا في قضية *Packingham v. North Carolina* وبحق، قد أضحى واحداً من الحقوق والحريات الأساسية المشمولة بالحماية الدستورية⁹³.

ولذا، فإن الادعاء بأن واجبات الحياد التي تفرضها طبيعة المنصب القضائي تقتضي حرمان القاضي من حقه في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، أو على الأقل تقييده قدر الإمكان، أو النعي بأن قبول المنصب القضائي يتضمن ضمناً تنازل القاضي عن حريته في التعبير، حفاظاً على كرامة السلطة القضائية وتعزيزاً الثقة الشعب في عدالتها واستقلالها، هو ادعاء مردود، بأن هذا الحق قد أضحى واحداً من أهم الحقوق والحريات الأساسية المقررة للبشر جميعاً - ومنهم القضاة - بوصفهم كذلك، وملازمة لذواتهم وشخصياتهم التي يستحيل تطورها بدون التمتع الفعلي بها والممارسة الحقيقية لها.

على أن ذلك لا يعني أن حق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي هو حق مطلق، لا تحده قيود، أو حدود، وإنما تقترن ممارسة القاضي لهذا الحق بكامل القيود والضوابط التي يقتضيها مبدأ الحياد حفاظاً على هيبته ورفعته المنصب القضائي، وهو ما يقتضي من الأنظمة القانونية التوفيق بين ضمان الممارسة الفعلية لهذا الحق من جانب، ومتطلبات مبدأ الحياد من جانب آخر، شريطة ألا تفرغ هذه المتطلبات الحق من مضمونه، أو تفقده قيمته وعلاقته المتأصلة بالطبيعة البشرية⁹⁴.

92 أنس سعدون، مرجع سابق.

93 *Packingham v. North Carolina*, 137 S. Ct. 1730 (2017).

94 *Browning*, supra note 4, at 497.

ثانيًا: الحياد لا يعني انعزال القاضي عن المجتمع، أو انسحابه من الحياة العامة

على عكس ما قد يتبادر إلى ذهن البعض، لا يقتضي مبدأ الحياد انعزال القاضي عن المجتمع، أو انسحابه من الحياة العامة، إذ إن هذا الأمر ليس فقط غير ممكن من الناحية الواقعية، ولكنه غير مجدٍ كذلك؛ لأنه لن يحقق أي إضافة إلى تكوينه المهني، أو الشخصي، بل على العكس، سوف يؤثر سلبًا على كفاءة وفاعلية عمله.

وقد أكدت مبادئ بانجلور ذات المعنى عندما بينت أن انفتاح القاضي على الرأي العام هو أمر يقتضيه التطبيق السليم للعدالة *knowledge of the public is essential to the sound of administration of justice*، بحسبان أن وظيفة القاضي لم تعد تقتصر فحسب على حسم ما يثار أمامه من منازعات، وإنما صار القاضي مطالبًا كذلك بإبداء رأيه في كثير من الأمور الجدلية المتعلقة بالقيم الاجتماعية ومساائل حقوق الإنسان⁹⁵.

ثالثًا: شبكات التواصل الاجتماعي هي مجرد وسيلة من وسائل التواصل

يتعين ألا ننسى في هذا المقام أن مواقع التواصل الاجتماعي لا تعدو أن تكون مجرد وسيلة من وسائل التواصل، التي يمكن للقضاة من خلالها التواصل مع غيرهم من أفراد المجتمع، وتبادل الآراء والأفكار فيما بينهم. ومن ثم فإنها تظل خاضعة كأصل عام، على غرار غيرها من وسائل التواصل كالهاتف، أو البريد العادي، أو البريد الإلكتروني، لذات القواعد والضوابط التي يفرضها مبدأ الحياد على سلوكيات القضاة وتصرفاتهم خارج أوقات العمل الوظيفي، أو داخلها⁹⁶.

فإذا كان مبدأ الحياد يحظر على القاضي الاتصال بأطراف النزاع، أو إبداء رأيه المسبق فيما هو منظور أمامه من نزاعات، أو إبداء الآراء السياسية في أي من وسائل التواصل التقليدية، فإنه يظل محملاً بكامل هذه القيود خلال مشاركاته واتصالاته على مواقع التواصل الاجتماعي⁹⁷.

ومن التطبيقات الحديثة ذات الصلة في القضاء الأمريكي، تورط أحد القضاة بولاية أوهايو في المشاركة، وإبداء التعليقات على بعض وسائل التواصل الاجتماعي حول عددًا من القضايا المنظورة أمامه إلى الحكم بعدم صلاحيته للفصل فيما هو منظور أمامه من منازعات⁹⁸. وقد بينت المحكمة العليا بولاية أوهايو بمناسبة حكمها الصادر بعدم الصلاحية أن طبيعة هذه التعليقات، فضلاً عن سرعة انتشارها على مواقع التواصل الاجتماعي، ترقى إلى مرتبة المبرر الجدي للتشكيك في حياد القاضي⁹⁹.

وتمتد قيود مبدأ الحياد ليس فقط على تصرفات القاضي الصادرة منه بمناسبة ممارسته لأعمال وظيفته، وإنما

95 Commentary of the Bangalore Principles of Judicial Conduct, *supra* note 13.

96 Browning, *supra* note 4, at 503.

انظر في تأكيد هذه الحجة تعليق نقابة المحامين الأمريكية السابق الإشارة إليه.

ABA Comm'n on Ethics & Prof'l Responsibility, Formal Op. 462 (2013).

97 Criss, *Supra* note 36, at 19; Browning, *supra* note 4, at 490.

98 *Ibid.* at. 500; Dan Bobkoff, *Judge Takes Paper to Court over Online Comments*, NPR, 2010, <<http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=125816869>> accessed 28 August 2019.

99 In re Disqualification of Saffold, 981 N.E.2d 869, 870 (Ohio 2010).

تنطبق أيضًا على كافة تصرفاته المتعلقة بحياته الشخصية. وقد أكدت لجنة السلوك القضائي بالمحكمة العليا في ولاية تكساس ما تقدم، بمناسبة نظر إحدى القضايا التأديبية لأحد قضاة محاكم الأسرة التابعة للولاية، وذلك بسبب ظهوره في إحدى مقاطع الفيديو على موقع يوتيوب يضرب فيه ابنته القاصر ويسبها بأبشع الألفاظ. وانتهت اللجنة في هذه القضية إلى إنذاره، ووقفه عن العمل، مؤكدة أن ظهوره في مثل هذه الصورة على موقع اليوتيوب من شأنه أن يؤثر سلبيًا على حياته كقاضي أسرة، ويتعارض مع مقتضيات وواجبات وظيفته التي تفرض عيه بذلك كل ما يلزم لمراعاة مصالح النشء والأحداث¹⁰⁰.

تنطبق القيود التي يقتضيها مبدأ الحياد ليس على القضاة فحسب، وإنما على كل من يمارس وظائف ذات طبيعة قضائية، كأعضاء اللجان شبه القضائية على سبيل المثال. وقد أكدت إحدى المحاكم في ولاية ماساتشوستس ذلك بمناسبة بعض التصريحات التي شارك بها أحد أعضاء اللجان المنوط بها تصنيف وتحديد من ينطبق عليهم صفة "مرتكبي الجرائم الجنسية"، أو Sex Offenders حول إحدى القضايا المنظورة أمامه على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي. وقد وصفت المحكمة هذه التصرفات الصادرة من القاضي بأنها مؤسفة unfortunated وتنطوي على إخلال بكرامة the dignity المنصب القضائي¹⁰¹.

رابعًا: مفهوم الصداقة على مواقع التواصل الاجتماعي يختلف جذريًا عن المفهوم التقليدي لها

يختلف مفهوم الصداقة على مواقع التواصل الاجتماعي اختلافًا جذريًا عن المفهوم التقليدي لمعنى الصداقة¹⁰²، فروابط الصداقة على هذه المواقع لا تعني أكثر من كونها علاقة بأحد المعارف، أو بأحد جهات الاتصال، وهو ما قد دفع البعض إلى تسمية مثل هذه الصداقات على مواقع التواصل الاجتماعي بـ "الصداقات الافتراضية"، أو Virtual Friendship، ولا أدل على ذلك من أن الفرد الواحد قد يكون لديه مئات، بل وآلاف الأصدقاء على مواقع التواصل كالفيس بوك ولينكد إن، ولا يستطيع حتى تذكر أسمائهم¹⁰³.

علاوة على ذلك، فإن مواقع التواصل الاجتماعي تستخدم التكنولوجيا الحديثة، وتحديدًا تكنولوجيا استخراج البيانات Data-mining Technology فيما تقدمه للمستخدم من اقتراحات تتعلق بإضافة أصدقاء جدد، فأحيانًا يجد الفرد اقتراحات بإضافة أشخاصًا لا يرتبط بهم بأي روابط، أو أي علاقات، وإنما لمجرد كونهم عاملين في ذات القطاع أو ذات التخصص، أو لتخرجهم من ذات الجامعة أو المدرسة التي تخرج منها الفرد، أو لعضويتهم في ذات الأندية أو الجمعيات، أو لوجود أصدقاء مشتركين، أو لمجرد وجودهم في ذات المحيط المكاني لفترة زمنية¹⁰⁴.

100 Jade Walker, *Judge William Adams Won't Be Charged over Videotaped Beating of Daughter, Police Say*, Huffington Post, 2011. <http://www.huffingtonpost.com/2011/11/03/judge-william-adams-video-beating-daughter_n_1075284.html> accessed 28 August 2019.

101 Doe v. Sex Offender Registry Board 959 N.E.2d 990 (Mass. App. Ct. 2012).

102 انظر لاحقًا: المطلب الثاني من المبحث الأول.

103 The Bruce M. Stargatt, Can a Judge and a Lawyer be 'Friends'? 36-SPG Del. Law. 27, 27 (2018); Sluss v. Commonwealth, 381 S.W.3d 215, 2012 ky. LEXIS 144, 2012 WL 4243650.

104 Stargatt, *Supra* note 103, at. 27.

وقد اعتنقت محكمة النقض الفرنسية في حكم حديث لها عام 2017 التفرقة السابقة بين مدلول الصداقة على شبكات التواصل الاجتماعي وبين مدلولها التقليدي، حين أكدت أن روابط الصداقة التي تجمع المستخدمين لشبكات التواصل الاجتماعي لا تصلح وحدها سنداً كافياً لإثبات عدم حياد القاضي¹⁰⁵.

وقد اعتنقت ذات التفرقة المحكمة العليا بولاية كنتاكي بالولايات المتحدة، حين قضت بأن روابط الصداقة على المواقع الإلكترونية، مثل الفيس بوك، بين عضوين من هيئة المحلفين ووالدة الجاني في إحدى القضايا الجنائية لا يعد سبباً كافياً لتنحية هذين العضوين، وذلك لاختلاف مفهوم الصداقة التقليدية عن مفهوم الصداقة على مواقع التواصل الاجتماعي¹⁰⁶.

خامساً: روابط الصداقة بين القضاة والمحامين ليست سبباً كافياً لإثارة الشكوك حول حياد القاضي

إن الادعاء بأن الروابط، أو الصداقات على مواقع التواصل الاجتماعي بين القضاة والمحامين، أو غيرهم من ممارسي العمل القانوني بوجه عام من شأنها إثارة الشكوك حول حياد القاضي، لكونها قد تترك انطباعاً لدى الغير بوجود من هم في مركز خاص بالنسبة للقاضي، أو من يملكون التأثير على قراراته¹⁰⁷، هو ادعاء يفترق إلى الدقة لسببين رئيسين:

فمن ناحية، سبق وأن أشرنا إلى أن مبادئ بانجلور لم تحظر وجود اتصالات اجتماعية بين القضاة وغيرهم من ممارسي العمل القانوني، كما بينت أن مجرد وجود هذه الروابط لا يشكل سبباً جدياً لرد القضاة، أو تنحيهم عن نظر الدعاوى المنظورة أمامهم، وإنما يتعين أن يتوافر علاوة على ذلك أسباب جدية، أو مخاوف مبررة حول حياد القاضي¹⁰⁸. بل أن هناك من أحكام القضاء الأمريكي، ما أكدت على أهمية وجود علاقات بين القضاة والمحامين لما لها من دور في خدمة القضاء، وتحسين جودة الأحكام القضائية¹⁰⁹؛ لذا، وقياساً على ذلك، فإن روابط الصداقة الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي، بحسبانها أحد وسائل التواصل، لا يمكن أن تشكل في حد ذاتها سبباً كافياً لإثارة الشكوك حول حياد القاضي، أو تنحيته عن نظر الدعوى، لاسيما وأن شبكات التواصل الاجتماعي لا تفرق بين من هم في منزلة الأصدقاء المقربين وبين من هم مجرد معارف عن بعد، وإنما تساوي بينهم جميعاً تحت وصف أصدقاء.

105 Cour de cassation, civile, Chambre civile 2, 5 janvier 2017, 16-12.394, Publié au bulletin.

في تفاصيل هذا الحكم انظر لاحقاً الفرع الثاني من المطلب الثاني من المبحث الثالث.

106 Sluss v. Kentucky, 381 S.W.3d 215, 220-22 (Ky. 2012).

107 تنص المادة 23 من قواعد السلوك القضائي في دولة قطر بقرار من المجلس الأعلى للقضاء رقم (15) لسنة 2017 على أنه: "على القاضي أن يقيد علاقته بالمحامين، أو غيرهم ممن يمارسون أعمالاً في المحكمة التي يعمل فيها، أو التردد على الخصوم أو وكلائهم، أو استقباهم في بيته بالقدر الذي يجنبه شبهة التحيز، أو عدم الحياد".

108 Commentary of the Bangalore Principles of Judicial Conduct, *supra* note 13.

انظر في تأكيد وجهة النظر هذه: الأحكام القضائية التالية، والتي أكدت في مجملها على أن المعرفة، أو الصداقة وحدها لا تمثل سبباً كافياً لرد القضاة عن نظر الدعاوى المنظورة أمامهم، وإنما يتعين أن يكون هناك مبرر جدي يخشى معه من تحيز، أو ميل القاضي لمصلحة أحد الخصوم، أو ضد مصلحته:

- In re Estate of Carlton, 378 So. 2d 1212. 1979 Fla. LEXIS 4588.

- Roybal v. Morris, 100 P.2d 1100, 1103 (N.M.1983).

109 Murphy, 768 F.2d at 1537.

وقد أكدت هذا الاتجاه أحد المحاكم الفيدرالية بولاية نيويورك في قضية *United States v. Meregildo*، حيث انتهت في هذه القضية إلى رفض طلب المتهم بطلان أدلة الاتهام التي استند إليها المدعي العام ضده، وذلك بسبب حصول المدعي العام عليها من خلال أحد الشهود الذين يرتبطون مع المتهم بعلاقة صداقة على مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديدًا من خلال صفحة هذا الشاهد على موقع الفيس بوك. وقد تمثلت هذه الأدلة في مجموعة من الرسائل والمشاركات المنسوبة للمتهم والتي يعترف من خلالها بضلوعه في ارتكاب عددًا من جرائم العنف. وقد بررت المحكمة قضاءها، بأن مفهوم الصداقة على مواقع التواصل الاجتماعي لا يحمل ذات المدلول لمفهوم الصداقة بالمعنى التقليدي، وأن توقعات المتهم بأن يحافظ أصدقاؤه على هذه المواقع على خصوصية ملفاته وأسراره لا تجدها أساسًا في القانون، مؤكدة أنه كلما اتسع نطاق صداقات المتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، كلما زادت احتمالات انكشاف رسائله ومكاتبته للغير ممن لم يتوقع أن يروها من الأساس¹¹⁰.

من ناحية ثانية، فإن النعي باحتمالية تأثير روابط الصداقة الالكترونية التي تجمع بين القضاة وبين المحامين، أو أعضاء النيابة، أو غيرهم من العاملين في المحاكم بشكل عام على حياد وعدالة القاضي تفقد كثيرًا من أهميتها كلما زادت أعداد هذه الروابط، أو الصداقات، إذ يصعب القول حينها بأن كل هؤلاء الأشخاص يملكون وضعًا، أو مركزًا خاصًا يسمح لهم بالتأثير على عقيدة القاضي¹¹¹.

وقد أكدت لجنة السلوك القضائي بولاية كاليفورنيا ما تقدم في رأي لها كانت قد أصدرته عام 2010 حول مدى ملاءمة تواصل القضاة مع المحامين على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث انتهت فيه إلى أنه كلما زادت روابط الصداقة على صفحة القاضي في شبكات التواصل الاجتماعي، كلما قلت احتمالات الاعتقاد بوجود من يملك التأثير على القاضي، أو قراراته¹¹².

سادسًا: تعدد أوجه استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي على المستوى الشخصي والمهني للقاضي

أخيرًا، فإن استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي قد يفيد القاضي على المستوى الشخصي والمهني¹¹³. فعلى المستوى الشخصي، تعد وسائل التواصل الاجتماعي أحد أكثر الوسائل ملاءمة، وأقلها كلفة لتواصل القضاة مع العالم الخارجي، دون أن يكون لذلك تأثير سلبي على ثقة الرأي العام في الجهاز القضائي بالدولة¹¹⁴. كما أن استخدام القضاة لمواقع التواصل الاجتماعي يساهم في بناء قضاءٍ واعٍ ومدركٍ لأهمية هذه المواقع، باعتبارها قد باتت جزءًا لا ينفصم عن ثقافتنا وحياتنا اليومية¹¹⁵.

110 *United States v. Meregildo*, 883 F. Supp. 2d 523, 526 (S.D.N.Y. 2012).

111 Criss, *supra* note 36, at. 19.

112 Cal. Judges Association Ethics Comm., Op. 66, at. 8 (2010) <<http://www.caljudges.org/files/pdf/Opinion%2066FinalShort.pdf>> accessed October-2019.

113 Wilkinson, *Supra* note 33; ABA Formal Opinion 462 - Judge's Use of Electronic Social Media, at 4 (Feb. 21, 2013).

114 Browning, *supra* note 4, at 505.

115 Summers & Smith, *supra* note 34.

وعلى المستوى المهني، يمكن للقضاة استخدام التكنولوجيا التي تحتويها هذه الوسائل بغرض الاستفادة من إمكانياتها في مراحل التحقيق أو المحاكمة. ومن التطبيقات الحديثة لهذه الاستخدامات، استخدام أحد قضاة الولايات المتحدة الأمريكية لمواقع التواصل الاجتماعي في إحدى القضايا المتعلقة باستحقاقات الضمان الاجتماعي للكشف عن الأساليب الاحتمالية التي قد يلجأ إليها المتقاضون للحصول على الإعانات الشهرية التي يمنحها نظام الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة لغير القادرين من المصابين بأمراض مزمنة، حيث استطاع القاضي من خلال موقع الفيس بوك الوصول إلى مجموعة من الصور لأحد المتقاضين الراغبين في الحصول على هذه الإعانات بسبب إصابته بمرض الربو، وهو يدخن فيها مع أصدقائه، وهو الأمر الذي كان من شأنه التشكيك في مصداقية ادعائه¹¹⁶.

كذلك قد يستخدم القضاة وسائل التواصل الاجتماعي لمتابعة بعض مسئوليات وواجبات مناصبهم القضائية، ومن قبيل التطبيقات على هذه الاستخدامات الحديثة لمواقع التواصل الاجتماعي، استخدام أحد قضاة ولاية ميشيغان بعض مواقع التواصل الاجتماعي لمراقبة سلوكيات وتصرفات المخرج عنهم شرطياً، واستخدام أحد قضاة محكمة الأحداث في ذات الولاية لمواقع التواصل الاجتماعي لمراقبة سلوكيات وتصرفات الأحداث الخاضعين لولايته¹¹⁷.

أخيراً، يمكن للسلطات القضائية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي للتعريف بالنظام القضائي وتوعية المواطنين بحقوقهم أمام القضاء. كما أن هذه الوسائل يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التواصل الواسع والسريع بين السلطة القضائية والرأي العام، حيث توفر هذه الوسائل فرصة حقيقية لتفاعل السلطة القضائية مع الجمهور بآليات جديدة تعزز الشفافية والتفاعل والتعاون. وقد طورت بعض الدول الأوروبية بالفعل استخداماتها لهذه الوسائل من أجل تحقيق الأهداف السالفة، ومن هذه الدول، على سبيل المثال، دولة النرويج، حيث سمحت الدولة للمحكمة المنوط بها التحقيق والحكم في قضية أو سلو الإرهابية بالتواصل مع وسائل الإعلام الدولية والجمهور الذي كان يتابع القضية عن كثب¹¹⁸.

وبعد أن انتهينا من عرض الاتجاهين؛ الرافض والمقيد لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مع بيان أسانيدنا القانونية في تأييد الموقف المقيد، نعرض في المبحث التالي لأهم القيود الواردة على حق القاضي في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

116 Purvis v. Comm'r of Social Security, No. 09-5318 (SDW), 2011 WL741234, at. 7 n.4 (D.N.J. Feb. 23, 2011).

117 Browning, supra note 4, at 505.

118 Judicial Communication and Professional Ethics, Renewing the Relationship Between the Judiciary and the Public, European Judicial Training Network, Themis Competition, 2015, p. 14 & 18 <http://www.ejtn.eu/Documents/THEMIS%202015/Written_Paper_France4.pdf> accessed October-2019.

المبحث الثاني: قيود استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي

تمهيد وتقسيم:

صحيح أن استقلال القاضي وحيدته حقان وواجبان في أن واحد. فهما حقان للقاضي تجاه الدولة، فلكي يقوم القاضي بمهمته يجب أن يكفل له القانون الاستقلال في الرأي والحيدة في أحكامه، وهما في ذات الوقت واجبان على القاضي تجاه الجمهور بصفة عامة والخصوم في القضية بصفة خاصة، إلا أن الاستقلال والحياد يتمايزان عن بعضهما البعض في أن الأول يحكم علاقة القاضي بالعالم الخارجي، أو بالمؤثرات الخارجية كالسلطات الأخرى في الدولة والإعلام والجمهور، بينما الثاني يضبط علاقة القاضي، وبصفة مباشرة، بالخصوم ليحكم بينهم دون ميل¹¹⁹.

لذلك لا بد أن تُفرض قيود على حياد القاضي، هذه القيود لا تحكم فقط علاقة القاضي داخل المحكمة بالقضية، أو خصومها من منطلق احترام القاضي لمبدأ الحياد (مطلب ثان)، كما يجب أن تُفرض قيود على علاقته خارج المحكمة بالجمهور والإعلام¹²⁰، وعلاقته بمصالحه وحياته الخاصة، فكما قيل، وبحق، لا يمكن الفصل بين الوظيفة وحياتة القاضي الخاصة، من منطلق احترام القاضي لمبدأ استقلال القضاء والحفاظ على هيئته ونزاهته¹²¹ (مطلب أول).

وتعددت مصادر هذه القيود، سواء كانت قواعد قانونية، أو سلوكية (أخلاقية)، أو حتى مبادئ توجيهية استرشادية، وطنية كانت، أو إقليمية، أو دولية¹²²، فهي إما أن تكون مصادر مباشرة تعالج بخصوصية سلوكيات القاضي الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وهي ضمنية وجدناها في بعض الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودول أخرى قليلة كما سنبين لاحقاً، أو مصادر غير مباشرة، تحيل إلى القواعد العامة التي تحكم السلوك القضائي بغض عن النظر عن وسيلة، أو الوسط التي اتخذ فيها هذا السلوك¹²³.

المطلب الأول: استخدام القاضي وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء مبدأ استقلال القضاء

إن استقلال القضاء ونزاهته يمثلان روح القضاء ويتطلبان أن يكون كل عضو من أعضاء الجهاز القضائي غير منحاز وغير متأثر بأي طرف ولا يجل محلهم¹²⁴. وقد بدأ استخدام الشبكات الاجتماعية بالفعل في إثارة المبادئ

119 انظر في هذا التمييز بالتفصيل: حكم المحكمة الدستورية العليا، الطعن رقم 34 لسنة 16 قضائية، تاريخ الجلسة 15/6/1996، مكتب فني 7، ج 1، ص 763، سبقت الإشارة إليه.

120 وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه القيود يجب أن يعيها القاضي والعامّة؛ لأنه لا يمكن ترجمة مبادئ الاستقلال والحيدة في القضاء إلا إذا كان هناك فهم جهايري لدور القاضي وتدابير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على رأي القاضي. فيجب أن يُعزز هذا المفهوم في ذهن الجمهور وفي أذهان الذين يطبقون نظم المجتمع. في تأكيد ما تقدم تقرير لجنة حقوق الإنسان حول استقلال وحيدة السلطة القضائية، انظر: المبسوط في قانون القضاء المدني، علماً وعملاً، ج 1، دار النهضة العربية، سنة 2017، ص 384.

121 فتحي والي، المبسوط، ج 1، ص 391، بند 157.

122 Karen Eltis: Does Avoiding Judicial Isolation Outweigh the Risks Related to "Professional Death by Facebook?" 2014 Laws 636 <<http://www.mdpi.com/2075-471X/3/4/636> p. 638>.

123 انظر مثلاً: تقرير اللجنة الأوروبية للديمقراطية عن طريق القانون (لجنة فينيس Venice) استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية من قبل القضاة القواعد، أو التعليمات/ الإجراءات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة مساهمة لجنة فينيس في المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي التي أعدتها لجنة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (ستراسبورغ 29 إبريل 2019) على الموقع التالي: <[https://venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-PI\(2019\)003-e](https://venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-PI(2019)003-e)> accessed October-2019. ABA Comm'n on Ethics & Prof'l Responsibility, Formal Op. 462 (2013). Browning, *supra* note 4. p.25. Summers & Smith, *supra* note 34.

124 أحمد مسلم، أصول المرافعات، مرجع سابق، بند 39 وما يليها، ص 43 وما يليها. انظر: سيد أحمد محمود، أصول التقاضي وفقاً لقانون المرافعات وتعديلاته الحديثة، (القانون رقم 76 لسنة 2007 وأحكام القضاء وآراء الفقه)، طبعة منقحة، 2009، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 329.

الأخلاقية والسلوكية المنبثقة عن مبدأ استقلال القضاء والحفاظ على هيئته وثقة الجمهور فيه. فقيّد المحافظة على نزاهة القضاء واستقلاله هو قيد أخلاقي وقانوني يتقيد بهما القاضي دائماً وبغض النظر عن وسيلة التواصل مع الآخرين¹²⁵، وقد وجدنا مدونات السلوك القضائي والمبادئ التوجيهية تؤكد هذا المفهوم بجانب بعض القواعد السلوكية والمبادئ التوجيهية التي تتوخى حذر القاضي من عدم مراعاة بعض السلوكيات الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي مخالفاً واجباته في عدم التأثير بالمؤثرات الخارجية والثقة في القضاء والحفاظ على هيئته¹²⁶، وفرضت قيد الالتزام بالتحفظ في العلاقة مع الجمهور والإعلام تارة أولى، وعلاقته بالسياسية تارة ثانية، وعلاقته بالقضية ذاتها تارة ثالثة.

الفرع الأول: التزام القاضي بالتحفظ الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي

إن التزام القاضي بالتحفظ Obligation of Reserve يعني التزامه بالتحرز من المساس بهيبة وسمعة وظيفته القضائية وانتمائه إلى مرفق العدالة، فهو قيد على حرية التعبير، تبرره المصلحة العامة، من أجل الحفاظ على ثقة الجمهور. وقد نصت على الالتزام بالتحفظ كثير من المواثيق الدولية¹²⁷ والإقليمية¹²⁸ ومبادئ بانجلور بشأن السلوك القضائي¹²⁹.

125 فمدونات السلوك تحتوي على قواعد تركز على أنماط السلوك المحظورة على القاضي، لا على الوسائل، أو الأساليب التي يمارس من خلالها هذه السلوكيات، فمثلاً إذا فرض التزام على القاضي ألا يقوم بالتعليقات، أو الأنشطة السياسية، فلا يهيم بعد ذلك أسلوب، أو طريقة، أو وسيلة هذا النشاط سواء كان بشكل شخصي ومباشر، أو وجهاً لوجه، أو من خلال الوسائل الإلكترونية، أو وسائل التواصل الاجتماعي.

Estlinbaum, Craig, *Social Networking and Judicial Ethics* (2012). 2 St. Mary's J. Legal Mal. & Ethics 2 (2012).p.13. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2120943>

126 Anders, Kelly Lynn, *supra* note 37. p.198. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2222217>. accessed October-2019.

127 ينص الفصل الثامن من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: "يحق لأعضاء السلطة القضائية، شأنهم في ذلك شأن المواطنين الآخرين، التمتع بحرية التعبير والاعتقاد والانتساب والتجمع، شريطة أن يتصرف القضاة دائماً في ممارستهم لهذه الحقوق على نحو يحافظ على هيبة ووقار مناصبهم وعلى نزاهة واستقلال السلطة القضائية". وهي نفس المبادئ التي أقرتها أيضاً لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بمقتضى قرارها عدد 2003/43، وكذا في المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة المعتمدة من طرف مؤتمر هافانا المنعقد في الفترة من 27 أغسطس إلى 07 سبتمبر من سنة 1990. ونص المبدأ التاسع من المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقد في ميلانو من 26 آب/أغسطس إلى 6 أيلول/ديسمبر 1985 على أن "تكون للقضاة الحرية في تكوين جمعيات للقضاة، أو غيرها من المنظمات لتمثيل مصالحهم والنهوض بتدريهم المهني وحماية استقلالهم القضائي، وفي الانضمام إليها". وتتضمن كل من توصية لجنة الوزراء، والمبادئ الأساسية والتوجيهية للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الأوروبي بشأن النظام الأساسي للقضاة، ومبادئ بيجين ضمانات مشابهة تم نشرها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 32/40 المؤرخ في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1985، 146/40 المؤرخ في 13 كانون الأول/ديسمبر 1985. على الموقعين التاليين:

<https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/IndependenceJudiciary.aspx>.

https://www.icj.org/wp-content/uploads/2013/08/PGJL_Arabic_ElecDist.pdf. accessed October-2019.

128 ينص الإعلان رقم 03 الصادر في شهر نونبر من سنة 2002 عن المجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين على التزام القاضي بأن "يضمن أن سلوكه، داخل وخارج المحكمة، يحافظ على ثقة الجمهور والمهنة القانونية والمتقاضين ويعززها في نزاهة القاضي والقضاء" و"يتجنب عدم الإلحاح وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون القضاة مدركين في جميع الأوقات لواجبهم في دعم مكانة المحكمة وسمعتها". كما ينص كل من الميثاق الأوروبي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة ومبادئ مجلس بيرغ بشأن استقلال السلطة القضائية الدولية على ذات المبادئ التي تضمنها الإعلان السالف. انظر:

Report by the Judicial Ethics Group of the European Network of Councils for the Judiciary (2008-2009), p.14. Julien Goldszlagier, Julie Hugues and Florence Lardet, *Magistrates' Ethics and Deontology: The Ethical Challenges of Internet Use By Judges* (2012) European Judicial Training Network, 13 <http://www.jeunesmagistrats.fr/v2/IMG/pdf/The_ethical_challenges_of_internet_use_by_judges.pdf>.

129 نص المبدأ الرابع من مبادئ بانجلور بشأن السلوك القضائي على أن: "اللباقة وظهور اللياقة ضروريان لأداء جميع أنشطة القاضي". The Bangalore Principles of Judicial Conduct (2002), Values 2.2 & 4.1. ENCJ, Judicial Ethics Report (2009-2010). ECHR, Resolution on Judicial Ethics (23.6.2008). A. Wilson, *Let's Be Cautious Friends: The Ethical Implications of Social Networking for Members of the Judiciary*, Wash. J.L. Tech. & Arts, Vol.7 Issue 3 (2012).

إن التزام القاضي بالتحفظ الإلكتروني - كما نَصفه - لا ينطبق فقط على علاقة القاضي بالجمهور والإعلام، بل وعلى تصرفاته ومصالحه الشخصية، وأنشطته القضائية وغير القضائية. حيث قد تنشأ المشكلات من الإدخالات في صفحة القاضي والتي تشير إلى أن القاضي "يجب like"، أو "معجب" بمحل، أو مطعم، أو مؤسسة معينة وما إلى ذلك، أو القاضي الظاهر كصديق في شبكة أنشئت لمؤسسة ما. وقد تأتي نفس المشكلات من تعليقات الآخرين على صفحة القاضي للتعبير عن آرائهم في المسائل القانونية، أو السياسية. ولا ينبغي على القاضي أن ينقل، أو يسمح للآخرين أن يعبروا عن الانطباع بأنهم في وضع خاص للتأثير على القاضي¹³⁰. لذلك حاولت بعض الدول¹³¹، مثل أمريكا وبريطانيا وأوكرانيا والتشيك تنظيم تداعيات التزام القاضي بالتحفظ عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مباشر¹³².

أولاً: في الولايات المتحدة الأمريكية

وقد تضمن الرأي الرسمي رقم 462 لنقابة المحامين الأمريكية بشأن استخدام القضاة لشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، والصادر في 21 فبراير 2013 ضرورة "الحفاظ على كرامة الوظيفة القضائية في جميع الأوقات، وتجنب كل من الإهانة وظهور عدم الملاءمة في حياتهم المهنية والشخصية"، لا سيما فيما يتعلق بمن يتصلون، وبما يشاركون فيه وسائط التواصل الاجتماعي. واستطرد الرأي بأنه "يجب أن نفترض أن التعليقات المنشورة على مواقع التواصل الإلكترونية (ESM (Electronic Social Media من المحتمل أن

130 Michael Crowell, Judicial Ethics and Social Media, Admin. of just. bull. unc school of gov't., 2015, <https://www.sog.unc.edu/publications/bulletins/judicial-ethics-and-social-media> accessed October-2019.

ونصت المادة 3 من مدونة السلوك القضائي لولاية كارولينا الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية، والمتعلقة بأداء القاضي لواجبات وظيفته القضائية بنزاهة وجدية، لا سيما في خصوص مسؤولياته في فض المنازعات على وجوب أن يكون القاضي صبوراً وكريماً ومهذباً للمتقاضين والمحلفين والشهود والمحامين وغيرهم ممن يتعامل معهم القاضي بصفته الرسمية، ويجب أن يتطلب سلوكاً مشابهاً من المحامين وموظفي القاضي وموظفي المحكمة وغيرهم ممن يخضع لتوجيه القاضي وسيطرته، وألا يُشرع عن قصد ولا يفكر في اتصالات مع أي خصم بشأن الإجراءات المعلقة.

Michael Crowell, *supra* note 133.

كما تنص المادة 16 من قواعد السلوك القضائي في دولة قطر بقرار من المجلس الأعلى للقضاء رقم (15) لسنة 2017 على أنه: "يحرص القاضي على هيبة المحكمة أثناء جلسات المحاكمة، وأن يكون قوياً وصبوراً حسن الاستماع محترماً ذاته وصفته، معزراً بسلوكه ومظهره ومنطقه ثقة عامة الناس بنزاهته ونزاهة النظام القضائي، وينبغي عليه أن يطلب موظفي المحكمة الخاضعين لإدارته أن يتصرفوا بسلوك مماثل تحت إشرافه ومراقبته".

131 وفي مصر، جرم قانون العقوبات المصري التأثير على القاضي في أداء وظيفته حيث نصت المادة 187 منه على أنه: "يعاقب بنفس العقوبات (بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين) كل من نشر بإحدى الطرق المتقدمة ذكرها أموراً من شأنها التأثير في القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء في البلاد، أو في رجال القضاء، أو النيابة... لمصلحة طرف في الدعوى، أو التحقيق، أو ضده". ونصت المادة 120 على أن: "كل موظف توسط لدى قاض، أو محكمة لصالح أحد الخصوم، أو إضراراً به سواء بطريق الأمر، أو الطلب، أو الرجاء، أو التوصية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر، أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصري".

132 تجدر الإشارة إلى أن هناك من الدول ما عالج ذات الموضوع بشكل غير مباشر كبلجيكا حيث لم تصدر المحكمة الدستورية البلجيكية أي تعليقات محددة بشأن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بخلاف القاعدة العامة في القانون الأساسي التي تنص على عدم انتهاك كرامة القاضي. انظر: موقع المجلس الأعلى للقضاء على وثيقتين (باللغة الفرنسية) بهذا الموضوع <http://www.csj.be/sites/default/files/press_publications/o0036e.pdf> accessed October-2019.

(تقرير الشبكة الأوروبية لمجلس السلطة القضائية بشأن "العدالة والمجتمع والإعلام 2011-2012": يجب أن يعترف القضاة الأفراد الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي بالقواعد الأخلاقية العامة، ويجب التعامل مع خرق هذه القواعد من خلال إجراءات تأديبية عادية. يوصى باستخدام أعلى إعدادات الخصوصية، على الموقع التالي:

Conseil Supérieur de la Justice & Conseil Consultatif de la Magistrature, Guide for Magistrats (in French) (2012), p.10. <http://www.hrj.be/sites/default/files/Rapport_RFCMJ_Colloque_Bruxelles_2018.pdf> accessed October-2019.

يتداولها الغير بالنشر بما من شأنه تعريض استقلال القضاء للخطر، فضلاً عن الإخلال بثقة الجمهور في القضاء"¹³³.

وقد تضمنت أحكام قواعد السلوك القضائي لولاية كارولينا الشمالية أحكام مشابهة، حيث نصت القاعدة الأولى على التزام القاضي بنزاهة واستقلال القضاء. ونصت الفقرة ب من القاعدة الثانية على أنه لا يجوز للقاضي أن يسمح لأسرة القاضي، أو العلاقات الاجتماعية، أو العلاقات الأخرى بالتأثير على سلوك القاضي أو حكمه¹³⁴. كما حذرت من أن قائمة الأفراد، أو المنظمات التي يتم إدراجها في قائمة "الأصدقاء" أو "المعجبين" أو "المصالح" للقاضي، أو مرتبطة بطريقة أخرى قد توحى بوجود مظهر من مظاهر التأثير على القاضي. وأن هناك أيضاً مخاطر من قيام الأصدقاء بنشر تعليقات على صفحة القاضي للتعبير عن آرائهم حول المسائل القانونية، أو السياسية، أو تعيين القاضي كصديق على صفحة شخص آخر يعبر عن وجهة نظر حول قضية قانونية، أو سياسية. فلا ينبغي أن يمس القاضي هيبته وظيفته لتعزيز المصالح الخاصة للآخرين¹³⁵.

وبولاية أوتاUtah، أجازت اللجنة الإرشادية للسلوكيات القضائية Judicial Ethics Advisory Committee في رأيها المتميز، بوضع تفصيلات فنية قانونية وعلى اختلاف وتنوع شبكات التواصل الاجتماعي الشهيرة¹³⁶، للقاضي أن "يعجب Like"¹³⁷ بالفعاليات والشركات والمؤسسات، وما إلى ذلك، ولا يعد مجرد الإعجاب بحدث، أو نشاط، أو كيان سبباً في رد القاضي. فكما أنه لا يُطلب من القاضي، على سبيل المثال، أن يتنحى عن القضية في قضية تتعلق بالمؤسسة المالية التي يقوم فيها القاضي بأعماله المصرفية، ما لم يكن للقاضي مصلحة في ملكية المؤسسة، أو مصلحة أخرى يمكن أن تتأثر تأثيراً كبيراً بقراره في القضية، فالقاضي "يعجب" بالمؤسسة المالية لأنه يتعامل معها، ولكن هذه الحقيقة البسيطة لا تتطلب التنحي. وكثيراً ما يعرض القاضي تفضيلاته Preferences، مثلاً من خلال السيارة التي يقودها، أو فعاليات الجامعة التي يحضرها، أو المتاجر التي يتسوق فيها. ولا يعد مجرد عرض، أو نشر تفضيلاته على العامة سبباً لعدم صلاحيته لنظر الدعوى المعنية بالشركة المصنعة للسيارة، أو الجامعة، أو الأعمال التجارية. "الإعجاب Like" بشيء لا يشكل بياناً مفصلاً عن أفكار القاضي حول كيان معين، أو موضوع معين.

133 ABA Comm'n on Ethics & Prof'l Responsibility, Formal Op. 462 (2013).

Browning, *supra* note 4.p.25. Summers & Smith, *supra* note 34.

134 تنص المادة 12 من قواعد السلوك القضائي في دولة قطر بقرار من المجلس الأعلى للقضاء رقم (15) لسنة 2017 على أنه: "على القاضي الابتعاد عن أي تصرف يوحى لدى الآخرين بأن أحد أفراد أسرته، أو شخصاً ما له تأثير على توجهه القضائي".

135 وتنص القاعدة رقم (5) على أنه ينبغي للقاضي تنظيم أنشطته غير القضائية لضمان عدم منع القاضي من أداء واجباته القضائية، وفيما يتعلق بالأنشطة المدنية والخيرية، لا يجوز للقاضي مساعدة منظمة ثقافية، أو تعليمية، أو تاريخية، أو دينية، أو خيرية، أو مدنية بفعالية في جمع الأموال ولكن قد يتم إدراجه كمساهم في دعوة لجمع الأموال، وقد تنشأ مشاكل من تعليقات القاضي على صفحة الشبكة الاجتماعية للمؤسسة، ودعم المنظمة وتأييدها، عند استخدام منصبه على وسائل التواصل الاجتماعي لجمع الأموال.

Michael Crowell, *supra* note 133.

136 انظر: رأي اللجنة الإرشادية للسلوكيات القضائية Judicial Ethics Advisory Committee بولاية أوتاUtah على الموقع الإلكتروني التال <https://www.utcourts.gov/resources/ethadv/ethics_opinions/2012/12-1.pdf>

137 المصطلح الفني "إعجاب Like" مبتدع من قبل الموقع الإلكتروني للفييس بوك والمصطلح نفسه لا دخل له في أفكار القاضي.

كما يجوز للقاضي أن يتتبع "Follow"¹³⁸ مثلاً مكاتب المحاماة، أو غيرها من شركات المحاماة، أو حتى محام ما يمكن أن يظهر أمامه في دعوى مستقبلاً. وفي الرأي الرسمي Formal Opinion 98-1، أقر المجلس القضائي بأنه يجوز للقضاة الاختلاط مع المحامين، مثل تناول الغداء مع المحامين. ويحدث التفاعل الاجتماعي بين القضاة والمحامين في أماكن عامة أخرى. ويجوز للقاضي أن "يُعجب Like" بمكتب محاماة مثلاً، وكذلك تناول الغداء مع أحد الشركاء لا يعد وحده سبباً للإخلال باستقلالية القاضي. وكما ذكر أعلاه، فإن الإعجاب "Like" بشيء، أو شخص ما لا ينقل الكثير عن أفكار القاضي بشأن موضوع ما. وتعيين بسيط على صفحة ويب، دون ذلك بكثير، ولا يخلق مظهر التحيز. وكما لوحظ، قد يُطلب من القاضي أن يتجنب نشر تعليقات عندما تروق لمكتب محاماة، ولكن تسمية "إعجاب" بشيء ما لا يحمل معنى كبيراً.

وأجازت ذات اللجنة السابقة ظهور القاضي على وسائل التواصل الاجتماعي بصفته القضائية، ونشره صوراً فتوغرافية له مرتدياً زيه الرسمي، شريطة أن تكون الصورة قد التقطت في مكان مناسب يكون فيه ارتداء الرداء مناسباً، كما هو الحال في دوائر المحكمة. وعند النشر في صفحة ويب، يجب عرض الصورة في سياق يحافظ على نزاهة الوظيفة القضائية.

ثانياً: في المملكة المتحدة

أصدرت لجنة التكنولوجيا القضائية Judicial Technology Committee في الجوانب الأمنية عددًا من التوجيهات توجب على القضاة تجنب التعبير عن الآراء التي يمكن أن تضر بثقة الجمهور في نزاهتهم، أو في السلطة القضائية بوجه عام إذا عرفوا بأنهم يشغلون منصباً قضائياً. ينطبق هذا التوجيه أيضاً على المدونات Blogs. وقد يؤدي عدم التقيد بالتوجيهات في نهاية المطاف إلى اتخاذ إجراءات تأديبية¹³⁹.

ثالثاً: في أوكرانيا

نصت المادة 20 من مدونة السلوك القضائي في أوكرانيا على قواعد أكثر تحديداً للسلوك القضائي خارج المحكمة، حيث أجازت للقضاة المشاركة في الشبكات الاجتماعية والمنتديات المباشرة وغير ذلك من أشكال الاتصال بالإنترنت، شريطة قصر هذه المشاركات على المعلومات، أو الموضوعات التي لا تضر بسلطة القضاء والمحكمة¹⁴⁰.

رابعاً: في التشيك

انتهى اتحاد قضاة الجمهورية التشيكية إلى ستة استنتاجات فيما يتعلق باستخدام القضاة لوسائط الإعلام

138 وهي خاصية تقنية تتيح لمستخدم منصة Twitter بالذات أن يتابع شخصاً، أو مؤسسة لها حساب على ذات المنصة فيما يُنشر، أو يُعلق بها.
139 [https://venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-PI\(2019\)003-e](https://venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-PI(2019)003-e)
Senior presiding judge & senior president of tribunals, blogging by judicial office holders, guidance (U.K.) <<http://www.judiciary.gov.uk/Resources/JCO/Documents/Guidance/blogging-guidance-august-2012.pdf>> accessed October-2019.
<<https://intranet.judiciary.gov.uk/wp-content/uploads/2012/09/data-responsibilities-2015-final.pdf>>

140 انظر الموقع الآتي:

<https://newjustice.org.ua/wp-content/uploads/2018/06/Code_of_Judical_NEW_eng1.pdf>

الاجتماعية، منها: إلزام القضاة باحترام كرامة السلطة القضائية ونزاهة السلطة القضائية واستقلالها فيما يضعونه من منشورات، أو تعليقات على حساباتهم على مواقع التواصل. كما حظرت عليهم إقامة أية علاقات من شأنها أن تعطي انطباعاً بأنها يمكن أن تؤثر على عمله صنع القرار، وأخيراً، حظرت على القضاة التعليق على الإجراءات القضائية الجارية، أو تقديم المشورة القانونية¹⁴¹.

الفرع الثاني: الكشف عن الوظيفة القضائية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومنع استغلالها

من مظاهر الالتزام بالتحفظ والحفاظ على هبة الوظيفة القضائية عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي عدم الكشف عن الوظيفة القضائية عبر تلك الوسائل إلا في المواضيع المناسبة وعدم استغلال هذه الوظيفة¹⁴². وقد اهتمت مدونات السلوك والآراء التوجيهية في بعض الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بهذه المسألة ليس فقط لغايات هبة القضاء وثقة الجمهور فيه، وإنما لاعتبارات المحافظة على أمن وأمان القضاة أنفسهم من أي تعد عليهم، أو على أسرهم كذلك.

أولاً: في الولايات المتحدة الأمريكية

في ولاية ايداهو Idaho، وفي الصيغة المعدلة من مدونة قواعد السلوك القضائي، أدرجت المحكمة العليا تعليقاً على القاعدة 3.1 التي تنص على أنه: "في حين لا يحظر على القضاة المشاركة في الشبكات الاجتماعية على الإنترنت، مثل الفيس بوك Facebook، انستجرام Instagram، سناب شات Snapchat، وما شابه ذلك، ينبغي الانضباط وتوخي الحذر في القيام بذلك"، وأنه لا ينبغي للقاضي أن يعرف نفسه كقاض، سواء بالكلمات، أو الصور عند المشاركة في التعليق، أو التفاعل الذي لا يتماشى مع القيود التي تفرضها هذه المدونة (100)¹⁴³.

وفي ولاية ماساتشوستس Massachusetts، ترى لجنة أخلاقيات القضاء Committee on Judicial Ethics (CJE) التابعة للمحكمة القضائية العليا في القرار رقم 2011-6 أن "اللقب القضائي لا ينبغي استخدامه في أعمال القاضي الشخصية" كما نصحت اللجنة القضاة بتوخي الحرص عند التعريف بصفاتهم الوظيفية، وحظرت

141 The Union of Judges of the Czech Republic, Six conclusions with regards to the use of social media by judges, Prague, 24 May 2017, Czech Republic In Use of Social Media by Judges Discussion Guide for the Expert Group Meeting (5-7 November 2018, Vienna).
<https://www.venice.coe.int/files/un_social_media/unodc.pdf> accessed October-2019.

142 تنص المادة 20 من قواعد السلوك القضائي في دولة قطر بقرار من المجلس الأعلى للقضاء رقم (15) لسنة 2017 على أنه: "يمنع على القاضي أن يكشف صفته الوظيفية، أو أن يلوح بسلطانها بما قد يجعله في مواقف تنال من مكانته إلا في حالات القبض، أو اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق". وتنص المادة «21» منها على أنه: "على القاضي ألا يستغل منصبه القضائي لتعزيز مصالحه الشخصية، أو مصلحة أحد أفراد أسرته، أو أي فرد آخر". كما ينص البند رقم 9 من المادة الرابعة من مدونة السلوك لأخلاقيات العمل القضائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى، سنة 2017، بأن على القاضي ألا "يستغل منصبه القضائي لتعزيز مصالحه الشخصية، أو مصلحة أحد أفراد أسرته، أو يخلق انطباعاً لدى الآخرين بأن لهم تأثيراً على توجيهه القضائي"، مشار إليه في الهامش (8).

143 Idaho Code Jud. Conduct r. 3.1 cmt. 5 (2016). M. S. Kurita, *Electronic Social Media: Friend or Foe for Judges*, 7 St. Mary's Journal on Legal Malpractice & Ethics 184 (2017) <<https://commons.stmarytx.edu/lmej/vol7/iss2/3>> accessed October-2019.
Use of Social Media by Judges Discussion Guide for the Expert Group Meeting (5-7 November 2018, Vienna) <https://www.venice.coe.int/files/un_social_media/unodc.pdf>.

عليهم أيضًا "استغلال هيئة المنصب القضائي للنهوض بمصالحه الخاصة، أو للآخرين، أو السماح للآخرين بأن ينقلوا الانطباع بأنهم في وضع خاص للتأثير على القاضي"¹⁴⁴.

وفي ولاية أوتا Utah، ذكرت اللجنة الإرشادية للسلوكيات القضائية Judicial Ethics Advisory Committee أنه لا ينبغي للقاضي أن يستخدم لقبه في مشاركاته على مواقع التواصل، وضربت مثالاً لذلك بعدم جواز استعراض القضاة للمطاعم التي يتناولون فيها وجباتهم، لأن ذلك قد يخلق مظهرًا بأن القاضي يستخدم هيئة الوظيفة القضائية للنهوض بمصالح كيان يستهدف الربح، ولا يوجد سبب مشروع لاستخدام المسمى الوظيفي في مثل هذه الحالة. كما بينت اللجنة، أنه يتعين عند نشر القاضي للتعليقات، أن يعمل على افتراض أن أولئك الذين ينظرون إلى تعليقاته سيتعرفون على وظيفته القضائية، وبالتالي يجب على القاضي أن يكون حذرًا في تعليقاته؛ لضمان أن التعليقات لا تخل بثقة الجمهور في السلطة القضائية¹⁴⁵.

وفي ولاية فلوريدا، ذهبت اللجنة الإرشادية لأخلاقيات القضاة هناك Florida's Judicial Ethics Advisory Committee سنة 2009¹⁴⁶ إلى عدم جواز استغلال القاضي لمنصات التواصل لتحقيق منافع شخصية له.

ثانيًا: في المملكة المتحدة

في بريطانيا صدرت إرشادات السلوك القضائي مارس 2018¹⁴⁷، والتي تحتوي على إرشادات حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وبالرغم من أن هذه الإرشادات قد أكدت أن استخدام مواقع التواصل هي مسألة شخصية، فإنها استرعت انتباه القضاة إلى التوجيهات التي أصدرتها لجنة التكنولوجيا القضائية Judicial Technology Committee في الجوانب الأمنية لهذه الوسيلة¹⁴⁸، فحذرت القضاة بشأن الكشف عن الهوية الوظيفية مما يلي: 1- نشر المزيد من المعلومات الشخصية أكثر مما هو ضروري (خاصة بهدف الغش). 2- نشر المعلومات التي قد تهدد سلامته الشخصية مثل تفاصيل خطط العطلات والمعلومات عن العائلة. 3- إعدادات الخصوصية التلقائية. رفع إعدادات الخصوصية داخل منتديات وسائل التواصل الاجتماعي. 4- عدم

144 (The Committee on Judicial Ethics of the Massachusetts Supreme Judicial Court, CJE Opinion No. 2011-6, 28 December 2011, United States of America) In Use of Social Media by Judges Discussion Guide for the Expert Group Meeting (5-7 November 2018, Vienna) <https://www.venice.coe.int/files/un_social_media/unodc.pdf>

145 انظر رأي اللجنة الإرشادية للسلوكيات القضائية Judicial Ethics Advisory Committee بولاية أوتا Utah على الرابط التالي: <https://www.utcourts.gov/resources/ethadv/ethics_opinions/2012/12-1.pdf>

146 Fla. Sup. Ct., Judicial Ethics Advisory Comm., Op. No. 2009-20 (Nov. 17, 2009) <<http://www.jud6.org/LegalCommunity/LegalPractice/opinions/jeacopinions/2009/200920.html>>.

147 The current Judicial Conduct Guidance is available here: <https://www.judiciary.uk/wp-content/uploads/2016/07/judicial-conduct-v2018-final-2.pdf> accessed October-2019.

148 على الموقع التالي:

<<https://intranet.judiciary.gov.uk/wp-content/uploads/2012/09/data-responsibilities-2015-final.pdf>> accessed October-2019.

السيطرة على البيانات بعد نشرها. 5- نشر صور لأنفسهم في إعدادات عادية سواء كانوا وحدهم، أو مع أفراد الأسرة و/ أو الأصدقاء¹⁴⁹.

الفرع الثالث: منع تسييس القضاة عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

من القيود التي ترد على حرية القاضي في التعبير عن آرائه الالتزام بالمحافظة على الاستقلال والنزاهة اللذين يقتضيان عدم تسييس القضاة، بمعنى حظر الاشتغال بالسياسة، أو إبداء رأي سياسي¹⁵⁰.

أولاً: نماذج لبعض القواعد والتوجيهات في منع تسييس القضاة في الفضاء الإلكتروني

1) في البرازيل، أشار دليل استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي، رابطة القضاة البرازيليين، 2017، إلى الامتناع عن نشر الإعلانات، أو الرسائل السياسية، التي قد تكون غير صحيحة سياسياً، أو متحيزة، والمشاركة في المجموعات المغلقة Closed Groups، وعدم إعطاء الآراء حول القضايا السياسية¹⁵¹.

149 ويستري الانتباه أيضاً إلى التوجيهات المتعلقة بالمدونات التي أصدرها القضاة باسم كبير القضاة ورئيس المحاكم judicial office-holders issued on behalf of the Senior Presiding Judge and the Senior President of Tribunals في 8 آب/ أغسطس 2012، وباختصار، فإن الإرشادات تنص على أنه في حين أن المدونات Blogs من قبل القضاة غير محظورة، إلا أنهم ملزمون بعدم التعريف بأنفسهم كأعضاء في السلطة القضائية. <<https://intranet.judiciary.gov.uk/practical-matters/it/it-guidance/blogging-guidance/>> <<https://intranet.judiciary.gov.uk/wp-content/uploads/2012/09/data-responsibilities-2015-final.pdf>>

150 فتحي والي، المسوط، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017، ص 391، بند 157. انظر على سبيل المثال: المادة 10 من قانون السلطة القضائية الفرنسي، والمادتين 72-73 من قانون السلطة القضائية المصري.

تنص غالبية القواعد القانونية كقوانين السلطة القضائية، أو القواعد، أو المدونات السلوكية على أن كل الأنشطة والعلاقات الحزبية السياسية يجب أن تتوقف مع تولي المنصب القضائي. فأنشطة القاضي الحزبية السياسية، أو تصريحاته المدلاة خارج المحكمة بشأن أمور تمثل صراعات حزبية شعبية، قد تقلل من مظهر استقلاله عن السلطة التنفيذية والتشريعية ونزاهته. إلا أن هذا الحظر يمكن التخفيف منه بشأن التعليقات التي يدلي بها القاضي في مواقف مناسبة للدفاع عن المؤسسة القضائية، أو لشرح أمور قانونية، أو قرارات معينة للمجتمع، أو لمجموعة متخصصة من المستمعين، أو للدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية أو حكم القانون. انظر: تعليق على مبادئ بانجلور للسلوك القضائي صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مارس/ 2007). <https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/Bangalore_principles_AR_eBook.pdf>

وإذا كان صحيحاً أن هذا القيد هو قيد عام، فإنه قيد نسبي كذلك. فهو عام لأنه ينطبق على القاضي أياً كانت وسيلة التعبير عن الرأي السياسي سواء كانت تقليدية، أو إلكترونية كما هو الحال عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ورغم ذلك اهتمت بعض الدول بوضع قواعد تحكم سلوكيات القاضي السياسية خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما في البرازيل والتشيك ومن الدول العربية مصر. كما أنه قيد نسبي، باعتبار أن سياسية الدول مختلفة في صرامة، أو مرونة تطبيق مبدأ منع تسييس القضاة، وعلى حسب طريقة تعيين القضاة. فبينما تحظر الدول التي يتم تعيين القضاة فيها على سبيل الدوام اشتغال القضاة بالسياسة مثل فرنسا وسائر الدول العربية، تسمح الدول التي يعين فيها القضاة بأسلوب الانتخاب انخراط القضاة في الحياة السياسية مثل ألمانيا، أو في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أصدر المجلس الأعلى للقضاء الفرنسي سنة 2010 ميثاقاً يتعلق بمجموعة التزامات السلوك الأخلاقي للقضاة، حيث جاء فيه "أن القاضي ملزم بالحفاظ على صورة العدالة ويجب عليه دائماً أن يعطي المثال والقدوة على الاحتراز أثناء ممارسته لحقه في التعبير...، ويمنع عليه أيضاً انتقاد الأحكام والقرارات التي يصدرها زملاؤه، كما يتعين عليه استحضار هذه الضوابط والالتزامات أثناء إصداره لمذكراته الخاصة بمساره المهني. وحظر الميثاق على القضاة إبداء أي مظاهر عدائية ضد الحكومة، أو القيام بتصرفات ذات طبيعة سياسية تتعارض مع واجب التحفظ المفروض عليهم، لكنه من جهة أخرى نص على أن واجب التحفظ لا يشمل منع القضاة من المشاركة في إعداد النصوص القانونية وتحليل مقتضياتها بكل حرية." انظر في هذا الميثاق باللغة العربية على الموقع التالي:

<https://iedja.org/wp-content/uploads/2019/07/RODM_Ar.pdf> accessed October-2019.

أما في ألمانيا، فيُسمح للقضاة بالانخراط في الأحزاب السياسية. انظر:

Federal Constitutional Court, 30. August 1983, 2 BvR 1334/82. In european commission for democracy through law (Venice commission) report on the freedom of expression of judges adopted by the Venice Commission a its 103rd Plenary Session (Venice, 19-20 June 2015).

[https://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-AD\(2015\)018-e](https://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-AD(2015)018-e)

151 The Manual for the Magistrates' Use of Social Media, The Brazilian Magistrates Association, 2017, Brazil was cited by Use of Social Media by Judges Discussion Guide for the Expert Group Meeting (5-7 November 2018, Vienna <https://www.venice.coe.int/files/un_social_media/unodc.pdf>

2) وفي التشيك، قام اتحاد قضاة الجمهورية التشيكية بوضع سته استنتاجات فيما يتعلق باستخدام القضاة لوسائل الإعلام الاجتماعية، وكان منها إلزام القاضي بتجنب الأنشطة السياسية (من بينها دعم مرشح لوظيفة سياسية، لا "إعجاب Like" الأحزاب السياسية، أو الحركات، ولا يعطي رأياً حول المسائل السياسية المثيرة للجدل إلا إذا كانت تتعلق بمسائل العدالة)¹⁵².

3) وفي مصر¹⁵³، صدر كتاب دوري رقم (7) لسنة 2016 بتاريخ 25 يونيو 2014 من مجلس القضاء الأعلى بياناً أهاب فيه برجال القضاء والنيابة العامة عدم التدوين على المواقع الإلكترونية بما ينال من استقلال السلطة القضائية وحيدها وهيبتها ويخالف تقاليد المستقرة وحظر عليهم مخالفة ذلك. وقد دعا الكتاب إلى مراعاة ما يلي:

"أولاً: تجنب التدوين على مواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات الإلكترونية بشأن أية أحداث تتسم بالطابع السياسي، أو موضوعات لها ذات الطابع، وإبداء الإعجاب بأية صفحات، أو أخبار، أو تعليقات تحتوي على ذلك، أو على ما يشير إلى تأييد اتجاه سياسي، أو حزبي.

ثانياً: عدم قبول طلبات الإضافة، أو الصداقة التي ترد إليهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو التطبيقات الإلكترونية إلا بعد التحقق من شخصية الطالب لعدم مخالطة من هم ليسوا فوق مستوى الشبهات، وتحقيقاً لما توجهه وظيفة النيابة العامة من القصد في إنشاء علاقات من أي نوع كان بين أعضاء النيابة العامة وأفراد الناس حفاظاً على مهابة رسالتها وقدسيتها واستزادة لثقة المواطن في تجرد رجال النيابة العامة وبعدهم عن الميل والهوى.

ثالثاً: يجب على أعضاء النيابة العامة الالتزام بعدم إذاعة أسرار القضايا والتحقيقات وما تشتمل عليه الأوراق، أو المداولة فيها عبر المواقع والتطبيقات الإلكترونية لما في ذلك من خطورة وخروج على التقاليد العريقة للنيابة العامة.

رابعاً: عدم تناول أي شأن من شؤون النيابة العامة، أو القضاء عبر شبكات التواصل الاجتماعي لما يتضمنه ذلك من النيل من استقلال السلطة القضائية وحيدها وهيبتها.

خامساً: يُمنع على أعضاء النيابة العامة الإدلاء بأية تصريحات لكافة وسائل الإعلام عن القضايا التي يتولون التحقيق فيها، وكذا الظهور العلني في تلك الوسائل، وإجراء المداخلات في البرامج المسموعة، أو المرئية.

كما أصدر رئيس هيئة النيابة الإدارية القرار رقم 454 لسنة 2012، وحظر في المادة رقم 35 منه على أعضاء النيابة الإدارية، بغير موافقة كتابية مسبقة من رئيس الهيئة، الاشتراك في البرامج الإذاعية المسموعة والمرئية، أو الإدلاء بأحاديث للصحف، أو إبداء الآراء، أو تبادلها عبر صفحات التواصل الاجتماعي المشتركة،

152 The Union of Judges of the Czech Republic, *supra* note 147.p.7

153 انظر المادتين 72-73 من قانون السلطة القضائية المصري.

أو غيرها من وسائل الاتصال الإلكتروني فيما يتعلق بأي شأن من شؤون النيابة الإدارية، أو شؤون أعضائها، أو أي شأن من شؤون الهيئات القضائية الأخرى، أو شؤون أعضائها، أو في النظم القضائية، أو ما يتصل بها، أو في المسائل السياسية...¹⁵⁴.

ثم صدر منشور رقم (3) لسنة 2019 بتاريخ 21 سبتمبر 2019 من النيابة الإدارية، ونص على اتباع ما يلي:
أولاً: تغلق، بمعرفة مؤسسيها، أو من يتولى إدارتها (Admin) جميع مواقع التواصل الاجتماعي سواء الفيس بوك، أو الواتس آب التي تحمل، أو تتضمن ما يفيد نسبتها إلى النيابة الإدارية، أو أعضائها تحت أي مسمى، أو تناول أي شأن من شؤون أعضائها ويحظر الانضمام إليها، أو عضويتها كما يحظر إنشاء أي موقع، أو صفحات جديدة لهذا الغرض لتداول أخبار النيابة الإدارية والتعليق عليها.

ثانياً: يجوز لأي من أعضاء النيابة الإدارية استخدام موقعي التواصل الاجتماعي الخاصين بالنيابة الإدارية تحت إشراف مركز المعلومات وإدارة النيابات وما يوافق عليه المستشار رئيس النيابة الإدارية.

ثالثاً: كل من خالف أحكام هذا القرار تتم مساءلته تأديبياً وعلى إدارة التفتيش ومركز المعلومات كل فيما يخصه متابعة تنفيذ هذا القرار وعرض تقارير نتائج المتابعة على المستشار رئيس الهيئة¹⁵⁵.

ومما سبق من نصوص يتبين أنها اشتركت في تبني سياسة الحظر المقيد لا المطلق لاستخدام القاضي، أو عضو الهيئة القضائية لوسائل التواصل الاجتماعي، وفي حظر ممارسة الأعمال السياسية حفاظاً على هيبته وسمعة مرفق القضاء، وأحسنه في مواجهة حظر التسييس بقواعد خاصة ومنصبة مباشرة على ممارستها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وعدم إغفال تلك النصوص لمواجهتها المباشرة والخاصة بهذه الوسائل الحديثة، وكدليل على أن القائمين على إدارة المرفق مدركون لتداعيات هذه التكنولوجيات الحديثة.

إلا أنه يُعاب على هذه النصوص أنها غلّبت، في جزء منها، مقتضيات الوظيفة القضائية على حرية التعبير عن الرأي أي دون إقامة موازنة دقيقة بينها، حينما حظرت إنشاء صفحات وحسابات وقررت إغلاق المنشأ منها، إلا تلك الرسمية المنشأة من قبل المرفق ذاته، وكذا عند اشتراطها الإذن المسبق قبل التعبير عن الرأي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكان حسبها - في اعتقادنا - أن تشترط الإخطار لا الإذن المسبق، وبعدها ليتحمل كل عضو قضائي مسؤولية ما يبدى به حال الإخلال بواجبات وظيفته القضائية سواء عبر صفحته الخاصة، أو صفحات أعضاء الهيئات القضائية ذات المجموعة المغلقة. كما نضيف أنه تُفضل صياغة النصوص التي تحكم استخدام أعضاء الهيئات القضائية لوسائل التواصل الاجتماعي بصيغة الإجازة المقيدة لا بصيغة الحظر والمنع المقيد فلتبدأ عباراتها بأنه: "يجوز ولكن شريطة..." بدلاً من "يحظر على إلا..."، لتجسد هذه الصياغة المفضلة لدينا الموازنة الدقيقة بين حرية التعبير من جانب، والاستقلال والحياد من جانب آخر، فالأصل في الأشياء الإباحة.

154 انظر: التعليمات العامة بتنظيم العمل الفني الصادرة بقرار رئيس هيئة النيابة الإدارية رقم 454 لسنة 2012 على الموقع الرسمي للنيابة الإدارية التالي: <<http://www.ap.gov.eg/web/AR/post?ID=453>>

155 <https://www.dostor.org/2851483> accessed October-2019.

ثانياً: مرونة القيد بالنسبة للقضاة المنتخبين في الولايات المتحدة الأمريكية

تشكل نسبة القضاة المنتخبين في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 87 في المائة من إجمالي عدد قضاة الولايات الأمريكية¹⁵⁶، خلافاً للقضاة الفيدراليين، حيث يتم تعيينهم بقرار من رئيس الدولة بعد موافقة مجلس الشيوخ¹⁵⁷، على عكس الوضع في بلادنا العربية فهم في الغالب من القضاة المعيّنين¹⁵⁸، والسؤال هنا: ما أثر طريقة اختيار القضاة على القيود التي تفرض على استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي؟

يسمح لقضاة الانتخاب بحشد الأصوات وإنشاء، أو الانضمام إلى حملة Campaign والتواصل مع المجتمع الخارجي، سواء عبر الوسائل التقليدية، أو حتى الوسائل الإلكترونية الحديثة، ومنها شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية. لذا، يكون مجال استخدام القاضي المنتخب لوسائل التواصل الاجتماعي أوسع من مجاله لو كان قاضياً معيّناً، ولكن لا يعني ذلك في اعتقادنا أن القضاة المنتخبين معفيون من القيود، بل لا بد أن تُفرض على القضاة أياً كانت طريقة اختيارهم؛ لأنهم في الأخير قضاة متساوون، ولكن تكمن الخصوصية لدى القاضي المنتخب فيما هو مسموح به من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في سبيل انتخابه وفوزه بمقعد القضاء، الأمر الذي لن يكون من الملائم استخدامه من قبل القاضي المعين كوسائل للدعاية والتسويق تحالف مستلزمات الحفاظ على هيبة القضاء، أو الثقة العامة.

ولكن قد تكون هناك وجهة نظر أخرى نعزدها وهي أنه يجب التشدد في فرض القيود على استخدام القاضي المنتخب عن القاضي المعين، بسبب أن القاضي المنتخب يخضع حتماً للتأثير من ساعده في الانتخاب. فاستقلال القاضي لا يجب تأكيده فقط في مواجهة السلطة التنفيذية بل وفي مواجهة التنظيم السياسي والناخبين، فهو قد يجحد عن واجب الحيدة حرصاً منه على تجديد انتخابه. كما أن نظام الانتخاب يجعل القاضي أكثر ميلاً لناخبيه، لأن هذا النظام لا يسفر عن قاض كفاء بقدر قاض ذي شعبية وسمعة سياسية حزبية¹⁵⁹.

156 والسماح باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي يكون بشكل كبير من قبل القضاة المنتخبين مقارنة بأقرانهم من المعيّنين. ويعد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة مفيدة وفعالة من حيث التكلفة للقضاة المنتخبين لتحقيق ذلك.

Samuel Vincent Jones, *Judges, Friends, and Facebook: The Ethics of Prohibition*, (2011) 24(2) *Georgetown Journal of Legal Ethics* 281, 300.

كشفت دراسة استقصائية لعام 2012 شملت 623 قاضياً أمريكياً من محاكم الولايات عن استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي أن 46.1% من القضاة الذين شملهم الاستطلاع يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي (7). وقد ارتفعت هذه النسبة من 43.6% في عام 2011.

Conference of Court Public Information Officers, 2012 CCPIO New Media Survey (31 July 2012) 4

<<http://ccpio.org/wp-content/uploads/2012/08/CCOIO-2012-New-Media-ReportFINAL.pdf>>

157 'Guilty, your Honour?', *The Economist* (online), 22 July 2004

<<https://www.economist.com/united-states/2004/07/22/guilty-your-honour>>.

158 أن طريقة اختيار القضاة تتصل في كل بلد بتقاليد الموروثة، ونظامه السياسي والاجتماعي، فإذا كانت الطريقتان الأساسيتان في اختيار القضاة هما التعيين والانتخاب، كما هو الحال في سويسرا وبعض الولايات في أمريكا وفي جمهوريات روسيا الاتحادية. وما يتميز به نظام الانتخاب هو الصلة بين القاضي والشعب من ناحية والقاضي والحكومة من ناحية أخرى، فتتوثق الأولى وتنقسم عرى الثانية، على عكس الحال في نظام التعيين. بخصوص تفاصيل النظامين انظر: فتحي والي، *المبسوط*، ج1، ص374-377. بند 151-153.

159 فتحي والي، *المبسوط*، المرجع السابق، ج1، ص376-377. بند 152.

الفرع الرابع: احترام سرية المداوولات وقواعد نشر الأحكام والتعليق عليها

يعد التزام القاضي بسرية المداوولات من أهم الالتزامات والسلوكيات القضائية، ومن أهم مظاهرها عدم تبرير القاضي لقراراته، فيمكن للقاضي التعبير عن آرائه ولكن يقتصر على إعطاء أسباب لقراراته دون التعليق عليها¹⁶⁰، حتى لو كانت مستهجنة من قبل وسائل الإعلام، أو الفقه¹⁶¹. وتداعيات هذا الالتزام هي عدم إفشاء سرية المداوولات واحترام قواعد نشر الأحكام والتعليق عليها.

أولاً: الحفاظ على سرية المداوولات

ينطبق مبدأ سرية المداوولات - في اعتقادنا - في نطاق زمني محدد وهو في مرحلة ما قبل صدور الحكم، ولكن يمكن للعامة بعد صدور الحكم أن يطلعوا على مجريات المداوولات التي أدت إلى النطق بهذا الحكم الملزم لأطرافه والذي له قوة ثبوتية على العامة. أما في مرحلة ما قبل النطق بالحكم أمام الجمهور، سواء مع الاتجاه الصارم في سرية المداولة التي تمنع القاضي من التعبير عن رأيه المخالف Dissenting Opinion كما هو الأصل في النظام اللاتيني Civil Law، أو مع الاتجاه المرن الذي يسمح بذلك كما في النظام الأنجلوسكسوني Common Law بحسب الأصل¹⁶²، يحظر على القاضي التعبير عن رأيه المخالف - أن يسمح له القانون - عبر وسائل التواصل الاجتماعي حفاظاً على سرية المداوولات.

لذلك، فالمقصود من سرية المداوولات هو الحفاظ على عدم نشرها للجمهور قبل صدور الحكم سواء كان هناك مجال للرأي المخالف من عدمه، وإذا تطلب القانون نشر الرأي المخالف في الحكم، أو ورقة خارج الحكم (محضر) يودع في ملف الدعوى، ففي اعتقادنا أن نشر مثل هذا المحضر على وسائل التواصل الاجتماعي فيما قبل صدور الحكم يعد مخالفة لمبدأ السرية¹⁶³.

وفي ذات السياق، نصت المادة 260 من قانون السلطة القضائية الإسبانية على أن من حق القاضي المخالف أن يعبر عن رأيه موقعاً عليه من طرفه، ويدون في سجل الأحكام ويبلغ للأطراف رفقة الحكم الموافق عليه من قبل

160 تنص المادة 5 من قواعد السلوك القضائي في دولة قطر بقرار من المجلس الأعلى للقضاء رقم (15) لسنة 2017، على أنه: "لا يجوز للقاضي سماع أي من الخصوم، أو وكلائهم في غياب الطرف الآخر خارج جلسات المحاكمة بما من شأنه التأثير في قضائه". وتنص المادة «19» منها على أنه: "يُمنع على القاضي إفشاء سر المداوولات عقب صدور الحكم وبعده، وعليه أن يمتنع عن إبداء أي رأي، أو تعليق بأية طريقة كانت بشأن الدعاوى المعروضة عليه، أو على غيره من القضايا".

161 Judicial Ethics, Report 2008-2009, European Network of Councils for the Judiciary, p.15.
"The Bangalore Principles of Judicial Conduct" (2002), p.4.

162 كقوانين الإجراءات المدنية في كل من إنجلترا والولايات المتحدة، والهند، وأستراليا، ونيوزلندا، وجنوب إفريقيا، والفلبين. وفي النظام اللاتيني استثناء كما في قليل من التشريعات العربية انظر المادة 128 من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي، والمادة 2/159 من قانون أصول المحاكمات الأردني، والمادة 160 من قانون المرافعات العراقي.

163 وقد أحيل أحد قضاة الولايات المتحدة الأمريكية إلى التأديب بسبب، في ظل قانون يسمح بالرأي المخالف، بسبب إفشائه سرية المداوولات ومناقشته علانية وقائع إحدى القضايا المنظورة أمامه. وقد تمثلت المخالفة في تعليق القاضي على مجموعة مغلقة closed-group بموقع الفيس بوك. وأنهى تعليقه بأنها "هذه هي كل القصة، من فضلكم انشروها على أوسع نطاق". "Here's the whole story. Please spread it far and wide."

Re Henry P. Allred, No. 42, Complaint at 1 (Ala. Judicial Inquiry Comm'n Feb. 28, 2013) <<http://judicial.alabama.gov/judiciary/COJ42COMPLAINT.pdf>>.

M. S. Kurita, *supra* note 149.

الأغلبية، ويمكن نشرهما معاً في حال مخالفة النشر للقانون، دون أن يرتب أدنى أثر على الحكم الصادر بكيفية نظامية من طرف قضاة الأغلبية مثلما يتفق عليه كبار شراح القانون الإجرائي الإسباني¹⁶⁴. وأهم ما يميز قانون السلطة القضائية الإسباني معالجته نشر الرأي المخالف فأجاز نشر الرأي المخالف عندما يلزم القانون نشر الحكم ذاته، لذلك في اعتقادنا أنه يجوز نشر الرأي المخالف على وسائل التواصل الاجتماعي عندما يلزم القانون نشر الحكم.

ثانياً: مدى جواز نشر المرافعة، أو الحكم والتعليق عليهما عبر وسائل التواصل الاجتماعي

نرى أن نشر أبناء المحاكمات فرع من علانياتها طالما لم يحظر القانون النشر، ويسمح للصحف بنشر تفاصيل المرافعات التي تحصل في القضايا ومنطوق الأحكام التي تصدر فيها¹⁶⁵. والغاية من العلانية هي مراقبة أعمال المحاكم، وتعزيز شعور المواطنين بالثقة في القضاء، وحث القضاة على بذل أقصى عناية في أحكامهم؛ على أنه إذا كانت الجلسة سرية فلا يجوز نشرها فيما عدا الحكم¹⁶⁶.

قد يستخدم القاضي وسائل التواصل الاجتماعي في الكشف عن معلومات سرية، أو التعليق على قضية مازالت منظورة أمام ساحات المحاكم¹⁶⁷. فإذا كان هناك نقد إعلامي لتقرير، أو نقد مثار من قبل أفراد من الشعب، يجب على القاضي ألا يعيره أي اهتمام ويتفادي الرد عليه، كما يجب عليه التحدث فقط من منطلق أسبابه لأحكام القضايا التي اتخذ قراراً بشأنها.

1) وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وفي قضية *Colon & Colon in Puerto Rico*، أدلى قاض بتعليقات ساخرة على وسائل الإعلام الاجتماعي عن أطراف القضية. وقد اعتبر هذا السلوك انتهاكاً لمبدأ الاستقلال والتعدي على القواعد الأخلاقية¹⁶⁸. أما في ولاية تكساس فذكرت لجنة ولاية تكساس المعنية بالسلوك القضائي أنه لا يمكن للقضاة نشر تحديثات الفيس بوك والتعليقات حول القضايا والأطراف في القضايا المعلقة¹⁶⁹. وفي ولاية أريزونا تضمن الرأي الاستشاري للجنة الاستشارية للأخلاقيات القضائية التزاماً عاماً على القاضي بتجنب المشاركة في المناقشات المتعلقة بالمسائل التي تدخل في اختصاص محكمته، أو أن يكون مرتبطاً بها،

164 Article 260. 1, "Any judge who takes part in the voting session of a final judgment or a writ will sign the resolution finally passed even if he dissents from the majority opinion but at the time of voting or signing the decision he may issue a dissenting vote cast in the manner of a judgment in which he may accept by reference the findings incorporated to the decision given by the bench which he agrees with. 2. ...When It becomes mandatory by law to publish the judgment, the dissenting vote must be included next to it..."

<https://www.legislationline.org/download/id/6791/file/Spain_law_judiciary_1985_am2016_en.pdf accessed October-2019.

165 نقض 1983/3/2 طعن رقم 743 لسنة 48 ق الديناصوري، ص 1046 ج 1. وانظر: محمد حامد فهمي، المرافعات، رقم 34.

166 انظر: فتحي والي، مرجع سابق، ج2، ص272-273، بند 98. وانظر: أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص 198. مشار إليه في: أحمد مليجي، الموسوعة الشاملة في التعليق على قانون المرافعات، لجنة الفكر القانوني، مشروع مكتبة المحامي، القاهرة، ج 2، طبعة سنة 2007، ص 636-637.

167 Hull, Helia, *Why Can't We Be Friends: Preserving Public Confidence in the Judiciary Through Limited Use of Social Networking*, Syracuse Law Review Vol. 63 No. 2 (2013) accessed at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2620039>.

168 المحكمة العليا في بورتوريكو، في قضية 49 TSPR 2017 Colon Colon, In Re: Colon Colon, مخالفة القاعدتين 19 و23، الولايات المتحدة الأمريكية في: Use of Social Media by Judges Discussion Guide for the Expert Group Meeting (5-7 November 2018, Vienna).p.11

<https://www.venice.coe.int/files/un_social_media/unodc.pdf> accessed October-2019.

169 لجنة ولاية تكساس المعنية بالسلوك القضائي، CJC No. 14-0820-DI & 14-0838-DIO، 20 إبريل 2015، الولايات المتحدة الأمريكية في: Use of Social Media by Judges Discussion Guide for the Expert Group Meeting (5-7 November 2018, Vienna).p.12

<https://www.venice.coe.int/files/un_social_media/unodc.pdf>.

ويشمل ذلك المنشورات Posts التي يقدمها الآخرون فيما يتعلق بالقضايا المنظورة، أو المحتمل عرضها على المحكمة. ويمكن لهذه الرسائل أن تعطي انطباعاً بأن أشخاصاً آخرين، أو مؤسسات أخرى في وضع يسمح لهم بالتأثير على القاضي، ويمكنها أيضاً أن تثير القلق بشأن حياد القاضي¹⁷⁰.

(2) وفي إنجلترا، حوكم أحد المحلفين بتهمته إهانة المحكمة Contempt of Court لاستخدامه الإنترنت، وقد سجن لمدة ثمانية أشهر في لندن بعد استخدام الفيس بوك لتبادل الرسائل مع مدعى عليه برئ بالفعل في محاكمته في جريمة مخدرات¹⁷¹.

(3) وفي فرنسا، أثار قاضيان فرنسيان جدلاً عندما نشرتا تغريدات عبر تويتر مصحوبة بروح الدعابة - خلال إحدى القضايا التي تنظرها المحكمة - حول خنق رئيس المحكمة في منتصف قاعة المحكمة، اقترح Ed "غاضباً" قتل عضو آخر في المحكمة قبل أن يتأمل كل منهما في الآثار القانونية المترتبة على صفع شاهد. حيث غرد قائلاً بسخرية "هذا كل شيء، لقد جعلت الشاهد يبكي". تم عرض التغريدات على السلطات القضائية الإقليمية، التي بدأت على الفور تحقيقاً. لقد أغلقت حسابات Twitter الخاصة بكل من "Gascogne" و "Ed"، اللتين كشفت جريدة Sud Ouest الإقليمية عنها¹⁷².

المطلب الثاني: استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي في ضوء مبدأ الحياد

يشكل مبدأ حياد القاضي مبدأً أساسياً للتقاضي والتزاماً عليه بسماح وجهات النظر المختلفة بين أطراف القضية، أو ممثليهم حتى يقارن بينهم تمهيداً للوصول للحقيقة القضائية، ومن نتائج التزام القاضي بمبدأ الحياد¹⁷³، أنه لا يجوز للقاضي أن يميل إلى أحد الخصوم، أو ممثله، وأن يقف على قدم المساواة فيما بين الخصوم وممثليهم. كما يقتضي الحياد أيضاً ألا يحكم القاضي بعلمه الشخصي¹⁷⁴. فهل لوسائل التواصل الاجتماعي تداعيات قانونية فنية بشأن التأثير على علاقات القاضي بالخصم، أو ممثله كالمحامي مما يخل بمظاهر الحيادة التي يجب أن يتمتع بها القاضي؟

170 المحكمة العليا في أريزونا 13، اللجنة الاستشارية للأخلاقيات القضائية، الرأي الإرشادي 01-14، 5 أغسطس 2014، الولايات المتحدة الأمريكية في: Use of Social Media by Judges Discussion Guide for the Expert Group Meeting (5-7 November 2018, Vienna).p.12-13.

171 انظر القضية Lord Judge CJ (paras 29, 30, 33 and 34) على الموقع التالي: <https://global.oup.com/uk/orc/law/els/wilson_directions2e/01student/updates/010812/ch12/>.

وانتشرت الواقعة عبر الجرائد:

Deans, J., (16 June 2011) *Facebook juror jailed for eight months*, The Guardian.

<http://www.theguardian.com/uk/2011/jun/14/facebook-contempt-of-court-transcript>.

172 <<https://www.france24.com/en/20121202-french-judges-courtroom-tweets-murder-twitter>> accessed October-2019.

French Magistrates Caught Tweeting During Trial, The Telegraph (Nov. 28, 2012, 3:23 PM), <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/france/9708864/Frenchmagistrates-caught-tweeting-during-trial.html>;

French Judges Humorously Tweeted Trial, United Press Int'l (Dec. 3, 2012, 9:01 AM), http://www.upi.com/Top_News/World-News/2012/12/03/French-judges-humorously-tweeted-trial/UPI-20801354543285/ accessed October-2019).

173 "يجب أن يمتلك القاضي أربع صفات: الاستماع بكياسة، والرد بحكمة، والدراسة مع ضبط الذات واتخاذ القرار بحياد".

« Un juge doit posséder quatre qualités: écouter avec courtoisie, répondre avec sagesse, étudier avec retenue et décider avec impartialité »

<<http://www.jurisactubs.com/blog/l-impartialite-de-la-justice-et-les-reseaux-sociaux.html#uSTJBGxUR12h8vqy.99>> accessed October-2019.

174 انظر: سيد أحمد محمود، أصول التقاضي، مرجع سابق، ص 328-332.

الفرع الأول: في علاقة القاضي بالخصم، أو ممثله عبر وسائل التواصل الاجتماعي

إن وجود علاقة بين القاضي وأحد الخصوم أو ممثله، لا يستطيع القاضي معها الحكم بغير ميل، يعد قيّدًا دوليًا تنص عليه العديد من المواثيق الدولية، ودستوريًا باعتباره مظهرًا من مظاهر مبدأ الحياد الدستوري التي نصت عليها الدساتير¹⁷⁵، وكذلك يعد قيّدًا قانونيًا تنص عليها قواعد المرافعات (الإجراءات) المدنية والتجارية، كما أنه قيد سلوكي تنص عليها مدونات السلوك القضائي الوطنية والدولية¹⁷⁶. إلا أن مسألة علاقة القاضي مع الخصم، أو ممثله عبر وسائل التواصل الاجتماعي لم تناقش بالتفصيل كما نوقشت في الولايات المتحدة الأمريكية.

لا يمنع النظام الأمريكي القضاة من إنشاء، أو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ولكنه قد أورد مجموعة من القيود على هذا الاستخدام¹⁷⁷.

وعلى الرغم من أن كل ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية ونقابة المحامين الأمريكية (ABA) أصدرت مدونات للسلوك القضائي، فإن ثلاث ولايات فقط عدلت مدونات سلوكها القضائي خاصة لمعالجة استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية (ESM) على وجه التحديد.

ففي فرجينيا الغربية، أكد التعليق رقم 6 على القاعدة 3.1 من مدونة السلوك القضائي على أن: "ذات القواعد من مدونة السلوك القضائي التي تحكم مدى السماح للموظف القضائي بالاختلاط والتواصل شخصيًا، على الورق، أو على الهاتف تنطبق أيضًا على مواقع الإنترنت والشبكات الاجتماعية مثل الفيس بوك"¹⁷⁸.

175 راجع هامش (14).

176 وبشأن علاقات القاضي الاجتماعية الفردية بمحامين، وضعت مبادئ بانجلور بعض المبادئ والقيود الفنية تضبط تبادل الإعجابات مع المحامين والسلوكيات الإلكترونية التي قد توقع القاضي في شبهة عدم الحياد حيث نصت على أن:

"أ- يكون للقاضي علاقة اجتماعية بمحام يظهر بانتظام في محكمته أمر مخوف بالمخاطر ويرتب عليه عدم انتظام سير الإجراءات. فمن ناحية، لا يجب أن يتخوف القاضي من إقامة علاقات اجتماعية، أو علاقات خارج مجال القضاء. ومن ناحية أخرى، تتجلى بوضوح مشكلة مظهر التحيز والمحابة عندما يمثل صديق، أو شريك أمام القاضي في المحكمة.

ب- يجب على القاضي توخي الحذر في تفادي أية اتصالات من شأنها إثارة الشكوك في وجود علاقة خاصة مع شخص قد يميل القاضي لمنحه امتيازًا. فعلى سبيل المثال، يجب على القاضي بشكل عام تفادي قبول ركوب السيارة مع رجال بوليس، أو محامين، وعند ركوب المواصلات العامة، يجب عليه تفادي الجلوس بجوار أحد أطراف النزاع، أو أحد الشهود.

وعلى كل حال، يجب على القاضي أن يتفادى الاتصالات بأطراف خارج النزاع، لأن مبدأ الحيادية يمنع الاتصالات الخاصة بين القاضي وأي من أطراف النزاع بشكل عام، أو ممثلهم القانونيين، أو الشهود، أو المحلفين. وإن تلقت المحكمة مثل هذه الاتصالات الخاصة، يجب عليها ضمان إخطار الأطراف الأخرى بكل ما حدث وبسرعة، وأن يسجل ذلك بالمحكمة أيضًا،"

Blitsa, Dimitra and Papathanasiou, Ioannis and Salmanli, Maria, *Judges & Social Media: Managing the Risks* (May 21, 2015) <<https://ssrn.com/abstract=2634043> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2634043>>

وفي التعليق على مبادئ بانجلور للسلوك القضائي صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مارس/2007) انظر: <https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/Bangalore_principles_AR_eBook.pdf>

177 تجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن الرأي الرسمي رقم 462 لنقابة المحامين الأمريكية بشأن استخدام القضاة لشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية كان قد انتهى إلى أنه: "يجب أن يكون القاضي على علم بأن مثل هذه العلاقة قد تؤدي إلى مستوى من العلاقة الاجتماعية، أو تصور مثل هذه العلاقة التي تتطلب الكشف، أو الرفض." في هذا الصدد، ينص الرأي، "يجب على القاضي إجراء نفس التحليل الذي يجب إجراؤه عندما تشمل الأمور المعروضة أمام المحكمة أشخاصًا يعرفهم القاضي، أو له صلة مهنية، أو شخصية بهم."

ABA Comm'n on Ethics & Prof'l Responsibility, Formal Op. 462 (2013). Browning, *supra* note 4.p.25.

178 W. va. code jud. conduct r. 3.1 cmt. 6 (2015) *In M. S. Kurita, supra* note 149.

<<https://commons.stmarytx.edu/lmej/vol7/iss2/3/>> accessed October-2019.

وأضافت المحكمة العليا في نيو مكسيكو *New Mexico* بياناً إلى مدونتها للسلوك القضائي شجعت فيه "القضاة والمرشحين القضائيين على إيلاء اهتمام زائد للمسائل المعنية بالتكنولوجيا، بما في ذلك المسائل المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي، وتحث على اتخاذ واجب الحذر الشديد في استخدامها حتى لا تنتهك القانون"¹⁷⁹.

وفي كاليفورنيا، أجازت لجنة الأخلاقيات القضائية الصداقة بين القاضي والمحامي الذي قد يظهر أمامه، ولكن لا يجوز أن يكون صداقة إلكترونية مع محامين لديهم قضايا مرفوعة أمامه بالفعل؛ مؤكدة أن الصداقة الافتراضية على شبكات التواصل الاجتماعي لا تنطوي على شكوك بشأن حياد القاضي بشكل يزيد على أنشطة القاضي الاجتماعية الأخرى¹⁸⁰.

أولاً: الاتجاه الذي يسمح بالعلاقة دون قيود

أما باقي الولايات، فترى بأنه لا مانع من الصداقة الافتراضية بدون قيود لاعتبارين الأول: أنه لا فارق بين الاتصالات الشخصية والاتصال الإلكتروني بين القاضي والمحامي. والثاني: حظر القضاة من الاتصال الاجتماعي بالمجتمع تضر بشكل أكبر من مجرد تعليق خاطئ، أو إفشاء غير مقصود عن معلومات¹⁸¹.

ففي هذا السياق سمحت ولاية *Kentucky*¹⁸² للقاضي أن يتواصل مع المحامين، فمجرد الصداقة مع المحامي، وإن ظهر أمام القاضي، لا تخل بالقواعد السلوكية، لأن تلك الصداقة لا تنطوي بالضرورة على نقل الانطباع بوجود علاقة خاصة مع القاضي تؤثر في حياده، وكل ما هنالك أن اللجنة في هذه الولاية نصحت القضاة بعدم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كما يستخدمها العامة، ويرجع السبب في هذه المرونة أن القضاة في هذه الولاية يترشحون لإعادة انتخابهم على أساس دوري، وعزلهم عن المجتمع الذي يعيشون فيه غير مناسب.

179 <http://jec.unm.edu/manuals-resources/advisory-opinions/Advisory_Opinion_Social_Media.pdf>

180 Cal. Judges Ass'n, Judicial Ethics Comm., Online Social Networking, Op. 66, 1 (Nov. 23, 2010) <<http://www.caljudges.org/files/pdf/Opinion%2066FinalShort.pdf>>

181 وتم الرد على ذلك بأن:

- 1- التواصل عبر شبكات التواصل الاجتماعي يختلف عن التواصل الشخصي *in-person* بسرعة انتشار المعلومة، وأن المعلومة التي يتم التعليق بها عبرها قد تكون على مرأى وسماع من أصدقاء الشخص متلقي الرسالة، أو المعلومة، كما أن نسبة إساءة فهم الرسالة تزيد عن التواصل الشخصي.
- 2- الثقة في القضاء أعلى من الثقة في أي جهات أخرى حكومية في المجتمع، ويرجع ذلك إلى احترام القضاء لمبدأ عدم التيسيس، فمقابل هذه الثقة يجب وضع قيود على استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي.
- 3- يوجد تحدٍ كبير يواجه شبكات التواصل الاجتماعي وهو الخصوصية *Privacy*. فمثلاً على الفيس بوك اسم المستخدم وصورة ملفه وجنسه ومدينته وشبكات وقائمة أصدقائه هي معلومات عامة، ويمكن البحث عنها وإيجادها بسهولة، والاتجاه العام في هذا الجيل هو قبول مشاركة كل المعلومات الشخصية دون أي تحفظ. وسيحمل الجيل القادم من القضاة آراءً أكثر ليبرالية حول الخصوصية ونشر المعلومات على الملأ، صحيح أن التعارف الاجتماعي له منافع للقاضي، ولكن له أضرار على النظام القانوني. فوضع قيود على استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي يحافظ على نزاهة القضاء.

Hull, Helia, *supra* note 175.

182 Ethics Comm. of the Ky. Judiciary, Judges' Membership on Internet-Based Social Networking Sites, Formal Judicial Ethics Op. JE 119, 1 (Jan. 20, 2012), <http://courts.ky.gov/commissionscommittees/JEC/JEC_Opinions/JE_119.pdf>.

وفي ولاية أوهايو Ohio¹⁸³ يُسمح للقاضي بتكوين روابط صداقة الكترونية مع المحامين المائلين أمامه تأسيسًا على أن الصداقة الحقيقية بين القاضي والمحامي في الحياة العادية مقبولة، وإن كان يتعين ألا تؤثر تصرفات القضاة في الثقة المفروضة في القضاء.

وبولاية كارولينا الشمالية، سمحت اللجنة الاستشارية للمعايير القضائية بالصداقة بين القاضي والمحامي المائل أمامه في قضية، شريطة ألا يتم مناقشة المسائل المتصلة بوضع القاضي كرجل قضاء¹⁸⁴.

ووفقاً لرأي اللجنة الإرشادية للسلوكيات القضائية Judicial Ethics Advisory Committee بولاية يوتا Utah¹⁸⁵، لا يعد تكوين صداقة مخالفة لمدونة السلوك القضائي. كما أن تعيين شخص ما على أنه "صديق" على موقع تواصل مثل الفيس بوك لا يشير إلى أن الشخص هو صديق في ظل الفهم المعتاد للمصطلح. كما أن مدى اعتبار الصداقة على وسائل التواصل الاجتماعي هي صداقة حقيقية يعتمد على وتيرة وجوهر الاتصال، وليس على تسمية التي أنشأتها موقع التواصل للمستخدمين لتحديد أولئك الذين يعرفهم المستخدم. وبخصوص استخدام القاضي لموقع التواصل الاجتماعي المعروف باسم لينكد إن LinkedIn قد يحتفظ القاضي بملف Profile شخصي على LinkedIn ويجوز للقاضي أن يحدد هويته كقاضٍ. ويمكن للملف أيضاً أن يحدد محكمة القاضي. ويجوز للقاضي أن ينضم إلى مجموعات Groups ذات صلة بالقانون، أو إلى مجموعات أخرى.

لا يُمنع القاضي تلقائياً من التوصية Recommend بشخص ما على LinkedIn ويُسمح للقضاة بكتابة رسائل توصية بالمثل. بيد أن هناك قيوداً مفروضة على القضاة عند كتابة خطابات التوصية. فيجوز منع القاضي من كتابة رسالة إذا كانت التوصية ستتلقى مباشرة من جانب فرد، أو كيان يمثل بانتظام في محكمة القاضي. ومع ذلك، عادة ما لا تكون التوصيات على LinkedIn موجهة على وجه التحديد نحو الأفراد، وبالتالي فإن هذا الجانب عادة لن يشكل مشكلة. غير أنه لا يجوز للقاضي أن "يوصي" بشخص يمثل بانتظام أمام القاضي¹⁸⁶.

183 Sup. Ct. of Ohio, Bd. of Comm'rs on Grievances & Discipline, Op. 2010-7, 1 (Dec. 3, 2010) <http://www.supremecourt.ohio.gov/Boards/BOC/Advisory_Opinions/2010/default.asp> accessed October-2019.

OHIO JUD. COND. R. 1.1-4.6 (2009). Estlinbaum, Craig, *supra* note 128.

184 S.C. Advisory Comm. on Standards of Judicial Conduct, Propriety of a Magistrate Judge Being a Member of a Social Networking Site Such as Facebook, Op. No. 17-2009, (Oct. 2009) <<http://www.judicial.state.sc.us/advisoryOpinions/displayadvopin.cfm?advOpinNo=17-2009>> 101

185 انظر رأي اللجنة الإرشادية للسلوكيات القضائية Judicial Ethics Advisory Committee بولاية أوتا Utah على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.utcourts.gov/resources/ethadv/ethics_opinions/2012/12-1.pdf>.

186 أن التوصية Recommendation على LinkedIn تختلف عن الصداقة مع المحامين على الفيس بوك، لأن التوصية قد ينظر إليها على أنها تأكيد للمهارات الشخص ومصاديقته. LinkedIn هو موقع الشبكات المهنية، والغرض من التوصيات هو تعزيز القدرات المهنية للأعضاء. وإذا كان القاضي يوصي شخصاً ما على LinkedIn، فمجرد التوصية لا تعد سبباً لعدم صلاحيته لنظر دعواه. وإذا كانت التوصية، على سبيل المثال، لكتاب محكمة يعمل مع القاضي، فإن التوصية تستند إلى علاقة عمل القاضي مع الفرد ولا تستند إلى أداء المحكمة. ومع ذلك، فإن التوصية لشخص ما على LinkedIn تختلف عن "الإعجاب Like" بشخص ما على الفيس بوك بسبب أن الأخير أقوى بياناً عن مهارات الفرد. وبالتالي، سيلزم تنحي القاضي عندما يوصي بالمحامي استناداً إلى تفاعلات القاضي مع المحامي في المحكمة، لأنه يتعين على القضاة تجنب الأنشطة التي تؤدي إلى عدم صلاحيتهم لنظر الدعوى، فبنيغي ألا يوصي القضاة بمحامين، أو غيرهم ممن يمثلون بانتظام أمامهم. انظر: الإشارة السابقة نفسها.

ثانيًا: الاتجاه الرفض من حيث المبدأ

ففي ولاية فلوريدا، حظرت اللجنة الإرشادية للأخلاقيات القضائية Florida's Judicial Ethics Advisory Committee سنة 2009 على القضاة السعي إلى تكوين صداقات عبر هذه الوسائل مع المحامين الذين يظهرون أمامه ولا يسمح للمحامين بالكشف عن هوية هذا القاضي على صفحاتهم (أي عدم إدراج القاضي في قائمة أصدقاء المحامين، والعكس)¹⁸⁷.

وفي ولاية أوكلاهوما، ذهبت اللجنة الإرشادية للأخلاقيات القضائية¹⁸⁸ the Judicial Ethics Advisory Panel of Oklahoma إلى أنه لا يجوز للقاضي إضافة المحامين، أو موظفي التنفيذ المائتين أمام محكمة القاضي.

الفرع الثاني: عدم جواز الحكم بالعلم الشخصي للقاضي

من مظاهر التزام القاضي بالحياد عدم جواز القضاء بعلمه الشخصي، وذلك لأن العلم بظروف قضية معينة قد يكون سببًا للشهادة فيها لصالح أحد الخصوم، كما لو أتيح للقاضي أن يقضي بعلمه الشخصي لمصلحة وميلاً لخصم ما ليكون هذا القاضي في نظر الخصم الآخر خصمًا وحكمًا في ذات الوقت¹⁸⁹.

أولاً: في الولايات المتحدة الأمريكية

ألزمت نقابة المحامين الأمريكية القاضي تجنب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على معلومات تخص القضية المنظورة¹⁹⁰. وأكدت لجنة السلوك القضائي بولاية كونيتيكت ما تقدم، فحظرت على القضاة رؤية صفحات الأطراف، أو الشهود على موقع الشبكات الاجتماعية، كما حظرت عليهم استخدام هذا الموقع للحصول على معلومات بشأن مساله معروضه علي القاضي¹⁹¹.

وفي أوهايو، بينت لجنة السلوك القضائي أنه لا ينبغي للقاضي أن يشاهد صفحة الخصم، أو الشاهد علي موقع الشبكات الاجتماعية وينبغي الا يستخدم مواقع الشبكات الاجتماعية للحصول على المعلومات المتعلقة بالمسألة المعروضة عليه [...] ولا أن تغري سهوله الحصول على المعلومات من خلال مواقع التواصل القضاة في تحقيق القضايا المعروضة عليهم¹⁹².

187 Fla. Sup. Ct., Judicial Ethics Advisory Comm., Op. No. 2009-20 (Nov. 17, 2009). <<http://www.jud6.org/LegalCommunity/LegalPractice/opinions/jeacopinions/2009/200920.html>>

188 Okla. Judicial Ethics Advisory Panel, Judicial Ethics Op. 2011-3, 1-2 (July 6, 2011). <<http://www.oscn.net/applications/oscn/DeliverDocument.asp?CitelD=464147>> accessed October-2019.

189 انظر: سيد أحمد محمود، أصول التقاضي، مرجع سابق، ص 331.

190 "Judges must avoid the use of social media to obtain information regarding a matter before them". (The American Bar Association (ABA), Formal Opinion 462, 2013, United States of America).

191 لجنة كونيتيكت للسلوك القضائي، الرأي غير الرسمي 06-2013، 22 آذار/مارس 2013، الولايات المتحدة الأمريكية في: The Connecticut Committee on Judicial Ethics, Informal Opinion 2013-06, 22 March 2013, United States of America In Use of Social Media by Judges Discussion Guide for the Expert Group Meeting (5-7 November 2018, Vienna) p 17. <https://www.venice.coe.int/files/un_social_media/unodc.pdf>

192 مجلس مفوضي المظالم والتأديب التابع للمحكمة العليا في أوهايو، الرأي 7-2010، 3 كانون الأول/ديسمبر 2010، الولايات المتحدة الأمريكية في: Use of Social Media by Judges Discussion Guide for the Expert Group Meeting (5-7 November 2018, Vienna). p.17. <https://www.venice.coe.int/files/un_social_media/unodc.pdf>

ثانياً: في فرنسا

وتطبيقاً لذلك في فرنسا قضت محكمة استئناف باريس في 10 فبراير 2015 ببطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة لبناء القاضي عقيدته خارج ملف الدعوي، حيث ارتكن في حكمه وكون رأيه بصدد القضية المعروضة عليه من خلال برنامج جمع بين المتهم والمجني عليه، تم بثه على شبكة الإنترنت، مما يعد إخلالاً بمبدأ عدم القضاء بعلم القاضي الشخصي، ومبادئ الموضوعية والحياد والتجرد التي توجب على القاضي استقاء عقيدته من ملف الدعوي بما تحويه من مستندات قدمها الخصوم وما اشتملت عليه من تحقيقات قامت بها الجهات المختصة.

الفرع الثالث: القيود الفنية التقنية التي ينبغي على القاضي مراعاتها

تتمتع منصات وسائل التواصل الاجتماعي بخصائص فنية وتقنية تميزها عن سائر الوسائل الأخرى المستخدمة في التواصل مع الآخرين، ولذلك وجب نصح القضاة على إعدادات وضبط خصوصيات حساباتهم على تلك المنصات.

أولاً: وسائل التواصل الاجتماعي تتمتع بخصائص فنية وتقنية مميزة

إن الإنترنت يجعل كل المحتوى الذي تم تحميله على موقع الويب متاحاً للجميع، سواء كان تعليقات، أو صوراً، أو تسجيلات صوتية. علاوة على ذلك، تضمن الشبكات الاجتماعية انتشاراً كبيراً وفيروسياً لأي محتوى، مع وجود فرصة ضئيلة جداً للتحكم. بمجرد إصدار صورة على الإنترنت، يمكن إعادة إنتاجها ونقلها لأي شخص دون أي سيطرة.

صحيح أن وسيلة تواصل القاضي مع الغير قد تبدو غير مهمة، وصحيح أن التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي لا تتم عن سياق التواصل، أو العاطفة، أو في كثير من الحالات لا توفر التواصل البصري الواضح للمعنى والغرض مقارنةً بالتواصل البشري المباشر، غير أن التواصل عبر الشبكات الاجتماعية ثابت ويعتمد اعتماداً كبيراً على متلقي الاتصالات لتمييز المعنى، أو الغرض، أو القصد من الكلمات المستخدمة، فمتلقي التواصل مع القاضي قد لا يفهم مضمون ومغزى رسالته، مما يخل بالثقة العامة في القضاء¹⁹³.

كما أن عدم القدرة على محو، أو حذف التعليقات بشكل كامل، إلى جانب القدرة على الحفاظ على الرسائل المنشورة وتكرارها يزيد من المخاطر المحتملة، لذلك وجب على القضاة الموازنة بين دورهم كأفراد في المجتمع ووضعهم المرتفع كرمز للنظام القضائي¹⁹⁴.

193 قد تعطي وسائل التواصل الاجتماعي، مثل LinkedIn و Twitter و Snapchat وغيرها الكثير نظرة ثاقبة لأفكار القاضي، ورغباته. فوسائل التواصل الاجتماعي تداعيات خطيرة، لذلك حرصت بعض القواعد والتوجيهات في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والتشيك على حث القضاة على مراعاة ضبط خصوصيتهم على وسائل التواصل الاجتماعي.

194 https://www.uscourts.gov/sites/default/files/socialmedialayout_0.pdf accessed October-2019.

ثانيًا: توصيات للقضاة بالتحفظ في الإعدادات وبضبط الخصوصية

في الولايات المتحدة الأمريكية، لم تضع اللجنة الاستشارية لأخلاقيات القضاة Advisory Committee on Judicial Ethics في نيويورك أي قيود ولكنها اكتفت بمجرد تحذير القضاة من أي شيء يوضع على شبكات التواصل الاجتماعي، فهو على مرأى ومسمع من العامة، ولذلك يجب التعامل معه بحرص، كما أنه إذا لم يتم ضبط الخصوصية Privacy، فإن أي تعليق من القاضي لصديق سيكون عامًا بالنسبة للباقيين من الأصدقاء على الشبكة. كما حذرت أيضًا من أن إعطاء البيانات الشخصية المدرجة في ملف القاضي على الشبكة لأكثر من شخص قد يكون سببًا قويًا للكشف عن ذلك، أو الرد حال الظهور أمام القاضي في المحكمة. وقد ألفت اللجنة في نهاية تقريرها على القضاة بمسئولية الإلمام ومتابعة كل ما هو جديد في شبكات التواصل الاجتماعي المستخدمة¹⁹⁵.

وفي كندا، اقترحت ورقة، مناقشة من المركز الكندي لتكنولوجيا المحاكم بشأن استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية من قبل الموظفين القضائيين الكنديين¹⁹⁶، الزام القضاة الذين يرغبون في الاحتفاظ بصفحة فيسبوك مراعاة إعدادات الخصوصية المتاحة واتخاذ خطوات معقولة لحماية اتصالاتهم الخاصة. كما حملت الورقة القضاة مسؤولية الاطلاع على سياسات وممارسات ووسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بمحاكمهم والاستجابة لها؛ وأوجبت عليهم التزام اليقظة لتجنب النزاعات التي يمكن أن تؤدي إليها وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي التشيك، أكد اتحاد قضاة الجمهورية التشيكية ضرورة التزام القضاة بتوخي الحذر عند استخدامهم لوسائل الإعلام الاجتماعية، وذكرهم بأنهم لن يتمكنوا أبدًا من التنبؤ بالمكان الذي يمكن أن تنشر فيه رسائلهم، حتى وإن كانت موجهة إلى قائمة محصورة من المستفيدين¹⁹⁷.

المبحث الثالث: أثر مخالفة القاضي قيود استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

تمهيد وتقسيم:

إذا كان فرض قيود على سلوكيات القضاة عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كان لغايات الموازنة بين حرية التعبير عن الرأي والحفاظ على استقلال القضاء والحياد، فإن فعالية هذه الموازنة تتجسد في الأثر، أو المسؤولية المترتبة على مخالفة تلك القيود، التي لا تقتصر على مساءلة القاضي تأديبياً (مطلب أول)، وإنما تمتد لتشمل علاوة على ذلك المسؤولية الإجرائية المتمثلة في عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى، وبالتالي بطلان قراره في القضية (مطلب ثان)، بل وصل أثر مخالفة هذه القيود إلى حد إلغاء حكم صدر بالإعدام¹⁹⁸.

195 Estlinbaum, Craig, *supra* note 128.

N.Y. Advisory Comm. on Judicial Ethics, Op. 08-176 (Jan. 29, 2009) <www.nycourts.gov/ip/judicialethics/opinions/08-176.htm>.

196 The use of social media by Canadian judicial officers (May 2015). Discussion Paper of the Canadian Centre for Court Technology. www.modern-courts.ca <https://www.cacp.ca/law-amendments-committee-activities.html?asft_id=844>. Accessed October 2019.

197 اتحاد قضاة الجمهورية التشيكية، سته استنتاجات فيما يتعلق باستخدام القضاة لوسائل الإعلام الاجتماعية، براغ، 24 أيار/ مايو 2017، الجمهورية التشيكية. انظر:

The Union of Judges of the Czech Republic, The Union of Judges of the Czech Republic, *supra* note 147.

198 ألغت إحدى المحاكم الأمريكية حكم إعدام بسبب أن أحد المحلفين قام بتغريدة على تويتر أثناء المداولة مما يمس حياده. انظر القضية التالية: Dimas-Martinez v. State, No. CR 11-5, 2011 WL 6091330, at *1 (Ark. Dec. 8, 2011).

المطلب الأول: المسؤولية التأديبية كأثر لمخالفة قيود استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

قد يقع من القاضي ما يعرضه للمساءلة التأديبية عند مخالفته مقتضيات وظيفته التي لا يمكن وضعها في قوالب قانونية حصرية، فمن المستحيل أن تحدد، مقدماً، قائمة المخالفات التي يمكن أن تكون سبباً للمسؤولية التأديبية للقضاة، لذلك ومع عدم حصرية القائمة يمكن أن ندرج فيها المخالفات التي يمكن ارتكابها من القاضي عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وإذا كان خطأ القاضي بسيطاً لا يستوجب محاكمة تأديبية فإنه يكفي توجيه تنبيه شفوي، أو كتابي بشأنه، أما إذا كان جسيماً، فقد تراوح العقوبات حينها بين اللوم والعزل¹⁹⁹.

ولكن التحدي الكبير هو عدم وجود مدونات، أو قواعد سلوك تحكم بالتفصيل سلوكيات القاضي عبر وسائل التواصل الاجتماعي في كثير من دول العالم²⁰⁰، والتي تفيد، دون أدنى شك، لا في مشروعية المساءلة التأديبية للقضاة ولكن في التفسير والمقاربة للجهات المعنية بتأديبهم. فهل توجد تطبيقات لمساءلة القاضي لاستخداماته عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعلى أي أسس أقيمت عليها تلك المساءلة؟

الفرع الأول: تطبيقات بالولايات المتحدة الأمريكية

وجدنا العديد من التطبيقات على المسؤولية التأديبية للقاضي نتيجة سلوكياته عبر وسائل التواصل الاجتماعي في أمريكا، وكانت تلك المسؤولية مبنية على مخالفة القاضي لالتزامه بعدم إجراء تواصل مع خصم من جانب واحد، والتحفظ، وعدم تسييس القضاء، وعدم التعليق على القضية المنظورة، وذلك على التفصيل التالي:

السبب الأول: مخالفة القاضي التزامه بعدم التواصل من جانب واحد، أي مع أحد الخصوم دون الخصم الآخر
Ex parte communication

ففي ولاية كارولينا الشمالية، تم لوم Reprimanded قاضي المحكمة الجزئية علناً من قبل لجنة المعايير القضائية The Judicial Standards Commission ("اللجنة") بسبب أنشطته غير المشروعة على Facebook. وكان القاضي يترأس جلسة حضانة لطفل وتحديد نفقات إعالته، وقام بإقامة صداقة عبر الفيس بوك مع محامي المدعى عليه. ووجهت اللجنة إلى القاضي عقوبة اللوم بعد أن خلصت إلى أن القاضي قد تواصل بشكل غير مشروع في اتصال من طرف واحد مع محامي أحد الأطراف، وأن سلوكه ينطوي على إضرار بإدارة العدالة والمساس بسمعة الوظيفة القضائية²⁰¹.

199 انظر رأي فتحي والي، المبسوط، مرجع سابق، ج 1، ص 393، بند 157.

200 تنص المادة 24 من مدونة قواعد السلوك القضائي الأردني لسنة 2017 الصادرة عن المجلس القضائي بموجب أحكام المادة (43) من قانون استقلال القضاء رقم (29) لسنة 2014 على أنه: "القاضي أن يراعي عند التعبير عن تصرفاته، أو سلوكياته في أي وسيلة كانت ومن ضمنها وسائل التواصل الاجتماعي بما قد يؤثر على قدسية رسالته، ويمتنع عليه نشر ما يصدر عنه من قرارات، أو عن غيره، أو التعليق عليها ضمن هذه الوسائل". على الموقع التالي: <http://www.jc.jo/node/4764> accessed October-2019.

وفي تونس، ينص مشروع مجلة الأخلاقيات القضائية التونسية بالفصل 26 منه على أنه: "على القاضي أن يتجنب إفشاء سر المداولات والملفات التي تتاح له فرصة الاطلاع عليها بحكم صفته، وفي جميع الأحوال التي ينص عليها القانون، ولو كان ذلك عبر التدوين باسم مستعار على صفحات المواقع الاجتماعية وغيرها من الوسائل السمعية والبصرية المتاحة". على الموقع التالي:

<http://www.e-justice.tn/index.php?id=1307> accessed October-2019.

201 N.C. Judicial Standards Comm., Public Reprimand of B. Carlton Terry, Inquiry No. 08-234, 4-5 (Apr. 1, 2009).

<<http://www.aoc.state.nc.us/www/public/coa/jsc/publicreprimands/jsc08-234.pd>.>

والملاحظ هنا أن السبب في المساءلة ليس مجرد الصداقة بين القاضي والمحامي، بل وجود اتصال من طرف واحد، كما أن هذا التواصل مع طرف واحد يعد فعلاً مؤثماً بغض النظر عن الوسيلة التي تم بها الاتصال سواء شخصياً، أو وجهاً لوجه، أو عبر الهاتف، أو البريد، أو وسيلة التواصل الاجتماعي²⁰².

وفي جورجيا، استقال أحد قضاة المحكمة العليا بعد اتهامه باستخدام موقع الفيسبوك للاتصال بمتهمه جنائية كانت تمثل أمامه. ومن خلال المشاركات، أو التعليقات Posts على الإنترنت، عرض القاضي تقديم مشورته للمتهمه بشأن استراتيجية قضيتها التي يترأسها، واختار المدعي العام عدم مقاضاة القاضي بعد أن لم يجد أي نشاط غير قانوني، ولكن لجنة المؤهلات القضائية في جورجيا Georgia Judicial Qualifications Commission شرعت في إجراء تحقيق لتحديد ما إذا كانت أفعال القاضي تنتهك مدونة جورجيا لقواعد السلوك القضائي من عدمه، ولكن قبل الانتهاء من التحقيق استقال القاضي من منصبه²⁰³.

وما زلنا في جورجيا، حيث وقعت لجنة جورجيا للمؤهلات القضائية عقوبة اللوم على قاض في المقاطعة وإيقافه لمدة ستين يوماً دون أجر، وقد اشتملت الانتهاكات المنسوبة إليه التواصل من جانب واحد على الفيس بوك مع امرأة كانت قد اتصلت به بخصوص محاكمة شقيقها عن جريمة سكر أثناء القيادة. وشملت التصرفات الطائشة للقاضي تقديم المشورة للمرأة حول كيفية تقديم المسألة إلى محكمته حتى يتمكن من التعامل معها²⁰⁴.

وفي فرجينيا الغربية، انتهت لجنة التحقيق القضائي إلى تحقيق عقوبة اللوم على قاض سابق في مقاطعة ميرسر (الشكوى رقم 2013-125) بسبب اتصالاته المشبوهة مع امرأة اعتادت المثول أمامه. وقد تضمنت هذه الاتصالات عدة رسائل موحية جنسياً تم إرسالها عبر Facebook²⁰⁵.

السبب الثاني: التعليق على قضية منظورة

انتهت محكمة ألاباما القضائية في القضية، Case No. 42, In the matter of Henry P. Allred, District Judge Walker County (Mar. 22, 2013)، إلى توجيه عقوبة اللوم إلى قاضي المقاطعة؛ لإبدائه تعليقات عامة على صفحته على الفيسبوك حول قضية محام في إحدى القضايا المنظورة أمامه، وطلب من أصدقائه على الموقع نشر الرسالة "إلى أبعد حد". كما أرسل بريداً إلكترونياً بنفس التعليقات وطلب ذلك من جميع قضاة محكمة ولاية ألاباما²⁰⁶.

202 Estlinbaum, Craig, *supra* note 128.

203 *Georgia Judge Resigns in the Wake of Facebook Scandal*, Lawupdates.com, 2010, <http://www.lawupdates.com/industry_news/entry/georgia_judge_resigns_in_the_wake_of_facebook_scandal>.

In Hull, Helia, *Why Can't We Be Friends: supra* note 175; *See also* M. S. Kurita, *supra* note 149.

Available at: <https://commons.stmarytx.edu/lmej/vol7/iss2/3>

204 <http://bloximages.newyork1.vip.townnews.com/wtxl.com/content/tncms/assets/v3/editorial/f/fe/ffea27fa-8fe8-11e2-b70c-0019bb30f31a/51474292db874.pdf.pdf>

205 <https://www.ncsc.org/-/media/Files/PDF/Topics/Center%20for%20Judicial%20Ethics/Fowler.ash>.

M. S. Kurita, *supra* note 149.

206 Michael Crowell, *supra* note 133.

السبب الثالث: مخالفة الالتزام بالتحفظ

وفي بورتوريكو، التي تخضع لحكم الولايات المتحدة الأمريكية، أقيمت أحد القضايا بسبب تعليقاته الجنسية والسياسية على الفيس بوك. وأوضحت المحكمة أن القاضي يجب أن يكون مثلاً على استقلال القضاء ونزاهته، وأن يحافظ على شرف المهنة القضائية، سواء في حياته الشخصية، أو المهنية، وعندما يضغط قاض على زر "الإعجاب Like"، أو تبادل التغريدة على وسائل التواصل الاجتماعي، فيعد ذلك تعبيراً عن الرأي²⁰⁷.

السبب الرابع: مخالفة الالتزام بعدم الانخراط في السياسة

انتهت لجنة السلوك القضائي بكتاكي، في تقرير In re Dana M. Cohen، إلى توجيه عقوبة اللوم لأحد قضاة الولاية بسبب "إعجابه" بتعليق على Facebook يؤيد أحد المرشحين للمناصب العامة²⁰⁸.

الفرع الثاني: تطبيق قضائي بجمهورية مصر العربية

أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكماً حديثاً في الطعن المرفوع بإلغاء جزء التنبيه الموقع على عضوين من أعضاء النيابة الإدارية لشرفهما على "الفيس بوك" وفي مجموعة مغلقة مكونة من أعضاء النيابة الإدارية تعليقات خاصة بشؤون أعضاء النيابة الإدارية²⁰⁹، وقد استند المدعيان على عدة أسانيد تكمن أهمها فيما يلي:

1- أن القرار المطعون فيه صدر مشوباً بعيب مخالفة الدستور والقانون، إذ إن ما نسب إليهما يتسم بعدم المشروعية؛ لتعارضه مع حرية التعبير التي كفلها الدستور والقانون، وما ينشر على موقع التواصل الاجتماعي يعتمد على مجموعة مغلقة خاصة بأعضاء نادي مستشاري النيابة الإدارية وهذه المجموعة غير مطروحة على الكافة ويقتصر الدخول على موقعها على أعضاء النادي فقط دون غيرهم.

2- أن ما تم نشره لا ينطوي على إساءة للهيئة، أو تحريض الأعضاء على قيادات الهيئة كما ورد بالتحقيق وإنما ما تم نشره يتصل في إطار المحادثة بين الزملاء حول فكرة الدعوة لعقد جمعية عمومية لأعضاء النيابة تحت رعاية النادي لمناقشة بعض القضايا التي كانت مطروحة، وتمس كل الأعضاء، منها التنقلات والانتدابات، ووضع قواعد لها لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص للجميع دون تمييز.

207 Re: Mercado Santaella, 2017, TSPR064. Violations of canons 2, 8, 23 and 28. United States of America In Use of Social Media by Judges Discussion Guide for the Expert Group Meeting (5-7 November 2018, Vienna).

<https://www.venice.coe.int/files/un_social_media/unodc.pdf>.

208 <https://kycourts.gov/commissionscommittees/JCC/Pages/publicinformation.aspx> accessed October-2019.

209 1- ما نسب إليهما أن كلاً منهما قام بنشر تعليقات على موقع التواصل الاجتماعي لنادي مستشاري النيابة الإدارية بتاريخ 2012/10/15 بالنسبة للطاعن الأول قوله "أناشد الجميع بعقد جمعية عمومية غير عادية بعد الأربعماء القادم لمناقشة إدارة التفتيش وذلك لما لمسناه جميعاً في الفترة الماضية من سوء إدارتهم للأزمة التي كادت تؤدي بنا إلى الهاوية، والتعليقات الغير مدروسة التي صدرت مؤخراً، وكذا حركة التنقلات غير العادلة التي تؤدي إلى عدم استقرار العمل بالنيابات وإحباط الأعضاء... فضلاً عن السياسة العامة التي عانينا منها منذ تعييننا، التي مست هيئة الأعضاء وقللت من شأنهم". وبالنسبة إلى الطاعن الثاني ما نصه "ولابد من وقفة من الجمعية العمومية من كل الأوضاع الخاطئة بالهيئة، خاصة سياسة إدارة التفتيش المختلفة، لكن ذلك يؤجل لوقت مناسب، فيما موقفاً جاداً من الجميع، وإما أكلت يوم أكل الثور الأبيض".

وقد رفضت المحكمة الإدارية العليا هذه الأسانيد قاضيةً برفض الطعن وتأيد العقوبات الموقعة، مستندة في ذلك على ما يلي من تسييب²¹⁰:

1- نص المادة (40) مكرر من القانون رقم 117 لسنة 1958 بشأن نظام هيئة النيابة الإدارية والمحاکمات التأديبية المضافة بالقانون رقم (12) لسنة 1989 على أن "لكل من وزير العدل ورئيس هيئة النيابة الإدارية أن يوجه تنبيهاً لعضو النيابة الذي يخل بواجباته، أو مقتضيات وظيفته بعد سماع أقواله، ويكون التنبيه شفاهة، أو كتابة...".

2- نص المادة (35) من قرار رئيس هيئة النيابة الإدارية رقم 454 لسنة 2012 على أن "يحظر على أعضاء النيابة بغير موافقة كتابية مسبقة من رئيس الهيئة الاشتراك في البرامج الإذاعية المسموعة والمرئية، أو الإذلاء بأحاديث للصحف، أو إبداء الآراء، أو تبادلها عبر صفحات التواصل الاجتماعي المشتركة، أو غيرها من وسائل الاتصال الإلكتروني فيما يتعلق بأي شأن من شؤون النيابة الإدارية، أو شؤون أعضائها، أو أي شأن من شؤون الهيئات القضائية الأخرى، أو شؤون أعضائها، أو في النظم القضائية، أو ما يتصل بها، أو في المسائل السياسية...".

3- "أن المشرع حدد على سبيل الحصر العقوبات التأديبية الجائز توقيعها على أعضاء النيابة الإدارية كما وردت بنص المادة (39) من القانون سالف الذكر (سنة 2012) وهي الإنذار، اللوم، والعزل، غير أن ثمة إخلالاً بواجبات الوظيفة ومقتضياتها قد يقع من عضو النيابة ولا يستأهل اتخاذ إجراءات التأديب، فشرع التنبيه لمواجهة هذا الإخلال وناط توجيهه بكل من وزير العدل ورئيس هيئة النيابة الإدارية وليس من ريب في أن القرار الصادر بتوجيه التنبيه أنه قرار إداري منشئ لمركز قانوني، وتتوافر له كافة مقومات القرار الإداري وسماته"²¹¹.

4- إن التعليقات تضمنت إساءة باللغة بالهيئة القضائية، وخطأ من الإدارات التابعة لها واستعداداً وتحريضاً لأعضائها على التمرد على قيادتها، وهو ما من شأنه إشاعة البلبله بين أعضاء النيابة وزعزعة ثقتهم في سياستها، مخالفةً للحظر الوارد بنص المادة (35) من قرار رئيس هيئة النيابة الإدارية سالف الذكر إذ إنه قد تم بدون إذن مسبق وكتابي من رئيس الهيئة، وبالتالي يمثل إخلالاً من جانبها بواجبات الوظيفة ومقتضياتها.

5- ولا يغير من ذلك أن هذه التعليقات تدور في نطاق دائرة مغلقة على الفيس بوك، وتعتمد على أعضاء النيابة الإدارية فقط دون غيرهم، لأن هذه التعليقات محظورة عليها أصلاً إلا بإذن مسبق وكتابي من رئيس الهيئة عملاً بنص المادة (35) سالف الذكر، وهو ما لم يتم في الحالة المعروضة، فضلاً عن أن هذا الموقع يمكن اختراقه من الغير والاطلاع على ما ورد فيه بما يمثل إهانة للهيئة وقيادتها.

210 المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم 39803 لسنة 59 قضائية، تاريخ الجلسة 2014/11/22، مكتب فني 60، ج 1، ص 89.

211 استند حكم المحكمة الإدارية العليا إلى حكم سابق لها في الطعن رقم 2439 لسنة 40 ق. عليا جلسة 1996/11/16.

وفي تعليقنا على هذا الحكم، فإن المحكمة الإدارية العليا لم يكن لها بد من تطبيق صراحة المادة (35) من قرار رئيس هيئة النيابة الإدارية رقم 454 لسنة 2012، التي تحظر على أعضاء النيابة، بغير موافقة كتابية مسبقة من رئيس الهيئة، التعبير عن الرأي فيما يتعلق بأي شأن من شؤون النيابة الإدارية، أو شؤون أعضائها، أو ما يتصل بها، أو في المسائل السياسية، واعتبار عمل عضوي النيابة الإدارية يستحق الجزاء التأديبي، ولكن كان لنا تعليق²¹² على نص المادة 35 والنصوص التي تحظر استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي بغير موافقة كتابية من رئيس الهيئة القضائية، فكان حسبها أن تكفي بالإخطار المسبق الكتابي. أما عن الحجة التي استند إليها الحكم بإمكانية اختراق المجموعات المغلقة على وسائل التواصل الاجتماعي؛ فهي حجة ضعيفة خاصة وأن ذات الاختراق قد يصيب أيضاً مواقع التواصل الرسمية التي تنشئها الهيئات القضائية.

المطلب الثاني: عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى كأثر لمخالفة قيود استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

(المسؤولية الإجرائية)

إن عدم الصلاحية Disqualification لنظر الدعوى إما أن يكون بقوة القانون (عدم الصلاحية المطلقة)، أو بناءً على طلب أحد الخصوم (الرد، أو عدم الصلاحية النسبية)، أو التنحي الجوازي من قبل القاضي. وقواعد عدم صلاحية القضاة لنظر الدعاوى من المسائل التي تكاد لا يخلو منها أي تشريع في العالم؛ لأنها جزء على مخالفة مبدأين عالميين، هما الاستقلال والحياد²¹³.

وقد تنشأ المشاكل من التعليقات التي ينشرها القاضي على صفحة التواصل الاجتماعي للقاضي، أو التعليقات التي ينشرها الآخرون ولا يزيلها القاضي، أو روابط الأفراد، أو المنظمات المتأثرة التي تشير إلى وجود تحيز من جانب القاضي²¹⁴، وأخطر ما في عدم صلاحية القاضي أنه لا يقتصر في أثره على منع القاضي من نظر الدعوى بل وإلى إبطال حكمه وإعادة المحاكمة²¹⁵.

ومن حالات عدم صلاحية القاضي (الرد) وجود مودة بين القاضي وأحد الخصوم، أو وجود علاقة مع محاميه تجعله في مركز خاص بالنسبة للقاضي مؤثراً على حياده وموضوعيته، ومن هذه العلاقات الصداقة. فالسؤال هل

212 راجع ما سبق هذا التعليق في الفرع الثالث: منع تسييس القضاء عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، من المطلب الأول من المبحث الثاني.

213 ولكن تختلف الدول ذات النظام الأنجلوسكسوني عن النظام اللاتيني بين المرونة، أو الصرامة في تحديد أسباب عدم الصلاحية، ففي النظام الأخير يضع حالات، أو قوالب قانونية معينة، إذا كان تصرف القاضي غير المحايد يدخل في إحداها كان غير صالح لنظر الدعوى؛ بناءً على طلب من أحد الخصوم، أو بقوة القانون؛ لأن الأصل هو الحياد والقاضي في الغالب، وفقاً لهذا النظام، غير منتخب، على عكس النظام الأول، فهو لا يجدد حالات بل يشترط أن يكون حياد القاضي موضع تساؤل معقول ثم قد يضع حالات على سبيل المثال لا الحصر.

214 Michael Crowell, *supra* note 133.

215 كما هو الحال في قضية:

Sluss v. Commonwealth, 381 S.W.3d 215, 229 (Ky. 2012).

تم في الآونة الأخيرة نقض قرار قاضي محكمة بلدية فيلادلفيا في قضية جنائية لأن القاضي والمدعى عليها كانا صديقين على الفيسبوك. Commonwealth v. Cherelle Parker, MC-51-CR-0018485-2011, Transcript of Proceedings dated January 17, 2012 (Pa. Ct. C.P., 1st Jud. Dist., 2012). Summers & Smith, *supra* note 34.

الصدقة الافتراضية، أو الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي تصلح سبباً لعدم صلاحية القاضي، أو رده من الخصم، أو تنحيه؟

الفرع الأول: في النظام الأنجلوسكسوني (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا)

أولاً: في الولايات المتحدة الأمريكية

لم تكن مسألة مدى جواز اعتبار مجرد الصداقة على وسائل التواصل الاجتماعي سبباً لعدم صلاحيته لنظر الدعوى غريبة على القضاء الأمريكي، ولكن لم تكن في ذات الوقت محلاً لإجماع السوابق القضائية والآراء الاستشارية هناك، فذهب الغالب إلى أن مجرد الصداقة الافتراضية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لا تعد سبباً لعدم صلاحية القاضي، بينما ذهب البعض الآخر إلى العكس، وذلك على التفصيل التالي:

(1) الاختلاف بين الأغلبية والأقلية في الاعتراف بمجرد الصداقة سبباً للرد في ولاية فلوريدا

رأت الأغلبية بالجنة الاستشارية للأخلاقيات القضائية بولاية فلوريدا The Florida Judicial Ethics Advisory Committee أن مجرد صداقة القاضي مع أحد الخصوم، أو مثله على الفيس بوك تعد سبباً لرد القاضي، بينما الأقلية كان لها رأي آخر، حيث توصلت إلى استنتاج مختلف عندما درست هذه المسألة بسبب فهم مختلف جداً عن المعنى الحقيقي لكلمة "صديق" في هذا العصر الرقمي Digital Age، لأن مواقع الشبكات الاجتماعية أصبحت في كل مكان بحيث إن مصطلح "صديق" في هذه الصفحات لا ينقل نفس المعنى الذي كانت عليه في عصر ما قبل عصر الإنترنت. فاليوم، مصطلح "صديق" على مواقع الشبكات الاجتماعية ينقل فقط الرسالة التي مفادها أن الشخص الذي تم تحديده هو أحد جهات الاتصال، أو التعارف؛ وأن هذا التحديد لا يعني أن الشخص هو "صديق" بالمعنى التقليدي، أي شخص مرتبط بشخص آخر بمشاعر المودة، أو الاحترام الشخصي. وبهذا المعنى، خلصت الأقلية إلى أن تحديد المحامي الذي قد يمثل أمام قاضٍ باعتباره "صديقاً" على موقع للتواصل الاجتماعي لا يعطي الانطباع بان الشخص في وضع خاص يسمح له بالتأثير على القاضي، ولا يخالف القانون Canon 2B B2 [من فلوريدا مدونة السلوك القضائي]²¹⁶، فكيف تكون الصداقة الافتراضية حقيقية وهي تنشأ وتلغى بضغظ زر²¹⁷.

(2) تطبيقات قضائية أمريكية في مدى صلاحية القاضي لوجود صداقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

في قضية Onnen v. Sioux Falls Independent School District²¹⁸ تمسك المدعي فيها

216 Fla. Judicial Ethics Advisory Comm., Op. 2009-20 (2009), available at <http://www.jud6.org/LegalCommunity/LegalPractice/opinions/jeacopinions/2009/2009-20.html>; Gena Slaughter & John G. Browning, *Social Networking Dos and Don'ts for Lawyers and Judges*, 73 TEX. B.J. 192, 194 (2010).

217 A Case cited in Quigley Corp. v. Karkus. No. 09-1725 2009, WL 1383280, at *1 (E.D. Pa. May 15, 2009) Browning, *supra* note 4, at 25.

218 In Onnen v. Sioux Falls Independent School District, 2011 S.D. 45 (2011) < http://ujs.sd.gov/Supreme_Court/opinions.aspx.

ومشار إليها في ذات المرجع السابق. وانظر أيضًا: Summers & Smith, *supra* note 34.

بضرورة تنحي القاضي من نفسه؛ لأن الشاهد الأكبر للمدعى عليه علق على صفحة القاضي على الفيس بوك مهنتاً إياه بعيد ميلاده في التشيك أثناء المحاكمة ولكن قبل سماع الشهود. وقد انتهت المحكمة العليا بولاية داكوتا الجنوبية *South Dakota* إلى أن الرسالة لم تكن رسالة من طرف واحد *Ex Parte*²¹⁹ *Communications* لأنها لا تتعلق بإجراء معلق، أو وشيك. كما لاحظت المحكمة أن التعليق غير مهم وأن القاضي لم يدع، أو يرد، أو يتعرف على شاهد المدعى عليه، وأن هذا التعليق كان واحداً فقط من بين عدة تعليقات وأنه لا يعرف شخصياً الشاهد.

إن الصداقة على وسائل التواصل الاجتماعي متدرجة من مجرد معرفة عابرة إلى درجة قرابة عائلية، أو صداقة حقيقية. ومجرد الصداقة على هذه الوسائل لا تعد وحدها أساساً لرد القاضي وسبباً للإخلال بحياده. وخطورة الصداقة وذاتيتها بين القاضي والمحامي ليس في مجرد التأثير على حياد القاضي، بل يمكن أن تكون معرفة القاضي بهذه الطريقة ميزة لأي محام يقوم بمراجعة حساباته الشخصية، أو المهنية للقاضي وخاصة أولئك الذين يتصلون بالقاضي كأصدقاء على الفيس بوك *Facebook*²²⁰.

في ولاية تينيسي *Tennessee*، في قضية *State v. Forguson*، 2014 WL 631246 (2014) قضت محكمة تينيسي للاستئناف الجنائي بأن مجرد وجود علاقة صداقة على الفيس بوك بين القاضي وأحد الشهود أمامه لا ينهض وحده سبباً كافياً لرده عن نظر الدعوى²²¹.

في قضية *State v. Madden*، 2014 WL 931031 (2014) رفضت محكمة الاستئناف الجنائية في تينيسي استبعاد قاضي المحاكمة من النظر في قضية بسبب اتصال القاضي عبر *Facebook* بفريق كرة السلة النسائي التابع لجامعة *Middle Tennessee State*، والذي كان المجني عليه عضواً فيه. كما أكدت المحكمة أنه لا أساس بصلاحيته القاضي بسبب صداقة على *Facebook* مع مدرب كان شاهداً. ومع ذلك، اقترحت المحكمة وجوب التفكير في تقييد الصداقات عبر الإنترنت بين القضاة والمحامين والشهود الذين يحتمل أن يمثلوا أمامهم²²².

وفي ولاية تكساس، في قضية *Youkers v. State*، 400 S.W.3d 200 (Tex. 5th Ct. App., 2013) قضت محكمة الاستئناف في تكساس، الدائرة الخامسة، أنه لم يكن مطلوباً من قاضي المحاكمة أن يستبعد من محاكمة المدعى عليه فقط بسبب صداقة القاضي على *Facebook* مع والد الضحية، أو اتصالاً غير مرغوب فيه من الأب. صرح القاضي بأنه "صديق" للأب فقط لأنهم تنافسا على وظيفة في نفس الوقت؛ لم يكن للقاضي علاقة مع الأب. وعندما تلقى هذا القاضي رسالة فيسبوك من الأب بشأن ابنه المدعى عليه (طالباً في الواقع التساهل مع المدعى

219 M. S. Kurita, *supra* note 149.

220 Face-Off On Facebook: Judges and Lawyers as Social Media "friends" in a Post-Herssein World.

Vol. 93, No. 4 July/August 2019 Pg 18 Ralph Artigliere, William F. Hamilton, David Hazouri, Jan L. Jacobowitz, and Meenu Sasser Featured Article.

<<https://www.floridabar.org/the-florida-bar-journal/face-off-on-facebook-judges-and-lawyers-as-social-media-friends-in-a-post-herssein-world/#u6a43>> accessed October-2019.

221 <http://www.tsc.state.tn.us/courts/court-criminal-appeals/opinions>

222 *Ibid*.

عليه)، فالقاضي نصح الأب بأنه اتصال من طرف واحد غير ملائم ولم يتمكن من قراءته، أو التفكير فيه²²³. مما يعد مخالفة للالتزام القاضي بعدم التواصل من جانب واحد *ex parte communications*²²⁴.

وفي قضية (*Clore v. Clore, No. 2110967, 2013 WL 3242821 (Ala. Civ. App. June 28, 2013)*) أصدرت المحكمة الابتدائية أمراً بتقسيم الأصول الزوجية ومنح بعض النفقة التأهيلية للزوجة السابقة، وإن كان أقل بكثير مما كان مطلوباً. انتقلت الزوجة إلى محاكمة جديدة، مدعيةً أن "اتصال الشبكات الاجتماعية للقاضي" مع الابنة البالغة "للأطراف" (التي نشأت في مكان المحاكمة ولكنها عاشت الآن في إنجلترا) شوهدت بطريقة ما حكم القاضي وأمرت برفضها. أنكر قاضي المحاكمة الطلب، مشيراً إلى أن *Facebook* يعد موقعاً للتواصل الاجتماعي حيث يتم استخدام كلمة "friend" بطريقة لا علاقة لها بالطريقة التي سبقت *Facebook.com* على الإطلاق الطريقة التي استخدمنا بها كلمة friend لأن شخصاً ما متصل هنا بهذه الطريقة لا علاقة شخصية له به. ليس لديه علاقة شخصية مع هذا الصديق.

قضيتان في فلوريدا، الأولى ترد القاضي والأخرى ترفض، ففي عام 2012، قضت محكمة استئناف في فلوريدا بأن وجود محام كأصدقاء على *Facebook* يخل بالثقة في حياد القاضي ويثير «خوفاً قوياً من عدم تلقي محاكمة عادلة نزيهة»²²⁵، واعتمدت المحكمة على الرأي الاستشاري لولاية فلوريدا 2009-20 سالف الذكر والذي خلصت فيه اللجنة الاستشارية لولاية فلوريدا بالأغلبية إلى أن إدراج قاضي لمحام «كصديق» على صفحة التواصل الاجتماعي للقاضي «سينقل، أو يسمح...، وقد خلصت المحكمة إلى أن «نشاط القاضي على موقع التواصل الاجتماعي قد يقوض الثقة بحياده»، يجب أن يكون القضاة متيقظين في مراقبة سلوكهم العام لتفادي المواقف التي من شأنها الإضرار بمظهر الحياد.

ولكن في قضية *Chance v. Loisel*²²⁶، رقم 5 (D13-4449 (Fla. Ct. App. Dist. 2014))، لاحظت محكمة أخرى في فلوريدا ما يلي: حيث لدى المحكمة تحفظات جدية على الأساس المنطقي للمحكمة في دومفيل. كلمة «صديق» على *Facebook* هي مصطلح فني. يمكن لعدد من الكلمات، أو العبارات أن تصف المفهوم بشكل أكثر ملاءمة، بما في ذلك التعارف، وأحياناً الغريب الظاهري. صداقة فيسبوك لا تعني بالضرورة وجود علاقة وثيقة. بخلاف الطبيعة العامة للإنترنت، لا يوجد فرق بين «صديق» على *Facebook* وأي صداقة أخرى قد نكون لدى قاضي. يتطلب منطق *Domville* إقصاء في القضايا التي تنطوي على أحد معارف القاضي. لا سيما في المقاطعات الصغيرة، حيث يعرف الجميع بعضهم البعض في المجتمع القانوني، وهذا الشرط غير عملي وغير ضروري. إن طلب الاستبعاد في مثل هذه الحالات لا يعكس الطبيعة الحقيقية لصداقة فيسبوك. وبالمثل، قضت

223 <http://www.search.txcourts.gov/Docket.aspx?coa=coa05&FullDate=05/15/2013>

224 M. S. Kurita, *supra* note 149.

225 See: *Domville v. State*, 103 3d 184, 186 (Fla. Ct. App. 4th Dist. 2012).

226 In *Chace v. Loisei*, ___ So. 3d ___, 39 Fla. L. Weekly D221, 2014 WL 258620 (Fla. Dist. Ct. App., 5th Dist., 2014).

Michael Crowell, *supra* note 133.

محكمة استئناف أخرى في فلوريدا بأنه يجوز للقاضي المقاطعة أن يرأس دعوى مدنية على الرغم من أنه صديق على فيسبوك مع محام يمثل أمامه²²⁷.

بعد أن لاحظت المحكمة أن جهات اتصال Facebook لا تتساوى في كثير من الأحيان مع الأصدقاء الحقيقيين، ووجدت المحكمة أنه لا يوجد «شخص حكيم إلى حد معقول يخشى ألا يتمكن من الحصول على محاكمة عادلة ونزيهة لأن القاضي صديق فيس بوك مع محام يمثل شاهد محتمل وطرف في الدعوى، فبعض الناس لديهم الآلاف من أصدقاء Facebook، وهو ما يعكس مدى بُعد العديد من علاقات Facebook، وأن الصداقات التي شكلتها فيسبوك «خوارزميات استخراج البيانات والشبكات» هي نتاج «تطور مذهل في الرياضيات التطبيقية.» ولكن في حين أن هذه الخوارزميات هي أدوات قوية «لبناء شبكات شخصية ومهنية»، فهي «لا علاقة لها بالعلاقات الوثيقة، أو الحميمة» صداقات من النوع الذي يتطلب الرفض.

وفي قضية *Law Offices of Herssein & Herssein, P.A. v. United Servs. Auto. Ass'n, No. SC17-1848, 2018 WL 5994243 (Fla. Nov. 15, 2018)* انتهت المحكمة إلى أن الصداقة على الفيس بوك لا تعد وحدها سبباً قانونياً كافياً لعدم صلاحية القاضي، وبناء عليه أيدت قرارات استئناف محكمة الدائرة الثالثة في هذه القضية ورفضت قرارات استئناف محكمة الدائرة الرابعة في القضيتين *Domville v. State* و *Herssein & Herssein*²²⁸.

وفي اعتقادنا أنه يترتب على حكم قضية *Herssein* أنه أعطى ضوءاً برتقالياً وليس أخضر في نظرنا لاستخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي؛ ونقصد باللون البرتقالي بأنه سمح بالاستخدام ولكن بحذر وقيود وباللون الأخضر الاستخدام الحر.

أما في أحدث قضية أثيرت في ولاية Wisconsin أصدرت محكمة الاستئناف بتاريخ 20 فبراير 2019²²⁹ رأيها في قضية تلخص وقائعها في أن الأب عند استئنافه الأمر الصادر ضده بحضانة الأم للطفل ورفض طلبه ضم حضانة الطفل، قدم الأب مذكرة ختامية في 16 يونيو 2017 وبعدها بثلاثة أيام قبل القاضي الذي ينظر طلب الحضانة صداقة الأم، هذه الصداقة على الفيس بوك لم يُكشف عنها لا للمدعي ولا محاميه.

ومنذ بدء الصداقة على الفيس بوك حتى إصدار القاضي أمره لصالح الأم محل الاستئناف، قامت الأم بعمل (18) "إعجاب Like" لتعليقات القاضي الأمر وعلقت على تعليقين من تعليقات القاضي على صفحته، ولكن لا علاقة لهذه الإعجابات Likes، أو التعليقات Comments بموضوع القضية. القاضي الأمر لم يعلق، أو يعجب بأي مما على صفحة الأم بالفيس بوك، ولم يعلق على أي تعليقات منها.

227 *Law Offices of Herssein and Herssein, P.A. v. United Services Automobile Ass'n, No. 3D17-1421 (Fl. Ct. App. 3d Dist. 2017)*.

228 *Domville v. State, 103 So. 3d 184 (Fla. 4th DCA 2012)*, disapproved of by *Law Offices of Herssein & Herssein, P.A. v. United Services Auto. Ass'n, SC17-1848, 2018 WL 5994243 (Fla. Nov. 15, 2018)*.

229 <https://www.wicourts.gov/ca/opinion/DisplayDocument.pdf?content=pdf&seqNo=235439> accessed October-2019.

وفي 14 يوليو 2017 صدر من القاضي الصديق على الفيس بوك أمر بمنح الأم الحضانة القانونية من طرفها وحدها وضم الطفل إليها وإذن بانتقال الأم مع طفلها من ولاية إلى ولاية. ثم طلب الأب مراجعة الأمر ورد القاضي وإعادة المحاكمة بعد علمه بالصدقة بين الأم والقاضي الأمر. وعند سماع طلب الأب أقر القاضي الأمر بأنه قبل صدقة الأم بعد سماع المرافعة وقبل إصدار القرار المكتوب، رغم إقراره بأنه لم يتأثر حياله بقبول هذه الصدقة لأن القرار قد بان في ذهنه حتى ولو لم يكتب قراره بعد، وعلى الرغم من توقيت الصدقة بالنسبة للقضية فإن القاضي يرى بأنها لا تعد سبباً موضوعياً لعدم الحياد.

فاستأنف الأب هذا القرار واستند على أن الحق في قاض عادل ومحيد من أساسيات سلامة الإجراءات Due Process كمبدأ دستوري في دستور أمريكا وولاية ويسكونسنين، والأصل أن القاضي محايد ويحكم دون ميل ما لم يثبت العكس بتقدير شخصي وموضوعي. ولما كان الأب يدعي عدم الحياد وفقاً للمعيار الموضوعي فإن محكمة الاستئناف ترى أن عدم الحياد الموضوعي يتوافر في حالتين: 1- الميل الظاهر. 2- وقائع موضوعية تظهر معاملة القاضي للخصم دون مساواة. ويدعي الأب في هذه القضية أن الميل ظاهر ويشكل الانحياز الموضوعي ويمكن للشخص العاقل أن يستنتج أنه "لا يمكن الوثوق بالقاضي العادي" للموازنة الجيدة والواضحة والصحيحة في جميع الظروف"، وهي مسألة قانونية بحثة.

وطالما لا توجد سوابق قضائية في ولاية ويسكونسنين ولا قواعد تحكم السلوك القضائي فيمكن الاعتماد على القرارات الصادر من الولايات الأخرى وإرشادات نقابة المحامين الأمريكية التي تفيد بأن استخدام القاضي للوسائل الإلكترونية لا يصلح سبباً للرد²³⁰، وتدعو القاضي لأخذ الحيطة والحذر لتجنب أي نوع من الظهور بعدم استقامة، أو نزاهة، أو حياد، أو استقلال خلال هذه الوسائل الإلكترونية²³¹.

وفي قضية Thomas سالفه الذكر²³² ادعى المدعى عليه بأن تعليقات القاضي على منصات وسائل التواصل الاجتماعي أثناء سير المرافعات تظهر التحيز القضائي Judicial Bias وانتهت المحكمة إلى أن: "على الرغم من أننا لا نمنع الاستخدام القضائي لوسائل التواصل الاجتماعي، فإننا نحذر من أنه يمكن بسهولة إساءة فهم الصداقات والمنشورات وغيرها من الأنشطة التي يمكن أن توحى بمظهر غير لائق، فالتعليقات عبر الإنترنت هي تعليقات عامة، والاتصال عبر شبكة اجتماعية عبر الإنترنت هو علاقة مرئية، بغض النظر عن قوة التواصل الشخصي، كما أنه تجب المعاملة مع "صداقات" القاضي عبر الإنترنت تماماً مثل صداقات القاضي الحقيقية، بقدر كبير من العناية. قد

230 State v. Thomas, 376 P.3d 184, 198 (N.M. 2016); Offices of Herssein & Herssein, P.A. v. United Servs. Auto. Ass'n, ___ So. 3d ___, ___, 2018 WL 5994243 at *7 (Fla. Nov. 15, 2018).

231 ABA Formal Op. 462 at 1 (2013).

232 في هذه القضية، أكد المدعى عليه أن نشرات وسائل التواصل الاجتماعي من قبل قاضي المحكمة الجزئية أظهرت تحيزاً قضائياً، حيث قام القاضي، أثناء فترة انتظار المحاكمة، بنشر تعليقات على صفحته الانتخابية على Facebook بخصوص دوره في القضية ورأيه في النتيجة. اختارت المحكمة عدم تناول الادعاءات المحددة المتعلقة باستخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي؛ لأنه كان يبطل إدانة المدعى عليه لأسباب أخرى. ذكرت المحكمة العليا في نيو مكسيكو أنه لا يجوز للقاضي المرشح أن يسمح بالتعليقات العامة على صفحة وسائل التواصل الاجتماعي ولا يجب أن يشارك في أي حوار هناك، خاصة فيما يتعلق بأي أمور معلقة يمكن إما تفسيرها على أنها مراسلات من طرف واحد، أو إعطاء ظهور غير لائق.

يثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية بعض المخاوف غير المألوفة، مثل عدم القدرة على استرداد، أو حذف أي رسالة فور نشرها".

وإذ تقر المحكمة بأن قبول القاضي لصداقة الأم يعد خطرًا كبيرًا على حياده ونزاهته فقد عولت في حكمها على ما يلي:

أولاً: يثير الشخص العادي والعامل شكوًا حول حياد القاضي وقت ما تكون الصداقة بين القاضي والأم على الفيس بوك، فالأم ليست واحدة من آلاف أصدقاء القاضي على الفيس بوك من قائمة الأصدقاء قبل نشأة النزاع. بالإضافة إلى أن الأم طلبت الصداقة وقتما كانت قضيتها تنظر من قاض فرد واحد، ثم بادر هذا القاضي بخطوة تأكيدية لقبول هذه الصداقة قبل إصدار قراره في هذه القضية. ويشكل هذا التوقيت خطرًا كبيرًا على حياد القاضي، لأنه يفرض أن الصداقة على الفيس بوك لا ترقى إلى نوع الصداقة التقليدية، إلا أن تلك الصداقة على الفيس بوك قبل إصدار القرار تنم عن انطباع بأن الأم في مركز وموضع خاص للتأثير على القرار النهائي للقاضي.

ثانيًا: يتعاطم التأثير الكبير على حياد القاضي، لأن الاتصال بين الأم والقاضي لم يكشف عنه للخصم الآخر (الأب)، أو محاميه في هذه القضية.

ثالثًا: يثير طلب الأم صداقة القاضي على الفيس بوك مسألة الاتصال من جانب واحد أي تواصل من القاضي مع أحد الخصوم دون الخصم الآخر في قضية ما. كما أن هذه الصداقة تسمح للقاضي، أو تتيح له فرصة في رؤية تعليقات ومنشورات الأم بخصوص العنف المحلي وهي إحدى مسائل القضية فتوجد احتمالية لتأثر القاضي في قراره حتى ولو ثبت واقعيًا عدم تفاعل القاضي على صفحة الأم بالفيس بوك.

رابعًا: على الرغم من أن مخالفة لقواعد سلوكية لا تصلح وحدها لإظهار أن تصرف القاضي مخالف لمبدأ سلامة الإجراءات DUE PROCESS ولكن تخالف قواعد محكمة ويسكونسين العليا Wisconsin Supreme Court Rules التي تنص على واجب القاضي في التصرف في كل الأوقات بطريقة ترقى للثقة العامة في نزاهة وحياد القضاء والتي تمنع القاضي من المبادرة، أو السماح، أو المشاركة في التواصل من جانب واحد مع أحد الخصوم فيما يتعلق بدعوى منظورة أمامه. وكما قيل بصدد التعليق على قواعد المحكمة العليا سالفة الذكر أن: "نظرًا لأنه ليس من الناحية العملية سرد جميع الأفعال المحظورة، فإن الحظر محظور بالضرورة بعبارات عامة تمتد لتشمل سلوكًا ضارًا، على الرغم من أنه لم يتم ذكره بشكل محدد فيها". فلا يمكن للمحكمة تجاهل تصرف القاضي في هذه القضية بدعوى عدم وجود نصوص صريحة في القواعد السلوكية تحظر القاضي من استخدام الوسائل الإلكترونية في التواصل. وأخيرًا، ترفض المحكمة حجة الأم في أن الأب لم يقيم شاهد عدل ومحيد على تحيز القاضي لأن هذه المسألة ليست واقعية ولكنها قانونية بحتة.

ولهذه الأسباب، رأت المحكمة إلغاء قرار القاضي وإحالة المسألة مرة أخرى إلى قاض مغاير.

ثانياً: في إنجلترا

قد تعامل القواعد الأخلاقية الوطنية مع الصداقة مع الممثل القانوني لخصم ما بشكل مختلف عن الصداقة مع الخصم نفسه. على سبيل المثال، في إنجلترا وويلز، لا تعتبر الصداقة، أو الارتباط المهني السابق مع المحامي، عموماً، سبباً كافياً لعدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى²³³.

ثالثاً: في اليونان

وفي اليونان، لا تشكل الصداقة مع محامي أحد الأطراف سبباً لعدم صلاحية القاضي، ما لم يمثل المحامي مراراً وتكراراً أمام القاضي، أو كانت القضية محل النزاع واسعة النطاق. ويمكن أن تتمثل الأسباب وراء هذا التمييز فيما يلي: 1- قد تُرى من نظرة أوسع مخاطر أكثر مباشرة وملموسة في العمل القضائي، عندما يكون القاضي والخصم صديقين، مقارنةً بالوقت الذي يكون فيه القاضي والمحامي صديقين؛ 2- قد يظهر المحامون بتردد أمام القاضي ولكن من غير المرجح أن يمثل الخصم بشكل متكرر أمام القاضي نفسه؛ 3- أن يكون لدى أعضاء السلطة القضائية والمحامين مجموعة ثابتة من المبادئ التوجيهية الأخلاقية المهنية التي يجب أن تلتزم بها، في حين أن أطراف القضايا ليس لديهم مثل هذه المعايير²³⁴.

الفرع الثاني: في النظام اللاتيني (فرنسا وسويسرا)

أولاً: في فرنسا

أصدرت محكمة النقض الفرنسية بباريس قراراً في 5 يناير 2017²³⁵، أوضحت فيه طبيعة العلاقة القانونية التي تجمع الأصدقاء على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تلخص وقائع الدعوى²³⁶ في هذه القضية أن أحد المحامين اعترض على العقوبة التي صدرت في حقه من قبل مجلس هيئة المحامين بباريس²³⁷؛ بسبب عدم استقلالية بعض أعضاء المجلس لكونهم "أصدقاء" على شبكة التواصل الاجتماعي الفيس بوك مع خصومه، وطالب بتنحيتهم. وادعي بوجود قائمه غير حصرية من المادة 111-6، الفقرة الثامنة من قانون التنظيم القضائي، وتم التذرع أيضاً بالمادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص في الفقرة 2 منها على أن الإجراء يضمن الفصل بين السلطات سلطة رفع الدعوى العامة والسلطات القضائية. وقد يكون هذا التحدي نتيجة للعناصر الموضوعية المتعلقة بالأطراف، مثل القرابة؛ وعناصر تتعلق بالقاضي نفسه، مثل المعتقد الديني، أو الإدانة الشخصية. وأخيراً، قد ينتج من عناصر شخصية، مثل كيفية التصرف خلال المناقشات مع الخصوم، أو اتخاذ موقف أكثر صرامة مع أحد الأطراف.

233 Judiciary of England and Wales, Guide to Judicial Conduct (2013), p.19.

234 M. Margaritas, Interpretation of the Code of Criminal Procedure (in Greek), P.N. Sakkoulas (2008), p.32 In Blitsa, Dimitra and Papatthaniou, Ioannis and Salmanli, Maria, *Judges & Social Media: Managing the Risk*, (2015). Available at SSRN: <<https://ssrn.com/abstract=2634043> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2634043> > accessed October 2019.

235 Arrêt n° 1 du 5 janvier 2017 - Cour de cassation, Deuxième chambre civile. available at <https://www.courdecassation.fr/jurisprudence_2/deuxieme_chambre_civile_570/1_5_35798.html > accessed October 2019.

236 Ibid.

237 في هذه الحالة لا يتعلق الأمر بقضاة مهنيين بل بمحامي أعضاء اللجنة التأديبية المكلفة بالبت في القضايا الأخلاقية في هيئة باريس.

وقد رفضت محكمة النقض طلب المحامي على أساسين، وهما: أولاً، أن وسائل التواصل الاجتماعي ليست سوى وسائل خاصة للتواصل بين أشخاص يتشاركون نفس الاهتمامات (كأن يكونوا من ذات المهنة كما في القضية الحالية)، وثانياً، أن مفهوم "صديق" الذي يستخدم للدلالة على الأشخاص الذين يربطون علاقات على مواقع التواصل الاجتماعي لا يختلف عن المعنى التقليدي للصدقة الحقيقية، حيث أقرت المحكمة أن وجود علاقات صداقة على مواقع التواصل الاجتماعي بين القاضي وأحد أطراف القضية لا يعد وحده سنداً كافياً للتشكيك في نزاهة القاضي، أو حياده؛ فالصدقة على شبكه اجتماعيه لا يمكن أن تحمل وحدها أي تحيز خاص، أو تضارب في المصالح.

وفي 10 ابريل 2012، أتيحت لمحكمة النقض الفرنسية في قضية أخرى الفرصة للحكم بأن التعليقات التي تبث على الشبكات الاجتماعية "لا يمكن الوصول إليها للأشخاص الذين يوافق عليهم الشخص المعني بأعداد صغيره جداً ليست عامة ولكنها خاصه²³⁸، وهكذا يستخدم القضاة المجتمع المحلي للاهتمام لتحديد الخط الفاصل بين الإهانات العامة والخاصة²³⁹ لذلك سيكون هناك نوعان من الأصدقاء، أولئك في الحياة الحقيقية وتلك الموجودة على الشبكات الاجتماعية؟

وعلى الرغم من أن قضاة النقض اعتبروا أن هناك مجموعة من المصالح بين «أصدقاء» فيسبوك، فانهم لا يعتقدون بضرورة تقدير حقيقة الصلة. ويستنتج من ذلك أن أعضاء مواقع الشبكات الاجتماعية مثل الفيس بوك ليسوا أصدقاء بالمعنى الحقيقي ولكن يمكن أن تشكل بين أنفسهم مجتمع اهتمام عندما يتم اختيارهم وفي قائمة من عدد صغير جدا.

وفي الماضي قضي برفض طلب الرد عندما تقاسم القاضي والخصم ببساطه غداء مع أطراف ثالثه²⁴⁰، ولكن ربما يمكن النظر هنا في أن "الصدقة" على الشبكات الاجتماعية يمكن أن تكون مؤشرا ذا صلة بالتحيز إذا كانت مصحوبة بعناصر أخرى يرجح أن تقيم التقارب²⁴¹.

وعلاوة على ذلك، تذكر محكمه النقض بأن الأمر متروك للقضاة من حيث الأسس الموضوعية وسلطتهم السيادية في تقدير ما إذا كانت هناك صداقات حقيقية؛ وينبغي أن يستند هذا التقدير إلى مجموعه من القرائن، كالتبادل المنتظم للرسائل، والمشاركة في الاحداث المشتركة، أو حتى الصور.

ثانياً: في سويسرا

صدر حكم عن المحكمة الفيدرالية (ATF 144 I 159) بسويسرا يتناول مسألة ما إذا كانت "الصدقة" على Facebook بين أطراف الدعوى والقاضي تعد سبباً للرد. وقد أكدت المحكمة بمناسبة هذا الحكم أن مجرد

238 Cass. Civ. I, 10 avril 2013, numéro de pourvoi 11-19.530.

239 CA Paris, 11e ch. corr., sect. B, 15 décembre 2005 ; CA Paris, 11e ch., 7 octobre 2004 ; CA Douai, 6e ch. corr., 13 octobre 2005.

240 CA Grenoble, 31 mai 1990: Gaz. Pal. 1991, 1, jurispr. p. 189, note M. Renard) ou étaient issus de la même école Polytechnique (Cass. 2e civ., 13 juill. 2005, n° 04-19.962: JurisData n° 2005-029467 ; JCP G 2005, IV, 3089. - V. S. Guinchard (ss dir.), Droit et pratique de la procédure civile: Dalloz, coll. Dalloz Action, 8e éd., 2014, n° 352.54

241 L'impartialité de la justice et les réseaux sociaux. Par jurisactuubs; Le 22/01/2017;

<<http://www.jurisactuubs.com/blog/l-impartialite-de-la-justice-et-les-reseaux-sociaux.html>> accessed October-2019.

الصداقة على Facebook - في حالة عدم وجود عناصر أخرى - لا يتيح بحد ذاته الاستنتاج بأن هناك علاقة ودية تمنع القاضي من نظر الدعوى²⁴².

وتتلخص وقائع القضية بشأن حضانة الطفل في طلبت الأم في دعواها ضد الأب رد قاضي الدعوى لأنه صديق لزوجها على الفيس بوك، حيث قدمت المدعية عريضتها في 16 يناير 2017 طالبة بطلان الاعمال الصادرة عن القاضي رئيس سلطة الحماية؛ بسبب أنه صديق الأب على الفيس بوك مدعية وجود مانع ظاهر للقاضي من نظر الدعوى ورده ليطلب القرار الصادر منه في 16 مايو 2016.

وذكر القاضي أنه كان لا يعرف أن من قبل صداقته على الفيس بوك كان أحد المتقاضين وظن خطأ أنه استجاب لدعوة لأحد موظفيه الأميين السابقين باسم والد الطفل. أما الأب، فقد حدد من جهته أنه ليس لديه صداقة، أو عداوة مع الرئيس، ولم يعرفه الا في سياق الإجراءات القانونية، ولم يطلب أبداً صداقته على الفيس بوك، ولم يدرك وجوده في ديسمبر 2016 وأزاله بسرعة من القائمة. واعتبرت المحكمة أن هذه الحجج جديرة بالقبول.

وقالت إنها لا تري لماذا كذب رئيس سلطة الحماية (القاضي) بالقول انه اعتقد انه كان يستجيب لطلب الموظف السابق بنفس اسم الأب. وفي طلبها، اعترفت الام نفسها بأنه لا يوجد سبب معين للاعتقاد بان القاضي الرئيس ووالد الطفل كانا مرتبطين بروابط مهنية، أو نقابيه. بالإضافة إلى ذلك، لم يقبل طلب الاتصال حتى يولييه 2016، أي بعد خمسة أشهر من الجلسة الأخيرة أمام الرئيس وبعد شهرين من الاخطار بالقرار المتخذ. ولم يكن هناك أي سجل للصداقة بين الأشخاص المعنيين، قبل صدور قرار الطعن، من الصداقات التي تشكل أساساً الرد.

وذكرت المحكمة أن القضاة لا يمكن فصلهم عن المجتمع، فهم جزء منه ومشاركون فيه، بما فيه من تواصل عاطفي وعائلي وتجاري (يتمتع على القاضي من ناحية القيام بمزاولة التجارة، أو أي وظيفة، أو عمل لا يتفق مع استقلال القضاء وكرامته²⁴³) وثقافي. ولا يمكن التشكيك في قدره القضاة، حتى منهم العلمانيين، على الحكم بنزاهة وبصوره مستقلة من حيث المبدأ؛ وأنهم قادرون على وضع أنفسهم باستمرار فوق الخصوم وتشكيل رأيهم الخاص بشأن القضية المحالة إلى المحكمة.

واستطرد الحكم بأنه في غياب العناصر الأخرى، فإن مجرد كون الخصم "صديقاً" على الفيس بوك لا يمكن بالتالي أن يكون كافياً لإثبات الصداقة التي من شأنها أن تثبت ظهور المنع كما يوحي به الاجتهاد القضائي. وعلى خلاف ما تدعيه المدعية، فإن الفقه السويسري متفق على ما سبق من أحكام، وكما هو الحال أيضاً في ألمانيا وفي فرنسا بالقرار الصادر في 5 يناير 2017 من محكمة النقض الفرنسية الغرفة المدنية الثانية سالف الذكر.

أما بالنسبة إلى "قرار المجلس الأعلى للقضاء" الذي تتمسك به المدعية بأنها "أعلنت شكوى رجل كان محامي زوجته السابقة صديقاً على الفيس بوك مع قاضي القضية"، فقد صدر في بلجيكا حكماً ولم يذكر حقيقة أن الأطراف

242 ولم تتح للمحكمة الفيدرالية بعد الفرصة لدراسة الالتزامات الأخلاقية للقضاة الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي. انظر الموقع التالي: <https://www.venice.coe.int/files/un_social_media/swz.pdf> . accessed October 2019.

243 فتحي والي، المبسوط، مرجع سابق، ج 1، ص 391، بند 157.

المعنية كانوا أصدقاء في الفيس بوك كعنصر إضافي لتبرير الرد. وعلاوة على ذلك، تجادل المدعية بأنه كان ينبغي للقاضي الوحيد أن يعترف بأنها كانا يعرفان بعضهما البعض بشكل خاص لتاريخ غير محدد.

وتستمر المحكمة في حيثياتها، بأن شروح الأطراف المعنية بشأن كيفية اتصاهم على الفيس بوك قد تبدو متناقضة بالتأكيد، ويقول أحدهم انه استجاب خطأ لدعوة من زميل سابق، والآخر يدعي انه لم يطلب أبداً أن يكون صديقاً على الشبكة الاجتماعية مع القاضي المعني. ونظراً لعدم وجود ظروف موضوعية أخرى غير الصداقة على الشبكة الاجتماعية فيس بوك، رأت المحكمة بشكل قانوني أن شروط الاحتفاظ بوجود مظهر من مظاهر المنع لم تستوف في هذه الحالة²⁴⁴.

وفي الأخير، تتفق مع الفريق من الآراء الاستشارية والسوابق القضائية التي ذهبت إلى أن مجرد الصداقة الافتراضية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لا تعد سبباً لعدم صلاحية القاضي، لأن الصداقة الافتراضية ليس كالصداقة الإنسانية التي تثير تلك المشاعر الإنسانية والعواطف التي تؤثر على حياد القاضي والحكم بغير ميل، كما لا تثير مجرد الصداقة الإلكترونية تلك أية مودة كسبب لرد القاضي ومنعه من نظر الدعوى، وتعترف الدراسات الحديثة أيضاً أن قوائم الأصدقاء التي تتجاوز عدد 150 تشمل المعارف الذين ليس لدى الفرد في الواقع أي اتصال بهم، أو أشخاص مجهولين²⁴⁵.

بيد أنه في اعتقادنا أن تلك الصداقة الافتراضية قد ترافقها وتصحبها ظروف وملازمات تتم عن عدم حياد القاضي وتختلف من قضية إلى أخرى، فقد تصدر من القاضي عبر وسائل التواصل الاجتماعي سلوكيات إلكترونية تتم عن عواطف القاضي وانحيازه، فمثلاً الصداقة عبر الفيس بوك التي يصحبها إعجابات Likes ومنشورات Shares وتعليقات Posts متبادلة ومنتظمة بين القاضي وأحد الخصوم، أو ممثله، أو محاميه قد تتم عن وجود ميل من القاضي تجاه هذا الصديق الافتراضي وعندها تكاد تتطابق الصداقة الإنسانية مع الصداقة الافتراضية.

كما توجد بعض العوامل والاعتبارات التي يمكن أخذها في الحسبان عن نظر طلب القاضي بسبب تلك السلوكيات الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهي تصلح في اعتقادنا في ذات الوقت كإرشادات ينبغي على القاضي أن يتوخى الحذر منها، وهي أربعة عوامل²⁴⁶:

1 - طبيعة الصفحة المعينة، مثل ما إذا كانت تكشف عن معلومات شخصية، أو بدلاً من ذلك هي صفحة لمنظمة مثل مجموعة الخريجين.

244 وفي 7 مايو 2018، قبلت المحكمة بالإجماع هذا التفسير القانوني.

<https://www.bger.ch/ext/eurospider/live/de/php/aza/http/index.php?highlight_docid=aza%3A%2F%2F14-05-2018-5A_701-2017&lang=de&type=show_document&zoom=YES&> accessed November 2019.

245 cf. R. I. M. Dunbar, *Do online social media cut through the constraints that limit the size of offline social networks?*, Royal Society Open Science [DOI: 10.1098/rsos.150292]; cf. Yasmina SalmandjeeLecomte, *Facebook mode d'emploi*, 3e éd. (2017).

246 راجع الراي الاستشاري للجنة أخلاقيات القضاة بولاية كاليفورنيا رقم 66 بتاريخ 23 نوفمبر سنة 2010:

Cal. Judges Ass'n. Jud. Ethics Comm. Op. No. 66 (Nov. 23, 2010) *In Hricik, David C., Lawyers and Social Media: From the Absurd to the Troubling* (2019). SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3316821> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3316821> accessed October-2019.

M. S. Kurita, *supra* note 149.

- 2- عدد الأصدقاء الذين يمتلكهم القاضي، مع وجود عدد أقل يوحى بأن كل صديق أكثر خصوصية إلى حد ما.
- 3- ما إذا كان القاضي يقبل جميع طلبات الأصدقاء، أو يقبل بدلاً من ذلك فقط بعض الطلبات، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كان هناك نمط (على سبيل المثال، محامي المدعين فقط؛ جميع المحامين من شركة معينة ولكن ليس آخرين).
- 4- كيف يظهر المحامي الخاص بانتظام أمام القاضي.

الخاتمة

النتائج والتوصيات:

بعد أن انتهينا من محاولة الموازنة بين حق القاضي في التعبير عن رأيه من ناحية، وعن احترامه لمبدأ الحياد من ناحية أخرى، نكون قد توصلنا إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج

- 1- إن حق القضاة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، إنما يستند إلى حقهم في ممارسة حرية التعبير عن الرأي، ويخضعون في ممارسته لسائر الضوابط الدستورية، علاوة على القيود الأخرى التي تفرضها طبيعة مناصبهم القضائية.
- 2- تبنى الاتجاه المقيد لحق القاضي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الغالبية العظمى من دول العالم، إيماناً منها بارتباط هذا الحق بحرية القاضي في التعبير عن الرأي الذي كفلته الدساتير المقارنة والمواثيق الدولية.
- 3- يوجد اتجاهان: المقيد والمعارض لحق القاضي في استخدام التواصل الاجتماعي، والاختلاف بينهما، إنما يعكس في حقيقته إشكالية التوفيق بين حق القاضي في التعبير عن الرأي بحسبانه أحد حقوقه الأساسية والدولية من جانب، وبين ما يفرضه واجب الحياد - كالتزام مهني تفرضه طبيعة الوظيفة القضائية وضمانة أساسية لكفالة الحق في محاكمة عادلة - من قيود على تصرفاته على المستويين المهني والشخصي على حد سواء من جانب آخر.
- 4- إن الموازنة بين منع العزلة المجتمعية للقاضي وتمكينه من حرية التعبير عن الرأي من جانب، والتزام القاضي باستقلال القضاء ونزاهته وهيئته من جانب آخر، هو التحدي الأكبر في وضع قيود على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل القاضي.
- 5- القيود التي ترد على استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي يفرضها احترام استقلال القضاء من خلال التزامه بالتحفظ الإلكتروني والحفاظ على هيبة القضاء في علاقته بالجمهور والإعلام والسياسة، وكذا تفضيل عدم الكشف عن الهوية القضائية واستغلال ذلك في تحقيق مصالح خاصة.

6- عدم جواز استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي في التعليق على القضايا ونشر ما لا يجب قانوناً نشره من مرافعات ومداوات وأحكام، والتعليق عليها.

7- إن القيود التي يفرضها مبدأ الحياد منها عدم جواز إقامة أي علاقة بالخصم، أو ممثله عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعبر سلوكيات إلكترونية قد تنم عن عدم الحكم بحيادية القاضي.

8- إن وسائل التواصل الاجتماعي تتمتع بخصائص فنية فهي عامة وشعبية وسريعة وغير قابلة أحياناً للسيطرة على المعلومات التي تنشر عبرها، لذلك وجب تدريب القضاة في مراكز الدراسات القضائية وقبل تعيينهم على القيود الفنية والتقنية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بما يضمن الحيادة، وحرية التعبير عن الرأي في ذات الوقت.

9- يجب تزويد القضاة بتدريب مفصل حول كيفية عمل الشبكات الاجتماعية فعلياً، بما في ذلك إرشادات حول كيفية تخزين البيانات واسترجاعها، وكيف يمكن للأطراف غير المقصودة الاطلاع على هذه البيانات.

10- قد تنشأ المسؤولية التأديبية للقاضي، حال مخالفة قيود استخدام القاضي لوسائل التواصل الاجتماعي، كما قد تصل إلى درجة عدم صلاحيته لنظر الدعوى وبطلان قراره.

ثانياً: التوصيات (قواعد سلوكية مقترحة لاستخدام القاضي وسائل التواصل الاجتماعي)

المادة	النص
1	يجوز للقاضي أن يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي، أيأ كان نوعها، أو طبيعتها، أو آلية عملها، أو تقنياتها، بما لا يتعارض مع واجبات استقلال وحياد القضاء.
2	على القاضي أن يحافظ على هيئة القضاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي داخل قاعة المحكمة وخارجها، وأثناء، أو خارج أوقات العمل الرسمية.
3	لا يجوز للقاضي أن يبدي رأياً سياسياً عبر وسائل التواصل الاجتماعي مما يخل بواجبات عدم تسييسه.
4	على القاضي عند استخدامه وسائل التواصل الاجتماعي أن يحترم قواعد سرية المداوات وعدم نشر الحكم إلا إذا قرره القانون وعدم التعليق على حكمه.
5	على القاضي ألا يكشف عن وظيفته القضائية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وألا يستغل منصبه القضائي في تحقيق مصالحه، أو مصالح آخرين يرتبط بهم بأي رباط.
6	على القاضي أن يتقيد في سلوكياته الإلكترونية في علاقته بالمحامين، أو غيرهم من ممارسي القانون، لاسيما الذين يمثلون بانتظام أمام القاضي، بالقدر الذي يجنبه شبهة عدم التحيز، أو عدم الحياد.

7	على القاضي أن يقوم بإعدادات الخصوصية بالقدر الذي لا يجعل أي معلومات، أو بيانات تخص حياته الخاصة منشورًا للعامّة.
8	على القاضي الابتعاد عن أي تصرف، أو سلوك إلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي يوحى لدى الآخرين بأنه هو، أو أحد أفراد أسرته، أو شخصًا ما له تأثير على حياده ونزاهته.
9	على القاضي أن يراعي في كل سلوكياته الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي اللياقة والأدب والاحترام مع أي شخص.
10	على القاضي أن يتجنب إفشاء ملفات القضايا التي تتاح له فرصة الاطلاع عليها بحكم وظيفته عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
11	على القاضي أن يتحرى عن الأشخاص الذين يقبل صداقتهم الافتراضية على وسائل التواصل الاجتماعي، ويحرص على عدم قبول هذه الصداقة، أو إزالتها فور إمكانية إثارة الشبهة حول استقلاله وحياده.
12	لا يجوز للقاضي أن يتواصل مع أحد الخصوم، أو ممثليهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي في قضية منظورة أمامه.
13	على القاضي أن يتحرى الدقة فيما يتم نشره من معلومات، أو بيانات على وسائل التواصل الاجتماعي إذا أراد الاعتماد عليها في حدود ما ينص عليها القانون المختص.
14	يجوز للقاضي أن يعبر عن آرائه القانونية في المسائل القانونية العامة وبالشكل الذي يليق بسمعة ونزاهة وهيبة القضاء.
15	لا يجوز للقاضي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في كسر حظر الاشتغال بالتجارة، أو الأعمال، أو الاستثمار باسمه، أو اسم مستعار.
16	لا يجوز للقاضي أن يسلك أي سلوك عبر وسائل التواصل الاجتماعي ينطوي على إساءة لمرفق القضاء، أو زملائه، أو لموظفي المحكمة.
17	عمومًا يلتزم القاضي بما تتضمنه القوانين التي تحكم شؤونه وأداءه كقانون السلطة القضائية وقانون المرافعات وغيرها.
18	يترتب على مخالفة أي من هذه القواعد المذكورة المسؤولية التأديبية للقاضي والإجرائية (بطلان الحكم) وفقًا لقانون السلطة القضائية وقانون المرافعات.
19	تسري هذه القواعد على كافة الهيئات والجهات القضائية، أو ذات الاختصاص القضائي.
20	على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذه القواعد كل فيما يخصه.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان، 1388هـ/ 1968م.
- أبو الوفاء، أحمد. التعليق على نصوص قانون الإثبات، ط 3، منشأة المعارف، القاهرة، 1967.
- دويدار، طلعت. تطور الحماية التشريعية لمبدأ حيده القضاء، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2009.
- راغب، وجدي. مبادئ القضاء المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- سعدون، أنس. "تدوينات القضاة على مواقع التواصل الاجتماعي بين حرية التعبير وواجب التحفظ"، على موقع المفكرة القانونية، بتاريخ 6-7-2017. على الرابط التالي: <http://legal-agenda.com/article.php?id=3772> تاريخ الزيارة: 28-8-2019.
- عبد القادر، طارق محمد. القيود التي ترد على حرية القاضي في التعبير وإبداء الرأي المخالف، "دراسة تطبيقية في القضاء الدستوري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، مصر، 2012.
- عبد المطلب، إيهاب. بطلان إجراءات المحاكمة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط 1، 2008.
- محمود، سيد أحمد. أصول التقاضي وفقاً لقانون المرافعات وتعديلاته الحديثة (القانون رقم 76 لسنة 2007 وأحكام القضاء وآراء الفقه)، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة منقحة، 2009.
- مسلم، أحمد. أصول المرافعات، التنظيم القضائي والإجراءات والأحكام في المواد المدنية والتجارية والشخصية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979.
- مجمع اللغة العربية. المعجم الوجيز، طبعة خاصة، وزارة التربية والتعليم، مصر، 1995.
- مليحي، أحمد. الموسوعة الشاملة في التعليق على قانون المرافعات، لجنة الفكر القانوني، مشروع مكتبة المحامي، القاهرة، ج2، 2007.
- الهلالي، هالة السيد. "حرية الرأي والتعبير بين المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية: دراسة حالة لبعض التشريعات المصرية في ظل دستور 1971 و2014"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج 19، ع 2، 2018.
- والي، فتحي. المبسوط في قانون القضاء المدني علماً وعملاً، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017.
- والي، فتحي. قانون التحكيم بين النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، القاهرة، 2007.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- A. Wilson, *Let's Be Cautious Friends: The Ethical Implications of Social Networking for Members of the Judiciary*, Wash. J.L. Tech. & Arts, Vol.7 Issue 3 (2012).
- Abū al-Wafā' A., *Al-Ta'līq Alā nusūs Qānūn Al-Itbāt*, (in Arabic) 3 ed. Manshaat Al-ma'āif, 1967.
- Abdeqādir T.M., *Al-quyūd al-latī Taridu alā Hurriyat al-qādhī fī Ibdā' al-Ra'y al-mukhālīf*, Dirāsa Tatbiqiah fī Al-Qadhā' Al-Duštūrī, (in Arabic) Cairo 2012.
- Abd al-muttalib T., *butlān Ij'rāāt Al-muhākamah*, (in Arabic) Al- Markaz al-qawmī lil-Isdārāt Al-Qānūniyah 2008.
- Allsop CJ, 'Federal Court of Australia: Guidelines for Judges about using electronic social media', 6 December 2013.

- Amy J. St. Eve and Michael Zuckerman, *Ensuring an Impartial Jury in the Age of Social Media*, 11 Duke L. & Tech. Rev. 1 (2012).
- Ibn manẓūr liṣān al-‘arab, dār ṣādir bayrūt libanon, 1968.
- Dan Bobkoff, *Judge Takes Paper to Court over Online Comments*, NPR, 2010, 4:25 PM) <<http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=125816869>>.
- David Ovalle, *Legal Ruling in: Facebook ‘friends’ aren’t necessarily real friends*, Miami Herald, <<http://www.miamiherald.com/news/local/community/miami-dade/article68865087.html>>.
- Dimitra Blitsa and Papathanasiou, Ioannis and Salmanli, Maria, *Judges & Social Media: Managing the Risks* (May 21, 2015).
- Dimitra Blitsa, Ioannis Papathanasiou & Maria Salmanli: *Judges and Social Media: Managing the Risks*, prepared for the 2015 Themis Competition of the European Judicial Training Network; Conference of Court Public Information Officers, CCPIO New Media Survey (2012).
- Dūwīdār Ṭ, TaṬawūr al-himāya al-tashri’iyah limabda’ hīdat al- qādhī, (in Arabic) Dār aljāmi’a al jadīdah, 2009.
- Eṣtlinbaum, Craig, *Social Networking and Judicial Ethics*, 2 St. Mary’s J. Legal Mal. & Ethics 2 (2012) accessible at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2120943>.
- Gena Slaughter & John G. Browning, *Social Networking Dos and Don’ts for Lawyers and Judges*, 73 TEX. B.J. 192, 194 (2010).
- Hilali H.S., Hurriyat Al-tta’bīr Bayna al-mawāthīq al-dūwāliyah wa al-tashrīāt al-waṬāniyah, (in Arabic) Cairo university, v.2, II, 2018.
- Hricik, David C., *Lawyers and Social Media: From the Absurd to the Troubling* (January 16, 2019). SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3316821> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3316821>.
- Hull, Helia, *Why Can’t We Be Friends: Preserving Public Confidence in the Judiciary Through Limited Use of Social Networking*, Syracuse Law Review, Vol. 63, No. 2, 2013 accessible at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2620039>.
- John G. Browning, *the lawyer’s guide to social networking: understanding social media’s impact on the law*, (Eddie Fournier, ed., 2010).
- John G. Browning, *Why Can’t We Be Friends? Judges’ Use of Social Media*, 68 U. Miami L. Rev. 487, 388-89 (2014).
- John S. Summers and Maureen P. Smith, *Judges and Online Social Networking*, BNA Insights, Vol. 12, No. 22, (June 3, 2013).
- Julien Goldszlagier, Julie Hugues and Florence Lardet, *Magistrates’ Ethics and Deontology: The Ethical Challenges of Internet Use By Judges* (2012) European Judicial Training Network, 13.
- Karen Eltis: *Does Avoiding Judicial Isolation Outweigh the Risks Related to “Professional Death by Facebook?”* 2014 Laws 636, accessible at <<http://www.mdpi.com/2075-471X/3/4/636> p. 638>.
- Kelly Lynn Anders, *Asocial Media: When Lawyers and Judges Must Disconnect*, Court Review, Vol. 53, No. 4 (2018) accessible at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3140734> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3140734>.
- Kelly Lynn Anders, *Ethical Exists: when lawyers and Judges Must Sever Ties on Social Media*, 7 Charleston l. rev. 187, 188 (2012).
- Mahmūd S. A., Usūl Al-Taḳādhī wifqan liqānūn Al-murāfa’āt wa ta’dīl ātuhu Al-Hadītha, .(in Arabic), Dār al-nahza al-‘arabiah, 2009
- Milīji A., Al Mawsū’a Al shāmila fī Al Ta’līq Alā Qānūn Al murafa’āt, (in Arabic)V.2, Ed. 2007.

- Muslim A., *Usūl Al-murafa'āt, Al -Tanzīm Al- qaḍhāī wa Al Ijrāāt Al-Madaniya wa Al-Tijāria wa Al-shakhsia*, (in Arabic) Dār Al-Fikr Al-Arabi, 1979
- M. S. Kurita, *Electronic Social Media: Friend or Foe for Judges*, 7 St. Mary's Journal on Legal Malpractice & Ethics 184 (2017).
- Michael Crowell, *Judicial Ethics and Social Media*, Admin. of just. bull. unc school of gov't. (2015) accessible at <<https://www.sog.unc.edu/publications/bulletins/judicial-ethics-and-social-media>>.
- Majmta □ al-lugha al'arabiya, al-mu'jam al-wajīz, (in Arabic), wizārat al-tarbiyat, Egypt, 1995.
- Rāghib W., *Mabādiā' al-qaḍā' Al-madanī*, (in Arabic) Dār al-nahza al-'arabiah, 2001.
- Sa'dūn A., *Tadwīnāt Al- Qudhāt Alā Mawāqi' Al-Tawāsul Al-Ijtimāi Bayna hurriat Al-ta'bīr wa wijib Al-tahafuz*, (in Arabic) Al Mufakira Al-qanūniah, 6-7-2017.
- Samuel Vincent Jones, *Judges, Friends, and Facebook: The Ethics of Prohibition*, 24(2) Georgetown Journal of Legal Ethics 281, 300 (2011).
- Shazia Singh, *Friend Request Denied: Judicial Ethics and Social Media*, 7 Case W. Res. J.L. Tech. & Internet 153, 160 (2016).
- Summers, John S., Smith, Maureen P., *Judges and Online Social Networking*, BNA Insights, Vol. 12, No. 22 (2013).
- Susan Criss, *The Use of Social Media by Judges*, 60 The Advoc. (Texas) 18, 18 (2012).
- The Bruce M. Stargatt, *Can a Judge and a Lawyer be 'Friends'?* 36-SPG Del. Law. 27, 28 (2018).
- Wālī F., *Qānūn Al-tahkīm bayna al-naẓariah wa al-taṭbīq*, (in Arabic).Mansha'at al- ma'ārif, 2007
- Wālī F., *Al-Mabsūṭ fī Qānūn al-qādhā' al-madanī*, (in Arabic)Dār al-nahza al-arabiah, 2017.
- Wilkinson, Jr., *Judges and Social Media*, COZEN 2-3 (Oct. 2013).